التروتسكية بعد تروتسكي
جذور تيار الاشتراكية الأممية

تأليف: توني كليف ترجمة: سيد صديق

الفهرس

الفصل الأول: تحديد المشكلة

تكهنات تروتسكي

مكانة تروتسكي في الماركسية

كيف تعامل التروتسكيون مع الأوضاع بعد الحرب العالمية الثانية؟

الحفاظ على التروتسكية والانحراف عن حرفية كلمات تروتسكي

الفصل الثاني: رأسمالية الدولة

تعريف روسيا كدولة عمالية والنظرية الماركسية للدولة

اعتبار شكل الملكية مستقلًا عن علاقات الإنتاج: تجريد ميتافيزيقي

البيروقراطية الروسية: حارس ظهر في عملية التوزيع؟

روسيا الستالينية: رأسمالية دولة

ما الذي منع تروتسكي من التخلي عن نظريته بأن روسيا دولة عمالية؟

باتجاه تجديد دقيق للنظام الستاليني

النظام الستاليني: تشريح ما بعد الوفاة

الفصل الثالث: اقتصاد التسلُّح الدائم

1914: نقطة التحوُّل

الأسلحة والرخاء والركود

تأثير ميزانية التسلُّح

الفصل الرابع: الثورة الدائمة المنحرفة

صعود ماو إلى السلطة

ثورة كاسترو

ما الخطأ الذي شاب نظرية تروتسكي عن الثورة الدائمة؟

الثورة الدائمة المنحرفة

الفصل الخامس: الإرث

الفصل السادس: استنتاج

الفصل الأول

تحديد المشكلة

يقول ماركس وإنجلز في "البيان الشيوعي": إن على الشيوعيين أن يستخلصوا أفكارهم من الخبرة التاريخية والأممية للطبقة العاملة. هذه الخبرة متغيرة ومتطورة على الدوام، وبالتالي تتغير الماركسية هي أيضًا بصورة لا تنقطع، واللحظة التي تكف فيها عن ذلك هي لحظة موتها. يجري التطور التاريخي ببطء أحيانًا، والأغلب على نحو يصعب إدراكه لكن أحيانًا تكون هذه المتغيرات جذرية وحاسمة. وبناء عليه، هناك بعض التحولات السريعة والمفاجئة في تاريخ الماركسية. على سبيل المثال، لا يمكن فهم الانطلاقة الكبرى التي حققها "البيان الشيوعي" لدى صدوره دون وضع ثورة 1848 التالية عليه في الاعتبار.

تمثلت نقطة تحول أخرى في كميونة باريس1871، التي ألهمت ماركس ليكتب في "الحرب الأهلية في فرنسا" أنه "الطبقة العاملة لا يمكنها الاستيلاء على آلة الدولة القديمة واستخدامها لبناء الاشتراكية" (1). لقد جادل بأن على الطبقة العاملة أن تحطم جهاز الدولة الرأسمالية، وأن تبني دولة جديدة دون قوة شرطية أو جيش نظامي أو بيروقراطية، دولة يُنتخب فيها كل المسئولين ويكونون قابلين للاستدعاء والاستبدال على الفور ويتلقون نفس أجور العمال الذين يمثلونهم. لم يذكر "البيان الشيوعي" أيًا من ذلك. ولكننا هنا نجد أن ماركس قد تعرف على السمات المركزية للدولة العمالية. لم يتوصل إلى هذه الاستنتاجات من جلسات الدراسة المكثفة في قاعة المتحف البريطاني، بل نبع فهمه هذا من حركة العمال الباريسيين الذين استولوا على السلطة لـ 74 يومًا وأظهروا كيف تكون الدولة التي تؤسسها الطبقة العاملة.

وبالمثل، تعد نظرية "الثورة الدائمة" لتروتسكي نتاجًا للثورة الروسية عام 1905. جادلت هذه النظرية بأن البرجوازية في البلدان المتأخرة ضعيفة التطور، كونها متأخرة النشوء، كانت أجبن وأكثر محافظة من أن تتمكن من حسم المهمات البرجوازية الديمقراطية مثل الظفر بالاستقلال الوطني وتطبيق الإصلاح الزراعي، لا يمكن إنجاز هذه المهمات إلا من خلال ثورة بقيادة الطبقة العاملة على رأس جماهير الفلاحين. وفي أثناء عمل الثورة العمالية على حل هذه المشكلات، فإنها سوف تتجاوز الحدود الضيقة لمفاهيم الملكية البرجوازية، ويؤدي بها ذلك إلى تأسيس دولة عمالية.

لم تكن الفكرة القائلة بأن البرجوازية قوة معادية للثورة وأن الطبقة العاملة سوف تقود الفلاحين مجرد تصور انبثق تلقائيًا من دماغ تروتسكي وعقله اللامع، بل أنه اكتشف ذلك في أرض الواقع في ثورة 1905. أوضحت هذه الثورة في الممارسة العملية كيف ناضل العمال وليس البرجوازية، لإطاحة القيصرية والتحكم الديمقراطي في المجتمع. حتى أن بترو جراد، العاصمة التي وقعت في مركز الثورة، طورت أجهزة الدولة العمالية - مجالس عمالية أو سوفييتات. نبعت تطويرات أخرى في الماركسية، على يد شخصيات بارزة مثل لينين ولوكسمورج، أيضًا من الخبرة التاريخية، مثل كتاب لوكسمبرج الرائع عن الإضراب الجماهيري، الذي كان هو الآخر نتاجًا لنضالات في روسيا وبولندا في 1905.

وقعت انعطافة جديدة حين حاول ستالين محو تراث الثورة البلشفية، وكان تروتسكي هو مَنْ تصدَّر الدفاع عنها. هذا ما كان يفعله بجدارة حتى مقتله في 1940. بيد أنه، بعد ما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، واجهت الأممية الرابعة، التي أسسَّها تروتسكي نفسه، تحديًا جديدًا وحاسمًا

- كيف يمكن التعاطي مع موقف مختلف جذريًا عن ذلك الذي تصوره مؤسسها؟ أسفر هذا السؤال عن صعوبات خاصة، لأن الحركة آنذاك قد حُرمت من ذلك المفكر العملاق الذي قادها من قبل.

تكهنات تروتسكي

طرح تروتسكي قبل مقتله عددًا من التوقعات الخطيرة، التي اصطدمت أربعة منها بواقع تطورات ما بعد الحرب العالمية الثانية.

1. توقع أن النظام الستاليني في روسيا لن ينجو من الحرب. وهكذا في مقالة كتبها تروتسكي في 1 فبراير 1935 بعنوان "الدولة العمالية والترروميدور والبونابرتية"، جادل بأن الستالينية، بوصفها شكل من أشكال البونابرتية، "لا يمكن أن تحافظ على نفسها طويلًا"، مشبهًا إياها بـ "كتلة ترتكز على قمة هرم، ولابد على أي حال أن تتدحرج على جانب أو آخر"، وبالتالي فإن "انهيار النظام الستاليني أمر حتمي" (2).

قد تتمثل إحدى النتائج في استعادة الرأسمالية في أطروحة "الحرب والأممية الرابعة" (10 يونيو 1934)، كتب تروتسكي أن "في حالة حرب مطولة مصحوبة بسلبية من جانب البروليتاريا العالمية، فإن التناقضات الاجتماعية الداخلية في الاتحاد السوفييتي ستؤدي إلى ثورة مضادة برجوازية بونابرتية، بل سيكون عليها أن تؤدي إلى ذلك" (3).

وفي 8 يوليو 1936، طرح سيناريو بديل، إذ كتب: "سيتمكن الاتحاد السوفييتي من الخروج من حرب دون هزيمة بشرط واحد، وهو أن يتلقى العون من الثورة في الغرب أو في الشرق. لكن الثورة الأممية، التي هي الطريق الوحيد لإنقاذ الاتحاد السوفييتي، ستكون في الوقت نفسه هي الضربة القاضية في وجه البيروقراطية السوفييتية" (4).

بصرف النظر عن المنظور الذي وضعه تروتسكي في اعتباره، من الواضح أنه كان مقتنعًا تمامًا بعدم استقرار النظام الستاليني "إلى درجة أنه كتب في مقالة بعنوان: الاتحاد السوفييتي في الحرب"، 25 سبتمبر 1939، أن "رؤية النظام الروسي باعتباره نظامًا طبقيًا مستقرًا من شأنها أن تضعنا في موقف مثير للسخرية، لأنه في ذلك الوقت لم تكن تفصلنا إلا سنوات قليلة، أو حتى شهور قليلة، عن سقوطه "المشين" (5).

كانت الحقيقة على أرض الواقع بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مختلفة بالكلية. لم يتداعَ النظام الستاليني، بل ازداد قوة بعد العام 1945 متوسعًا في أوروبا الشرقية.

2. اعتقد تروتسكي أن الرأسمالية تعيش أزمتها النهائية. وعليه، لا يمكن للإنتاج أن يتوسع، ومن ثَمَّ لا يمكن أيضًا أن تجري إصلاحات اجتماعية مهمة أو يتحسن مستوى معيشة الجماهير. كتب تروتسكي في "احتضار الرأسمالية ومهمات الأممية الرابعة" (1932) أن العالم الغربي كان:

"في عصر الرأسمالية المتحللة، حيث لا مجال بشكل عام للنقاش حول إصلاحات اجتماعية ممنهجة ورفع مستوى معيشة الجماهير... حيث كل مطلب جاء للبروليتاريا، وحتى كل مطلب جاء للبرجوازية الصغيرة، يتجاوز حتمًا حدود علاقات الملكية الرأسمالية والدولة البرجوازية" (6).

غير أن الرأسمالية العالمية ما بعد الحرب لم تقع في شرك الركود والتحلل العام. على العكس، تمتعت الرأسمالية الغربية بتوسع هائل النطاق، وبالتوازي مع ذلك شهدت الإصلاحية انتعاشًا كبيرًا.

وكما أشار مايك كيدرون، فإن "النظام ككل لم يشهد نموًا سريعًا كهذا لفترة طويلة كهذه كما حدث بعد الحرب -أسرع مرتين في الفترة من 1950 إلى 1964 مما كان في الفترة من 1913 إلى 1950" (7).

ونتيجة لذلك، لم تتدهور قوى الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الشيوعية، بل نهضت في ما بعد الحرب أقوى من حيث الأعداد والدعم الجماهيري من ذي قبل. لقد انتعشت الإصلاحية على قاعدة ارتفاع مستوى المعيشة.

في بريطانيا على سبيل المثال، مثلت حكومة أتلي ذروة الإصلاحية. لم تكن تلك الحكومة، التي تشكلت في العام 1945 أول حكومة أغلبية لحزب العمال فحسب، بل لقد بلغت أعلى نقطة يصل إليها الحزب في تاريخه. وبمعزل عن الأساطير المتعلقة بحكومة حزب العمال 1945 - 1951، ما من شك أنها كانت أكفأ حكومة إصلاحية شكّلها الحزب من ضمن جميع حكوماته على الإطلاق.

في ظل حكومة أتلي، كان العمال وعائلتهم يتلقون أجورًا أفضل مما قبل الحرب. حافظت الحكومة على مستوى مرتفع من الإنفاق على الخدمات الاجتماعية، وبينما ظلت أشكال الدعم على الغذاء مثبتة في ميزانية أبريل 1949 عند 465 مليون جنيه إسترليني، كان ذلك ما يزال مبلغًا كبيرًا ساهم بالكثير في خفض تكلفة معيشة العمال. وبالطبع كان التوظيف الكامل ومعدلات التضخم المعتدلة نسبيًا أمورًا إيجابية للغاية في حياة العاملين بأجر.

كان أحد العوامل التي ضمنت التأييد الجماهيري لهذه الحكومة هو التوظيف الكامل. خلال ولاية الحكومة، انخفض مستوى البطالة إلى حد متدنٍ للغاية (باستثناء في فترة أزمة الوقود في شتاء 1947 حيث بلغت نسبة 3%). كانت هناك زيادة قدرها 3.5 مليون عامل في التوظيف في يونيو 1951 عما كان قبل ذلك بست سنوات (8).

ظلت شعبية حكومة حزب العمال مرتفعة في الأوساط العمالية، ولم يفقد الحزب في 43 انتخابات فرعية إلا مقعد واحد فقط. وعلاوة على ذلك، حصد الحزب في الانتخابات العامة في أكتوبر 1951 أعلى عدد من الأصوات يمكن أن يحققها حزب واحد على الإطلاق -13 مليون و948 ألفًا و605 صوتًا، أي 49.8% من إجمالي الأصوات. فقط ثغرات النظام الانتخابي هي التي منحت حزب المحافظين أغلبية في البرلمان. حافظت إصلاحية حزب العمال على الدعم الجماهيري حتى رغم التقشف في الداخل والحروب في الخارج (9).

ولم تكن بريطانيا مجرد استثناء. كانت مستويات المعيشة تتحسن عبر أرجاء أوروبا. صار التوظيف الكامل أو شبه الكامل هو السائد في أوروبا. كانت إصلاحات ممنهجة تجري هنا وهناك، ولم تخبو جذوة الأحزاب الإصلاحية الجماهيرية. استقرت الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في الحكم لفترة طويلة في ألمانيا وفرنسا وإسبانيا والنرويج والدنمارك والسويد، وغيرها من البلدان.

3. باستخدام نظرية الثورة الدائمة، جادل تروتسكي بأنه في البلدان المتأخرة وضعيفة التطور، لا يمكن إنجاز المهمات البرجوازية الديمقراطية -التحرر الوطني والإصلاح الزراعي -إلا على يد سلطة الطبقة العاملة.

هذه أيضًا دحضته الأحداث على أرض الواقع. في الصين، أكثر بلدان العالم اكتظاظًا بالسكان، قاد ماو حزبًا ستالينيًا منفصل بالكامل عن الطبقة العاملة، لتوحيد البلد وانتزاع الاستقلال عن الإمبريالية وفرض إصلاحات زراعية. وجرت عمليات مشابهة في بلدان أخرى مثل كوبا وفيتنام.

4. وأخيرًا، لو كانت التكهنات أعلاه قد أثبتت صحتها فعليًا، لما كان هناك أي مستقبل للستالينية أو الإصلاحية، بل لكان هذا المستقبل قد فتح أبوابه على مصراعيها أمام تطور فائق السرعة للأممية الرابعة. على هذا الأساس كان تروتسكي واثقًا للغاية من المستقبل الزاهر الذي ينتظر أمميته في غضون سنوات قليلة. وفي 10 أكتوبر 1938، كتب: "أصبحت البشرية أفقر مما كانت قبل 25 سنة، في حين صارت وسائل التدمير أقوى بما لا يُقاس. في الشهور الأولى من الحرب، سيتولد في أوساط جماهير العمال رد فعل عاصف ضد ستائر دخان الشوفينية. وإلى جانب الفاشية، سيكون أول ضحايا رد الفعل هذا هم أحزاب الأمميتين الثانية والثالثة. سيكون انهيارهم هو الشرط الضروري لحركة ثورية حازمة لن تجد محورًا آخر تتبلور حوله غير الأممية الرابعة. سيقود كوادرها المخضرمون الكادحين إلى الهجوم العظيم" (10).

كان تروتسكي قد صرح بالفعل بأنه: "بينما يجري الاحتفال بمئوية البيان الشيوعي (أي في العام 1948)، ستكون الأممية الرابعة قد أصبحت القوة الثورية الحاسمة على ظهر كوكبنا" (11).

وفي 18 أكتوبر 1938، في خطبة بعنوان: "تأسيس الأممية الرابعة"، شدد تروتسكي على هذه الفكرة، قائلًا: "عشر سنوات! فقط عشر سنوات! اسمحوا لي بأن أختم حديثي بالتوقع التالي. خلال الـ 10 سنوات المقبلة سيصبح برنامج الأممية الرابعة مرشدًا للملايين، وستعرف هذه الملايين الثورية كيف تدك السماء والأرض" (12).

تثبت التعليقات المتكررة على هذا النسق حقيقة أن تصريحات تروتسكي حول الانتصار السريع للأممية الرابعة لم تكن ملاحظات عابرة، بل خطًا ثابتًا ظل يحافظ عليه حتى مقتله.

للأسف، لم يثبت هذا التكهن نفسه هو الآخر، لأن توقعات بشأن روسيا، والرأسمالية الغربية، والعالم الثالث، دحضها الواقع الفعلي للأحداث بعد 1945. لم يتبقَ للأممية الرابعة غير مجال محدود للغاية، فقد ظلت المنظمات التروتسكية ضئيلة بشدة وذات نفوذ ضيق بصورة بائسة في صفوف الطبقة العاملة.

مكانة تروتسكي في الماركسية

لعل ملاحظة تمهيدية ضرورية هنا بشأن الطريقة التي لابد لنا نحن التروتسكيين أن ننظر بها إلى تروتسكي لقد كان عملاقًا سياسيًا: منظم ثورة أكتوبر، وقائد الجيش الأحمر، وقائد الأممية الشيوعية -مع لينين.

ومرة بعد أخرى، أظهر تروتسكي -في التعامل مع الأوضاع المختلفة سواء في بريطانيا 1926 أو الثورة الصينية 1925-1927، أو ألمانيا وقت صعود النازية، أو فرنسا 1936، أو إسبانيا 1931-1938- قدرة مذهلة على تحليل المواقف المعقدة، وتوقع التطورات المستقبلية، وطرح الإستراتيجية المطلوبة.

كثيرًا ما كانت كلمات تروتسكي نبوئية، ولقد صمدت تحليلاته ببراعة في اختبار الزمن في الكثير من الجوانب. لم يضاهه أحد من المفكرين الماركسيين العظام في قدرته على استخدام النهج

المادي التاريخي، أو على النسج بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ورؤية علاقة هذه العوامل بنفسية الملايين من الناس، وفهم أهمية العامل الذاتي - دور أحزاب العمال وقادة العمال في الأحداث الكبرى (13). يسمو كتابه "تاريخ الثورة الروسية" فوق أي كتاب ماركسي آخر في التاريخ. أنه في حد ذاته صرح فني وتحليلي ذو ثراء وجمال غير مسبوقين (14).

تعد كتابات تروتسكي بين 1928 و1940 -المقالات والمقالات المطولة والكتب عن التطورات في ألمانيا وفرنسا وإسبانيا- من بين أروع الكتابات الماركسية على الإطلاق. إنها في نفس منزلة أفضل كتابات كارل ماركس التاريخية "18 من برومير لويس بونابرت" و"النضال الطبقي في فرنسا". لم يقتصر تروتسكي نفسه على تحليل الأوضاع، بل قدَّم أيضًا خطًا واضحًا لحركة البروليتاريا. هو من حيث الإستراتيجية والتكتيك، فإن كتاباته بمثابة مرشد ثوري يضاهي في قيمته أفضل ما أنتجه لنا لينين.

أحد الأمثلة على ذلك، وهو درة تاج كتابات تروتسكي، هو مخطوطاته عن ألمانيا في السنوات السابقة على صعود هتلر للسلطة. كانت ألمانيا في ذلك الوقت تتمتع بأهم حركة للطبقة العاملة في العالم أجمع. كانت على أعتاب ركود عميق وأزمة اجتماعية، شكلتا خلفية النمو السريع للحركة النازية. حشد تروتسكي كل طاقته ومعرفته في مواجهة ذلك. كتب في تلك الفترة عددًا لا يُحصى من الكتيبات والكراسات والمقالات التي تحلل الوضع الألماني، والتي هي من أروع ما سطر قلمه.

هذا التركيز شديد التكثيف في مسار الأحداث لا نظير له في أي كتابات أخرى. لقد حذَّر من الكارثة المحدقة ليس فقط بالطبقة العاملة الألمانية، بل أيضًا بالطبقة العاملة على المستوى الدولي، جراء صعود النازية.

صارت دعوته إلى التحرك الفوري لإيقاف النازيين، ولبناء جبهة متحدة من كل منظمات الحركة العمالية، أكثر وأكثر إلحاحًا، ومن المأساوي أن كتاباته النبوئية لم تجد من يُصغي إليها. لا الحزب الشيوعي ولا الحزب الاشتراكي الديمقراطي اكترث لما قاله تروتسكي. لو كانت التحليلات واقتراحات تروتسكي قد حظت بقبول آنذاك، لكان التاريخ اللاحق للقرن الـ 20 بأكمله قد تغير تمامًا. كان تحليل تروتسكي للأحداث الألمانية مذهلًا بصورة خاصة بالنظر إلى المسافة الطويلة التي تعزل الكاتب عن المشهد الحي لهذه الأحداث. بيد أنه نجح في متابعة الانعطافات والتحولات في مجرى الأحداث على منوال يومي. إن من يقرأ كتاباته في فترة 1930-1933، يلاحظ على الفور ما يمنحه صوابها من انطباع واضح بأن كاتبها لابد أنه كان يعيش في ألمانيا، وليس بعيدًا في برينكيبو التركية (15).

في تلك الأيام المظلمة والمفزعة في الثلاثينيات، كان تروتسكي يبرق أمامنا كنجم يرشدنا الطريق. في ظل التقدم المروع للنازيين، ومحاكمات موسكو الصورية التي أدانت قادة ثورة أكتوبر والحزب البلشفي والكومنترن باعتبارهم عملاء للنازية، كان اعتمادنا الأيديولوجي والعاطفي على تروتسكي عميقًا ومفهومًا. كنا مقتنعين تمامًا، عن صواب وحق، بعبقرية تحليله للموقف الإجمالي والإستراتيجية والتكتيك اللازمين لمواجهته والذين قام هو بتطويرهما.

<u>كيف تعامل التروتسكيين مع الأوضاع بعد الحرب العالمية الثانية؟</u>

كان من المؤلم بشدة حقًا أن يواجه التروتسكيون بعد الحرب حقيقة أن توقعات تروتسكي وتكهناته بشأن مستقبل النظام الستاليني والوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الغرب

الرأسمالي، إضافة إلى المجريات في الشرق المتأخر والنامي، لم تثبت صحتها. كان من شأن تكرار كلمات تروتسكي وترديدها بالحرف، مع تجاهل أو تفادي مواجهة الواقع الحي، أن يوجه تكريمًا فائقًا لتروتسكي، لكنه أيضًا يلصق به إهانة مشينة.

إن التعامل مع تروتسكي وكأنه شخص فوق التاريخ يناسب طائفة دينية وليس أنصار اشتراكية علمية؛ أنصار الماركسية. لابد لنا، وإن بقلب مكلوم، أن نتذكر ما يُنسب إلى أرسطو من حديث، حين قال: "أفلاطون عزيز عليّ لكن الحقيقة أعز".

من المفهوم، ومن الخطأ أيضًا بالطبع، أن قيادة الأممية الرابعة رفضت إلى حد كبير مواجهة حقيقة أن الأحداث دحضت بالفعل التوقعات الرئيسية لتروتسكي. كانت هذه المواجهة شرطًا مسبقًا للإجابة عن سؤال: لماذا لم تتحقق هذه التوقعات؟ إن طرح السؤال الصحيح هو 90% من الإجابة نفسها. كانت ثمار التفاح تتساقط من أشجارها قبل إسحاق نيوتن بكثير، لكن طرحه سؤال "لماذا؟" أدى إلى اكتشاف قانون الجاذبية.

كان لزامًا من أجل تجاوز أزمة التروتسكية أن يواجه المرء الهوة الفاصلة بين توقعات تروتسكي والواقع. وهذا لم يحدث بالضرورة.

لنأخذ التوقع الأول لتروتسكي، مثل ما هو مذكور من قبل، اعتقد تروتسكي أن النظام الستاليني لن ينجو من الحرب، إلا أنه حين استمر ستالين في إحكام سيطرته على روسيا، كان استنتاج جيمس كانون زعيم التروتسكيين في الولايات المتحدة هو أن الحرب هكذا لم تكن قد انتهت بعد!

"توقع تروتسكي أن مصير الاتحاد السوفييتي سيتحدد في الحرب. يظلُّ ذلك قناعةً راسخةً لدينا، نحن فقط لا نوافق بعض الناس الذين يعتقدون، بكل لا مبالاة، أن الحرب انتهت. لقد مرت الحرب فقط بمرحلة واحدة، وهي الآن في عملية إعادة الحشد وإعادة التنظيم لأجل المرحلة. لم تنتهِ الحرب بعد، والثورة التي قلنا إنها سوف تنبثق من رحم الحرب في أوروبا لم تُستبعد من الأجندة. لقد تأجلت أو تأخرت ليس إلا، بالأساس بسبب الافتقار إلى حزب ثوري قوي بما فيه الكفاية" (16).

كانت تلك حالة قصوى من السكولائية. في العصور الوسطى، حين تناقش السكولائيون في ما بينهم حول ما إذا كان الزيت يتجمد في الشتاء، لم يطبقوا الاختبار البسيط بأن يتركوا إناء ممتلئًا بالزيت في الثلج ثم ينتظروا ليروا ما سيحدث، بل أخذوا يبحثون عن اقتباسات من أرسطو حول الأمر.

بعد أحد عشر شهرًا من نهاية الحرب، بات واضحًا حتى لأكثر التروتسكيين عمى أن النظام الستاليني نجا من الحرب. بيد أنهم ظلوا مصممين على أن النظام كان في حالة من التزعزع التام. وهكذا مجلة "الأممية الرابعة" في عددها الصادر في أبريل 1946 أنه: "دون أي خوف في المبالغة، يمكن القول إن الكرملين لم يواجه من قبل قط موقفًا أكثر حرجًا في الداخل والخارج مما يواجهه اليوم" (17).

ولدعم هذا التأكيد، استخدمت المجلة هذه الحكاية الطريفة: "في اجتماع حاشد ترأسه كالينين، نهضت امرأة لتسأله لماذا وكيف يرتدي مثل هذا الحذاء الأنيق اللامع، بينما أبناء الشعب يسيرون حفاة أو ينتعلون أحذية بالية. كان ذلك فعلًا جريئًا بالتأكيد! تشير الواقعة إلى الدرجة التي بلغها السخط وسط الجماهير ضد الامتيازات التي تحظى بها البيروقراطية" (18).

بمعزل عن أن الواقع بعيد كل البعد عن تصوير الحالة الواقعية لروسيا ما بعد الحرب، مثلما أخبرتُ إرنست ماندل، أحد قيادات الأممية الرابعة البارزين، حيث قابلته في سبتمبر 1946 في باريس، فإن هذه القصة كانت قد نُشرت سابقًا قبل وقت طويل من تاريخه. لقد أشارت القصة إلى واقعة حدثت بالفعل منذ أكثر من ربع قرن! غير أن مؤتمر الأممية الرابعة المنعقد في أبريل 1946 واصل التشديد على أنه: "وراء مظهر القوة التي لم يشهد مثلها من قبل، تقبع حقيقة أن الاتحاد السوفييتي والبيروقراطية السوفييتية قد دخلا المرحلة الحرجة من وجودهما" (19).

كان توقع تروتسكي بانهيار الستالينية هو النتيجة التي لا مفر منها لتحليله للطابع الطبقي لروسيا. فإذا كان التوقع خاطئًا، لابد إذًا بالضرورة أن يوضع تحليله الأصلي موضع الشك والتساؤل. وإذا كان الأمر كذلك، فمن الضروري أن يولد تفسير جديد للبيروقراطية الستالينية. ويتمثل أحد الطرق في التعامل مع هذه المهمة في إثارة السؤال حول الطبيعة الطبقية لبلدان أوروبا الشرقية التي استولى عليها ستالين، والتي سرعان ما أُعيد تشكيلها لتصير نسخًا شبه مطابقة لروسيا نفسها.

قبلت الأممية الرابعة رؤية تروتسكي بأن روسيا كانت دولة عمالية، "دولة عمالية منحطة"، دولة عمالية شوهتها بيروقراطية حاكمة. لكن، إذا كانت بولندا أو تشيكوسلوفاكيا والمجر وغيرها من البلدان لها نفس طبيعة روسيا، ألا يتبع ذلك أن ستالين قد جلب ثورة إلى أوروبا الشرقية؟ ألم يكن هو بهذا الشكل ثوريًا وليس معاديًا للثورة؟ لم يكن الأمر كذلك على الإطلاق. في البداية، حلّ قادة الأممية الرابعة هذا التناقض ببساطة تامة رغم التشابهات بين الجانبين، كانت دول الكتلة الشرقية رأسمالية بينما روسيا دولة عمالية.

أعلن ماندل في سبتمبر 1946 أن "كل الديمقراطيات الشعبية"، بما فيها يوغوسلافيا، كانت بلدانًا رأسمالية. لم يجلب الستالينيون ثورة إلى أوروبا الشرقية، بل ما جلبوه كانت ثورة مضادة. لنقتبس إذًا ما كتبه فقط عن ألبانيا ويوغسلافيا: "في هذين البلدين، لم يكن على البيروقراطية السوفييتية أن تواصل أي نشاط متماسك معادي للثورة، إذ أخذ الستالينيون من أبناء البلدين هذه المهمة على عاتقهم هم أنفسهم". لقد شيد الستالينيون في كلا البلدين "جهاز دولة برجوازية" (20).

استمرت الأممية الرابعة على الخط نفسه إزاء أوروبا الشرقية لعامين آخرين. يقول قرار المؤتمر العالمي الثاني للأممية الرابعة، أبريل 1948، بشأن الطبيعة الطبقية للـ "ديمقراطيات الشعبية" (بما فيها يوغوسلافيا)، أن "هذه البلدان تبقي على هيكلها الرأسمالي بصورة جوهرية... وهكذا، بينما تحافظ الدولة في بلدان "الحاجز" على الهيكل البرجوازي والوظائف البرجوازية، فإنها تمثل في الوقت نفسه شكلًا أقصى من البونابرتية". ويستطرد القرار: "الديمقراطيات الشعبية إنما هي بلدان رأسمالية بأشكال قصوى من البونابرتية والديكتاتورية البوليسية، إلخ. وبالتالي فإن تدمير الرأسمالية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال "الحركة الثورية للجماهير"، التي هي ليست متجسدة في الواقع بعد لأن الثورة تستلزم التدمير العنيف لجهاز الدولة البيروقراطي". وهكذا لا يمكنك الدفاع عن هذه الدول، لكن عليك أن تنتظر وتراقب "الانهزامية الثورية الأكثر صراحة" (21).

وبعد شهرين، حين أعلن تيتو القطيعة مع ستالين، قلبت الأممية الرابعة موقفها تمامًا، إذ لم تعد تعتبر يوغوسلافيا بلدًا رأسماليًا تحكمه دكتاتورية بوليسية - بونابرتية، بل دولة عمالية حقيقية. وفي 1 يوليو 1948، أصدرت الأمانة الدولية للأممية الرابعة "خطابًا مفتوحًا للحزب الشيوعي

اليوغوسلافي"، قالت فيه: "إنكم تحوزون بين أيديكم سلطة وقوة هائلتين إذا حفظتم على المسير في طريق الثورة الاشتراكية"، وذكرت في ختام الخطاب "بشرى المقاومة المنتظرة التي يشنها حزب عمالي ثوري ضد آلة الكرملين...عاشت الثورة الاشتراكية ليوغوسلافيا" (22).

كان ذلك تحليلًا لا يقل ضحالة على الموقف الأول، بل وقد تجاهل هذا التحليل زهوة تيتو وتفاخره أمام المؤتمر الخامس للحزب اليوغوسلافي في 1948 بأنه هو وزملاءه عرفوا جيدًا كيف يتعقبون "الفاشيين التروتسكيين" ويقدمونهم أمام "محاكم الشعب" لينالوا أقصى العقوبات. وكما ذكرت صحيفة "بوربا" في 4 يوليو 1948، فإن:

"حفنة التروتسكيين الذين أظهروا وجههم الحقيقي في الحرب كمتعاونين وعملاء للغزاة، انتهى بهم الحال موصومين بالعار أمام محاكم الشعب" (23).

ومع السهولة التي تتخذ بها تقلبات كهذه، دشن ميشيل بابلو، الأمين العام للأممية الرابعة، الخط الجديد الذي يقضي بأن الكتلة الشرقية التابعة لروسيا ما هي إلا أشكال من دول عمالية بامتياز. قدم بابلو في العام 1949 مفهوم "قرون من الدول العمالية المشوهة" (24). وفي قبل الـ 1954 كتب: "بين التهديد الإمبريالي والثورة العالمية، انحازت البيروقراطية السوفييتية إلى الثورة العالمية" (25). الأكثر من ذلك أنه اعتبر أن البيروقراطية السوفييتية كانت تضع على عاتقه مهمة نزع البيروقراطية، وسوف تستمر في "البرلة النظام على نحو حقيقي وشامل" (26). صار بابلو بذلك مدافعًا عن الستالينية. لو كان لابد من أن تمضي "قرون من الدول العمالية المشوهة"، فما إذًا الدور المفترض أن تضطلع به التروتسكية أو الثورة العمالية؟ بهذه الطريقة أضحت الستالينية تبدو تقدمية، والتروتسكية عفا عليها الزمن.

كان خوان بوساداس، التروتسكي الأرجنتيني وزعيم أحد فصائل الأممية الرابعة، هو الوحيد الذي تجاوز بابلو في مباركة بلدان مختلفة باعتبارها دولًا عمالية. فبالإضافة إلى بلدان أوروبا الشرقية وكوبا والصين وفيتنام الشمالية وكوريا الشمالية ومنغوليا الخارجية، اكتشف بوساداس مجموعة كاملة من الدول الأخرى بصفتها دولًا عمالية. أعلن قائلا:

"لابد أن تتابع الأممية عن كثب تطور سلسلة من بلدان إفريقيا وآسيا التي تتحول إلى دول عمالية، مثل سوريا ومصر والعراق ومالي وغينيا والكونغو برازافيل... إلخ، من أجل تحديد الوقت الذي يلجئون فيه إلى رحاب الدول العمالية بالفعل"(27).

ومن المدهش أن بوساداس تطلَّع بحماس إلى حرب نووية عالمية. لقد دعا الاتحاد السوفييتي إلى ضرب الولايات المتحدة نوويًا. وأعلن مؤتمر استثنائي لأمميته الرابعة في 1962 أن: "الحرب النووية حتمية. ربما ستدمر نصف البشرية، وبالتأكيد ستدمر ثروات بشرية هائلة. هذا ممكن جدًا. سوف تشعل الحرب النووية جحيمًا حقيقيًا على الأرض. لكنها لن تعيق الشيوعية. إن الشيوعية ضرورة ماثلة، ليس بسبب السلعة المادية المنتجة، بل لأنها في وعي البشر. حين تتفاعل البشرية وتعمل بشكل شيوعي، كما هو الحال الآن، ما من قنبلة نووية يمكنها تغيير ما اكتسبه الوعي البشري وتعلمه... يوضح التاريخ، بصورة عنيفة ومتشنجة أن الوقت الباقي للرأسمالية محدود جدًا. وقت بسيط للغاية. يمكن أن نقول بوعي كامل وعلى نحو مؤكد أنه إذا أوفت الدول العمالية بواجبها التاريخي بمساندة الثورات في المستعمرات، فلن يكون أمام الرأسمالية أكثر من 10 سنوات من الحياة. هذا تصريح جسور، لكنه منطقي تمامًا، ليس أمام الرأسمالية أكثر من 10 سنوات من الحياة،

إذا دشَّنت الدول العمالية مساندتها للثورات في البلدان المستعمرة بكل قواها، لن تعيش الرأسمالية أكثر من خمس سنوات، ولن تستغرق الحرب النووية وقتًا طويلًا أبدًا" (28).

نصف البشرية سوف يباد! لكن ذلك ليس بالأمر الجلل، وانتصار الشيوعية مضمون!

"نحن نستعد لمرحلة نناضل فيها من أجل السلطة قبل الحرب النووية، وفي أثنائها نواصل النضال من أجل السلطة وسوف نكون بالفعل في السلطة. ليس هناك بداية ولا نهاية للحرب النووية، لأن هذه الحرب إنما هي ثورة فورية في العالم أجمع؛ ليس سلسلة من التفاعلات الثورية، بل ثورة فورية. ولا تعني الفورية أن تندلع الثورة في اليوم نفسه أو الساعة نفسها، فالأحداث التاريخية العظمى لا يجب أن تُقاس بالساعات أو الأيام، بل بالحقب الزمنية... الطبقة العاملة وحدها هي التي ستحافظ على نفسها، وهي التي ستسعى وحدها إلى التماسك والمركزة... وبعدما يسود الدمار، ستنهض الجماهير في كل البلدان - خلال وقت قصير؛ ساعات قليلة. ولا يمكن للرأسمالية أن تدافع عن نفسها في حرب نووية إلا باللجوء إلى العيش في الكهوف وتدمير كل ما في وسعها تدميره من هناك. أما الجماهير، في المقابل، سيكون عليها أن تخرج، وسوف تخرج، لأن هذا هو الطريق الوحيد للنجاة: إنزال الهزيمة بالعدو... لن تقدر أجهزة الرأسمالية من شرطة وجيش على المقاومة... سيكون من الضروري تنظيم سلطة العمال على الفور" (29).

بهذا المنطق، إذا سقطت قنبلة هيدروجينية على لندن، فإن البقايا المتبقية من الطبقة العاملة، التي يشلها الخوف والعجز، سوف تستولي على السلطة! تحول الأمر كله هكذا من دول عمالية لا سلطة فيها للعمال ولا قول، إلى ثورة عمالية تكون نتيجة للتدمير النووي للعمال! يا له من خبل أيديولوجي! في القرن التاسع عشر، تنحت الاشتراكية الطوباوية جانبًا وحلت محلها الاشتراكية العلمية (الماركسية)، والآن تترك الماركسية مكانها للاشتراكية "الإعجازية"!

لقد جاء ماندیل وبابلو وبوساداس من نفس التروتسكية الدوجمائية الجامدة التي تتشبث بكلمات تروتسكي ونصوصه وتفرغها من روحها.

ماذا عن توقع تروتسكي الثاني المتعلق بمصير الرأسمالية العالمية؟ في مواجهة الرخاء المتنامي الذي استمر ليمثل أطول فترة رخاء في تاريخ الرأسمالية، أعلن مؤتمر الأممية الرابعة في العام 1946: "ما من سبب على الإطلاق، مهما كان، للافتراض بأننا أمام فترة جديدة من الاستقرار الرأسمالي والتنمية الرأسمالية... لقد فاقمت الحرب من فوضى الاقتصاد الرأسمالي ودمرت آخر احتمالات تحقيق توازن مستقر في العلاقات الاجتماعية والدولية" (30).

إضافةً إلى ذلك:

"سوف يتسم إنعاش النشاط الاقتصادي في البلدان الرأسمالية التي أضعفتها الحرب، وبالأخص بلدان القارة الأوروبية، بوتيرة بطيئة بصورة خاصة سوف تبقي على الاقتصاد في مستويات تترنح على حافة الركود والتفكك" (31).

أقر المؤتمر أن "الاقتصاد الأمريكي سرعان ما سيشهد رخاءً نسبيًا"، لكن هذا الرخاء سيكون قصير الأمد: "سوف تتجه الولايات المتحدة بعدئذ صوب أزمة اقتصادية جديدة ستكون أعمق وأوسع من أزمة 1929-1933، بتداعيات أكثر تدميرًا بكثير على الاقتصاد العالمي". أما الآفاق التي تنتظر الرأسمالية البريطانية، فتتمثل في فترة مطولة من المصاعب الاقتصادية العويصة،

والتوترات، والأزمات العامة والجزئية". "إذًا، ماذا عن أحوال الطبقة العاملة عبر العالم؟" سوف تستمر البروليتاريا في العمل في ظل ظروف عمل أسوأ من تلك التي سادت قبل الحرب" (32).

وفقًا لهم، كان من الحتمي في ظل هذه الظروف أن تندلع موجة ثورية صاعدة، لأن:

"مقاومة البروليتاريا تتطلب تحسينات في ظروف حياتهم، تحسينات لا تتوافق مع إمكانية إنعاش الرأسمالية. وإذا لم تولد الحرب في أوروبا نهوضًا ثوريًا بالنطاق والإيقاع الذي نتوقعه، لا يمكن مع ذلك إنكار أنها دمرت التوازن الرأسمالي على الصعيد العالمي، وهكذا تفتح الباب أمام فترة ثورية طويلة" (33).

لقد رأوا أن ركود الرأسمالية العالمية ومعدلات البطالة المرتفعة سوف تخلق وضعًا ثوريًا:

"ما نواجهه اليوم هو أزمة عالمية تتجاوز كل ما عرفناه أو شهدناه من قبل، علاوة على نهوض ثوري عالمي يتطور، بصورة مؤكدة، بإيقاعات متفاوتة في أجزاء مختلفة من العالم، لكنها لا تكف عن ممارسة تأثير متبادل من مركز إلى آخر، وهكذا تفتح أفقًا ثوريًا طويلًا" (34).

في 1946، تنبأت الأممية الرابعة بأن الموجة الثورية ستكون أوسع وأعلى من تلك التي أعقبت الحرب العالمية الأولى:

"في أعقاب الحرب العالمية الأولى، تميز منحنى النضال الثوري في البداية بصعود موجز بلغ ذروته في ربيع 1919، وتلاه تراجع حاد ومستمر، لم ينقطع إلا بصعود جديد ومقتضب للغاية في 1923".

أضافت الأممية: "أما هذه المرة، يبدأ منحنى النضال الثوري بنهوض بطيء ومتردد، تقطعه الكثير من التذبذبات أو التراجعات الجزئية، لكن تياره العام يتجه نحو الأعلى. لعل أهمية هذه الحقيقة واضحة. بينما عانت الحركة في ما بعد الحرب العالمية الأولى من البداية من عبء الهزائم، في ألمانيا في المقام الأول، تعاني الحركة الجارية في المقابل من أنها لم تحظ بعد بقوة البروليتاريا كاملة في المعركة. وهكذا فإن الهزائم ليست إلا انتقالية ونسبية في طابعها، ولا تتماشى مع التطورات اللاحقة للأحداث، ويمكن أن تتطور في مسار النضال على نحو يحد منها في مرحلة أكثر تقدمًا" (35).

وإذا لم تسفر الموجة الثورية عن انتصار البروليتاريا، فإن البديل الآخر الوحيد الذي تتصوره الأممية الرابعة هو أن الديمقراطية البرجوازية سوف تُطاح بعد وقت قصير لتحل محلها أنظمة فاشية:

"منذ اللحظة التي تستعيد فيها جهازها القمعي مرة أخرى، ويهدد الظرف الاقتصادي والاجتماعي وجود نظامها، سوف ترد البرجوازية الكبيرة على كل حركة للجماهير البروليتارية بمساهمات مالية أكبر وأكبر للقادة الفاشيين الجدد. والصعوبة الوحيدة التي ستواجههم هنا إنما تتعلق فقط بالاختيار، إذ أننا إذا درسنا الموقف السياسي في بلدان أوروبا العديدة عن كثب، سنجد في المشهد السياسي بالفعل ليس واحدًا، بل العديد من الرموز والزعماء الذين يحتمل أن يكون أي منهم دوريوت أو موسوليني المستقبل. بهذا المعنى، فإن الخطر الفاشي موجود وقائم بالفعل في القارة برمتها" (36).

في 1947، كتب ماندل مقالة توصل فيها إلى الاستنتاجات التالية:

أ. تستمر الأزمات لفترة أطول وتصبح أكثر عنفًا وتحمل معها ركودًا أطول بكثير من فترة الانتعاش والازدهار. لقد ظهرت الرأسمالية الصاعدة في صورة ازدهار طويل تقطعه فواصل قصيرة من الأزمة. أما الرأسمالية المتحللة فتظهر في رداء الأزمة الطويلة التي تقطعها فواصل من الانتعاش الأقصر بكثير والأقل استقرارًا بكثير أيضًا.

ب. تتوقف السوق العالمية عن التوسع على صعيد الكوكب. ما من رخاء يسود أرجاء العالم. إن انقسام السوق العالمية أو التدمير العنيف للمنافسين هو وحده ما يسمح بفترات رخاء كبرى في بلدان رأسمالية بعينها.

ج. يختفي أي تطوير شامل لقوى الإنتاج على صعيد وطني. وحتى خلال فترة "الازدهار"، تتطور فروع معينة فقط على حساب فروع أخرى، ويتوقف التقدم التقني تمامًا أو يندمج بصورة جزئية ضئيلة فقط في الإنتاج.

د. ما من تحسين شامل في مستوى معيشة العمال الصناعيين من انتعاش إلى آخر. وهذا بطبيعة الحال لا يستبعد التحسين النسبي بين الأزمة والانتعاش أو التحسين النسبي للأوضاع المعيشية للعاطلين أو الفلاحين، إلخ، الذين يتحولون في "الانتعاش" إلى عمال صناعيين" (37).

يا له من عالمٍ خيالي!

إن أي شخص يقرأ اليوم، للمرة الأولى، التصريحات السابقة لمندل وبابلو وبوساداس، لابد أنه سوف يُصدم من أن أناسًا عاقلين يمكن أن يحملوا مثل هذه الأوهام في رؤوسهم. ليس هناك من هو أكثر عمى من ذلك الذي يرفض أن يرى بأم عينيه. لقد بذل قادة الحركة التروتسكية جهدًا جهيدًا لتفادي النظر إلى الواقع. ولا يسعى المرء إلا أن يدهش بمجرد أن ينظر إلى الأمر بأثر رجعي. لكن من أجل فهم لماذا رفض القادة التروتسكيون مواجهة الواقع، لابد أن نفهم قدر الألم الذي سببه هذا الواقع لهم، محطمًا الأعمال الكبرى التي عقدوها في نفوسهم. كانت الحركة التروتسكية تتصرف بصورة أشبه بالطوائف المسيحية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، تلك التي تشبثت بالأفكار القديمة للعصور الوسطى في الوقت الذي كان العالم فيه يتفكك وما يزال عالم رأسمالي جديد قيد البناء. كان إحراقهم الساحرات فعلًا غير عقلاني بالمرة، لكن يمكن تفسيره بشكل عقلاني تمامًا.

ومع أنه يمكن فهم دوافع مندل وبابلو وبوساداس، لا يمكن على الإطلاق تبرير هذه الدوافع. بالنسبة للماركسيين، فإن القاعدة رقم واحد هي أنه إذا أردت تغيير الواقع، لابد أن تفهمه. كانت بعثرة صفوف الحركة التروتسكية، ومساراتها المتناقضة، وكذلك انشقاقاتها، نتاجات حتمية لعدم فهم الوضع الحقيقي الذي وجدت فيه الطبقة العاملة نفسها. كان هؤلاء يحاولون رسم طريق على خريطة تجاوزها الزمن تمامًا. لقد دخلت هذه التروتسكية في طريق مسدود. وهذه الأزمة العامة للحركة التروتسكية تطلبت إعادة تقييم جذري للآفاق المطروحة أمام البشرية.

الحفاظ على التروتسكية والانحراف عن حرفية كلمات تروتسكي

لم يكن الرفاق القلائل الذين دشنوا التيار الاشتراكي الأممي على استعداد لاستخدام الماركسية كبديل عن الواقع. على العكس من ذلك، فقد أملوا إلى استخدامها كسلاح يساعدهم على التدخل في الواقع ومحاولة تغييره. في السنوات 1946-1948 كان علينا أن نتصارع مع علامات استفهام شديدة الصعوبة. لقد تعين علينا أن نكون واضحين في أننا نواصل تراثًا طويلًا، في أننا أنصار ماركس ولينين وتروتسكي، لكن علينا أن نواجه أوضاعًا جديدة. كان ذلك استكمالًا بقدر ما كان

بداية جديدة. إن التماسك الفكري لا يعني الدوجمائية، وفهم الواقع المتغير لا يعني الغموض. كنا نفهم نقدنا للتروتسكية الأرثوذكسية باعتباره عودة إلى الماركسية الكلاسيكية.

لن تتعاطى المناقشة التالية مع هذه المشكلات على أساس فهمها بعد مرور كل هذا الزمن الطويل. فالرؤى التي تتبلور بعد فوات الزمن غالبًا ما تكون مثالية. سوف نرى في الصفحات التالية كيف نشأت ثلاث نظريات في تفاعل ورد على الأحداث بعد وقت قصير فقط من انتهاء الحرب العالمية الثانية (نظرية رأسمالية الدولة، ونظرية اقتصاد التسلُّح الدائم، ونظرية الثورة الدائمة المنحرفة). وتغطي المساحات الثلاث التي تتعامل معها هذه النظريات (روسيا وأوروبا الشرقية، والبلدان الرأسمالية المتقدمة، والعالم الثالث) العالم بأكمله.

سنتعامل أولًا مع كل قضية بشكل منفصل عن الأخرى. ولاحقًا سيغدو من الممكن إيجاد العلاقة المتبادلة في ما بينهم، وبالتالي تفسير النمط الكلي للتطور. فقط من خلال اعتلاء قمة الجبل يمكن للمرء أن ينظر لأسفل ويرى كيف تتلاقى المسارات المختلفة.

المراجع

1. K. Marx, The Civil War in France (Moscow, 1977)
2. L. Trotsky, Writings 1934-35 (New York, 1974), pp. 181-82.
3. L. Trotsky, Writings 1933-34 (New York, 1974), p. 316.
4. L. Trotsky, Writings 1935-36 (New York, 1974), p. 260.
5. L. Trotsky, In Defence of Marxism (London, 1971), pp. 16-17.
6. W. Reisner (ed.), Documents of the Fourth International (New York, 1973), p. 183.
7. Z. M. Kidron, Western Capitalism Since the War (London, 1970), p. 11
8. T. Cliff and D. Gluckstein, The Labour Party: A Marxist History (London, 1988), p. 227.
9. Ibid., p. 253.
10. L. Trotsky, Writings 1938-39 (New York, 1974), p. 78.
11. L. Trotsky, Writings 1937-38 (New York, 1974), p. 27.
12. L. Trotsky, Writings 1938-39, op. cit., p. 87
13. See T. Cliff, Trotsky: The Darker the Night, the Brighter the Star (London, 1993), p. 198
14. Ibid., p. 383
15. Ibid., p. 109
16. This statement was made in November 1945. See J.P. Cannon, The Struggle for Socialism in the 'American Century' (New York, 1977), p. 200
17. Fourth International, April 1946
18. Ibid.

19. Fourth International, June 1946

20. E. Germain (Mandel), The Soviet Union After the War, Fourth International, September 1946

21. Fourth International, June 1948

22. Fourth International, August 1948

23. Quoted in T. Cliff, Neither Washington Nor Moscow (London, 1982), pp. 84-85

24. See the issue of The Class Nature of Yugoslavia, published in the October 1949 issue of International Information Bulletin.

25. Internal Bulletin of the LSSP Ceylan, April 1954, p. 7.

26. Ibid., p. 15.

27. Robert J. Alexander, International Trotskyism (Durham and London, 1991) p. 664.

28. Ibid., p. 334.

29. Ibid., pp. 663-664.

30. Fourth International, June 1946.

31. Ibid.

32. Ibid.

33. Ibid.

34. Ibid.

35. E. Germain (Mandel), The First Phase of the European Revolution, in Fourth International, August 1946.

36. E. Germain (Mandel), Problems of the European Revolution, in Fourth International, September 1946

37. E. Germain (Mandel). From the ABC to Current Reading: Boom, Revival or Crisis? A refutation of Mandel's attempt to deny the evidence of economic recovery was carried out by T. Cliff in an article called All that Glitters is not Gold reprinted in T. Cliff, Neither Washington Nor Moscow, op. cit., pp. 24-39

الفصل الثاني

رأسمالية الدولة

كيف نجا النظام الستاليني من الحرب؟ ما هي طبيعة "الديمقراطيات الشعبية" في أوروبا الشرقية؟ ما الذي يشير إليه إنشاء هذه الأنظمة بالنسبة لطبيعة النظام الستاليني؟ تطورت نظرية رأسمالية الدولة من محاولة الإجابة عن هذه الأسئلة. ولقد حددت الإجابات روسيا الستالينية باعتبارها رأسمالية دولة.

كانت أول وثيقة كتبها مؤلف هذا الكتاب عرَّفت روسيا باعتبارها رأسمالية دولة، وثيقة طويلة ومزدوجة من 142 صفحة، كتبت في العام 1948، بعنوان "الطبيعة الطبقية لروسيا الستالينية". غير أنه، من أجل فهم ميلاد هذه النظرية، من المفيد الالتفات إلى "الديمقراطيات الشعبية"، تلك البلدان التي استولى عليها الجيش الروسي في أواخر الحرب العالمية الثانية. قال نابليون ذات مرة: "الجيش بالخارج هو الدولة في حالة حراك"، وينطبق هذا القول المأثور تمام الانطباق على بلدان مثل بولندا والمجر، التي لم تكن حكومتهم سوى امتدادات للدولة الروسية. وبالتالي فقد منحت دراسة هذه البلدان رؤية ثاقبة للنظام في "البلد الأم".

رغم أنه يمكن رؤية شكل روسيا الستالينية بوضوح من خلال عدسة "الديمقراطيات الشعبية". فقد صيغت الحجج الداعمة لذلك كتابيًا فقط بعد صدور "الطبيعة الطبقية للديمقراطيات الشعبية". تمثلت نقطة الانطلاق في أنه إذا كانت دول أوروبا الشرقية دولًا عمالية حقًا، فلابد إذًا أن ثورة اجتماعية قد اندلعت بالفعل لتؤسس هذه الدول. وبالعكس أيضًا، فإذا لم تكن هناك ثورة اجتماعية، فلابد من إعادة تقييم دول أوروبا الشرقية.

تمحورت المناقشة حول نظرية ماركس ولينين عن الدولة. كثيرًا ما كرر ماركس فكرة أن السيادة السياسية للطبقة العاملة شرط مسبق لسيادتها الاقتصادية. لا يمكن للعمال أن يتملكوا وسائل الإنتاج جماعيًا -أي أن يصبحوا هم الطبقة الحاكمة اقتصاديًا- إذا لم تقع الدولة التي تمتلك وتتحكم في وسائل الإنتاج بين أيديهم، وبعبارة أخرى: ما لم تحوز البروليتاريا السلطة السياسية.

تختلف البروليتاريا في هذا الصدد اختلافًا جوهريًا عن البرجوازية. تتمتع البرجوازية بالملكية المباشرة للثروة، وبالتالي أيًا كان شكل الحكومة، فإن البرجوازية تظل في الطبقة الحاكمة ما لم تُصادر أملاكها. يمكن للرأسمالي أن يمتلك في ظل نظام ملكي إقطاعي، أو في ظل جمهورية برجوازية، أو تحت حكم روبسبير أو هتلر أو تشرشل أو أتلي. في المقابل، ينفصل العمال عن وسائل الإنتاج، وهذه هي الحقيقة التي تجعل منه عبيدًا مأجورين؛ أي عبيد يعملون بأجر. وإذا طرأ أمر ما، فالدولة هنا هي التي تحمي وسائل الإنتاج. وطالما أن هذه الدولة مغتربة تمامًا عن الطبقة العاملة، فلا يمكن لهذه الطبقة أن تصير هي الحاكمة (38).

لعل قليلًا من الاقتباسات من بعض كبار المفكرين الماركسيين يمكنها توضيح هذه النقاط. يقول "البيان الشيوعي": "إن أول خطوة للطبقة العاملة في الثورة هي أن ترفع نفسها إلى مصاف الطبقة الحاكمة، أن تظفر بمعركة الديمقراطية. سوف تستخدم البروليتاريا سيادتها السياسية لكي تنتزع، درجةً بعد أخرى، كل رأس المال من البرجوازية، ولكي تمركز كل أدوات الإنتاج في أيدي الدول، أي في أيدي البروليتاريا المنظمة باعتبارها الطبقة الحاكمة" (39).

إن الثورة البروليتارية هي لحظة انتصار "معركة الديمقراطية" والدولة العمالية هي "البروليتاريا المنظمة باعتبارها الطبقة الحاكمة". فكيف إذًا يمكن لـ "ثورة اجتماعية" ستالينية مفروضة من الخارج تمامًا بقوة الدبابات الحمراء أن تلائم المفهوم الماركسي لدور وعي الطبقة البروليتارية في الثورة؟

لقد كرر ماركس مئات المرات أن الثورة البروليتارية تنجم من الفعل الواعي للطبقة العاملة نفسها. وبالتالي إذا قبلنا بـ "الديمقراطيات الشعبية" باعتبارها دولًا عمالية، فإننا بذلك ندحض ما قاله ماركس وإنجلز عن الثورة الاشتراكية بصفتها "التاريخ الواعي بذاته" الأمر نفسه ينطبق على قول إنجلز:

"فقط انطلاقًا من هذه النقطة (أي الثورة الاشتراكية)، يمكن للبشر، بوعي كامل، أن يشكلوا تاريخهم الخاص. فقط انطلاقًا من هذه النقطة، تسفر القضايا الاجتماعية التي يحركها البشر... عن آثار يرغب فيها هؤلاء البشر أنفسهم. إنها قفزة البشرية من مملكة الضرورة إلى ملكوت الحرية" (40).

لابد أن روزا لوكسمبرج أيضًا كانت مخطئة في تلخيصها لمثل ما كتبه الرواد الماركسيون عن دور ومكانة الوعي البروليتاري في الثورة:

"في كل صراعات الماضي الطبقية، التي دارت رحاها لمصلحة الأقلية، والتي جرى فيها، بحسب كلمات ماركس، كل التطورات ضد الجماهير العظمى للشعب، كان أحد الشروط الجوهرية للحركة هو غفلة هذه الجماهير عن الأحداث الحقيقية للصراع أو مضمونه المادي، وحدوده. هذا التضارب وهو في حقيقة الأمر القاعدة التاريخية الخاصة لـ "الدور القيادي" للبرجوازية "المتنورة"، الذي يتوافق مع دور الجماهير كأتباع خانعين. لكن، كما كتب ماركس قبل وقت طويل في 1895، "بينما تتعمق الحركة التاريخية، لابد أن أعداد الجماهير المنخرطة في هذه الحركة تتعاظم". إن النضال الطبقي للبروليتاريا هو الحركة التاريخية "الأعمق" من بين كل الحركات التاريخية إلى يومنا هذا، إنها تتضمن كل الشرائح الدنيا من الشعب، ومنذ اللحظة التي انقسم فيها المجتمع إلى طبقات فإن هذه هي أول حركة تتوافق مع المصالح الحقيقية للجماهير. وهذا هو السبب الذي يجعل تنوير الجماهير فيما يتعلق بمهمتهم وأساليبهم شرطًا تاريخيًا لا بديل عنه للحركة الاشتراكية، تمامًا مثل ما كانت غفلة الجماهير في حقب سابقة شرطًا لحركة الطبقات المهيمنة" (41).

لقد سعى مندل وبابلو إلى الالتفاف حول هذه المشكلة بالحديث عن "المسار البيسماركي لتطور الثورة البروليتارية" مقارنين ذلك بالطريق الذي اتخذته الرأسمالية الألمانية للنمو في ظل الحكم السياسي لمستشار القيصر (بيسمارك) وملاك الأرض القدامى (اليونكرز). كان هؤلاء التروتسكيون يطمحون إلى إثبات الثورة البروليتارية الاجتماعية يمكن إنجازها دون حركة ثورية للبروليتاريا نفسها، بل على يد بيروقراطية دولة تتمتع بـ "زخم من تلقاء ذاتها". إذا أمعنا النظر في هذه الفكرة، نجدها تؤدي إلى أكثر الاستنتاجات إدهاشًا على الإطلاق. صحيح أن البرجوازية أخذت السلطة بالكثير من الطرق المتنوعة، إلا أنه في الحقيقة هناك حالة واحدة فقط شنوا فيها نضالًا ثوريًا إلى النهاية ضد الإقطاعية، وهذه الحالة هي فرنسا بعد 1789. في إنجلترا، عقدوا المساومات مع ملاك الأرض الإقطاعيين. وفي ألمانيا وإيطاليا وبولندا وروسيا والصين وأمريكا الجنوبية،

اعتلوا السلطة دون نضال ثوري. وفي أمريكا، فإن الغياب شبه التام لبقايا الإقطاع مكَّن البرجوازية من تفادي تدشين النضال الثوري ضد هذا الإقطاع من الأصل.

لم يكن المسار "البيسماركي" استثناء بالنسبة للبرجوازية، بل كان في الأغلب هو القاعدة. فرنسا كانت هي الاستثناء. إذا كانت الثورة البروليتارية لا تتحقق بالضرورة من خلال نشاط الطبقة العاملة نفسها، بل عبر بيروقراطية دولة، إذًا فالثورة الروسية حتمًا هي الاستثناء، بينما المسار "البيسماركي" هو القاعدة. ويصبح الاستنتاج هكذا هو أن ما من حاجة إلى قيادة ثورية مستقلة (بواسطة التروتسكيين أنفسهم).

علاوة على ذلك، صعدت البرجوازية بالأساس من خلال تعبئة الجماهير ثم خداعهم -سواء في حالة المعدمين الفرنسيين أو جنود بيسمارك. إذا كان من الممكن تدشين ثورة بروليتارية بهذه الطريقة، أي بأقل مقاومة ممكنة، فسوف يختار التاريخ مسار الثورة على يد أقليات صغيرة تخدع الأغلبيات الكبيرة (42).

اختتمت وثيقة الطبيعة الطبقية للديمقراطيات الشعبية" بالإشارة إلى أنه رغم تكرار قيادات الأممية الرابعة الاستنتاجات الماركسية الأساسية وترديدهم إياها (تحرير الطبقة العاملة لا يمكن أن يتحقق إلا على يد الطبقة العاملة نفسها والعمال لا يمكن أن يضعوا أيديهم على آلة الدولة البرجوازية بل لابد أن يحطموها ويشيدون دولة جديدة قائمة على الديمقراطية البروليتارية، إلخ)، فإنهم واصلوا تعريفهم لـ "الديمقراطيات الشعبية" بأنها دول عمالية.

يكمن السبب وراء ذلك في تصور روسيا باعتبارها دولة عمالية منحطة. إذا كانت روسيا فعلًا دولة عمالية، رغم أن العمال كانوا منفصلين عن وسائل الإنتاج، وليس لهم أي قول في إدارة الاقتصاد والدولة، وعاشوا خاضعين لأكثر أجهزة الدول البيروقراطية والعسكرية وحشية، فما من سبب على الإطلاق لماذا لا يتوجب على الثورة العمالية التي تؤسس دولًا عمالية جديدة أن تفعل ذلك بدون النشاط المستقل والواعي للطبقة العاملة وبدون تحطيم أجهزة الدول البيروقراطية والعسكرية القائمة. كان ليصبح هكذا من الكافي أن تتمكن البيروقراطية من مصادرة أملاك البرجوازية بينما تبقي على العمال "في مكانهم" خلال الانتقال من الرأسمالية إلى الدولة العمالية.

حسنًا، إذا كانت نظرية الماركسية - اللينينية للثورة قد قُلبت رأسًا على عقب عندما اعتبرنا أن "الديمقراطيات الشعبية" هي شكل من أشكال الدولة العمالية، فماذا عن طبيعة هذه الدولة العمالية نفسها؟ (43).

تمثلت نقطة الانطلاق في تحليل هذه القضية في الفحص الدقيق لتعريف تروتسكي لروسيا كدولة عمالية منحطة. هل يمكن لدولة لا تقع تحت سيطرة العمال أن تكون دولة عمالية؟

نجد في كتابات تروتسكي تعريفين مختلفين، بل ومتناقضين للدولة العمالية. وفقًا لأحدهما، فإن معيار الدولة العمالية هو ما إذا كانت البروليتاريا تتحكم بشكل مباشر أو غير مباشر، حتى وإن كان محدودًا، في سلطة الدولة، أي ما إذا كانت البروليتاريا بإمكانها التخلص من البيروقراطية من خلال الإصلاح وحده، دون الحاجة إلى ثورة. في العام 1931، كتب تروتسكي:

"إن تعريف الدولة السوفييتية الراهنة على إنها دولة عمالية لا يشير إلى أن البرجوازية لا يمكنها الظفر بالسلطة بأية طريقة أخرى غير الانتفاض المسلح فحسب، بل إن بروليتاريا الاتحاد السوفيتي لم تخسر بعد احتمال أن تقوم بإخضاع البيروقراطية لنفسها، أو أن تراجع سياسات الحزب

مرة أخرى، أو أن تقوم بإصلاح النظام الديكتاتوري بدون ثورة جديدة، بل بأساليب الإصلاح وفي مسار الإصلاح" (44).

عبَّر تروتسكي عن الفكرة بوضوح أكبر في خطاب ربما كُتب في أواخر العام 1928، ردًا على سؤال "هل انحطاط جهاز وسلطة السوفييت حقيقة؟":

"ما من شك في أن انحطاط جهاز السوفييت بلغ مرحلة متقدمة أكثر بكثير من العملية نفسها في جهاز الحزب، إلا أن الحزب هو مَن يقرر الأمور في نهاية المطاف. وفي الوقت الراهن هذا يعني جهاز الحزب. وهكذا يتنقل السؤال إلى: هل يمكن للنواة البروليتارية للحزب، بمساندة الطبقة العاملة ككل، أن تنتصر على أوتوقراطية جهاز الحزب المندمجة مع جهاز الدولة؟ إن مَن يرد على هذا السؤال مقدمًا بأن نعم تستطيع، فإنه بذلك لا يتحدث فقط عن ضرورة بناء حزب جديد على أساس جديد، بل أيضًا عن ضرورة ثورة بروليتارية جديده ثانية" (45).

وفي موضع لاحق من الخطاب نفسه، يقول تروتسكي:

"إذا أصبح الحزب جثة هامدة، فلابد هكذا من حزب جديد على أساس جديد، ولابد أن تعرف الطبقة العاملة بذلك جهرًا وعلانيًة. وإذا كانت الحركة الرجعية... قد اكتملت، وديكتاتورية البروليتاريا تفككت، فلابد من رفع لواء الثورة البروليتارية الثانية. هذا هو ما ينبغي علينا فعله في حال انسد طريق الإصلاح، الذي نتبناه، أو أُثبت أنه لا طائل منه" (46).

يعبر التعريف الثاني عن معيار مختلف جوهريًا. فبصرف النظر عن مدى استقلالية جهاز الدولة عن الجماهير، وحتى لو كان الطريق الوحيد للتخلص من البيروقراطية هو الثورة، فطالما أن وسائل الإنتاج مملوكة للدولة، تظل هذه الدولة دولة عمالية مع بقاء البروليتاريا طبقة حاكمة.

يمكن استخلاص ثلاثة استنتاجات من ذلك:

أ. أن تعريف تروتسكي الثاني ينفي تعريفه الأول.

ب. أنه إذا كان التعريف الثاني صحيحًا، فإن "البيان الشيوعي" مخطئ في القول بأن "الخطوة الأولى في ثورة الطبقة العاملة هي أن ترفع نفسها إلى مصاف الطاقة الحاكمة". وعلاوة على ذلك، وفقًا لذلك لا يمكن اعتبار كميونة باريس ولا السلطة البلشفية دولًا عمالية، لأن الأولى لم تصادر وسائل الإنتاج على الإطلاق، والثانية لم تفعل ذلك لبعض الوقت.

ج. إذا كانت الدولة هي حامية ومالكة وسائل الإنتاج، والعمال لا يتحكمون في وسائل الإنتاج هذه، فإنهم لا يملكونها، أي أنهم ليسوا الطبقة الحاكمة. يقر التعريف الأول ذلك، بينما يتجنبه التعريف الثاني لكنه لا يدحضه.

تعريف روسيا كدولة عمالية والنظرية الماركسية للدولة

يؤدي الافتراض بأن روسيا دولة عمالية منحطة حتميًا إلى استنتاجات متناقضة بصورة مباشرة مع المفهوم المركزي للدولة، وتحليل دور ما أسماه بالثورة السياسية والثورة المضادة الاجتماعية سوف يثبت ذلك. خلال الثورات السياسية البرجوازية، على سبيل المثال ثورتي فرنسا في 1830 و1848، تغير شكل الحكومة بهذا القدر أو ذلك، لكن الدولة بقيت كما هي -"أجهزة خاصة من رجال مسلحين وسجون، إلخ"، مستقلة عن الشعب وتخدم الطبقة الرأسمالية.

غير أنه هناك بالضرورة اتصال أقرب كثيرًا بين المضمون والشكل في الدولة العمالية من أي دولة أخرى، وبالتالي، حتى لو افترضنا أن الثورات السياسية يمكن أن تندلع في دولة عمالية، فهذا ينم عن شيء واحد واضح: أن نفس جهاز الدولة العمالية لابد أن يظل قائمًا بعد الثورة السياسية البروليتارية كما كان من قبل. لو كانت روسيا دولة عمالية حقًا، ثم لو أجرى حزب العمال "تطهيرًا" واسع النطاق في ثورة سياسية، فإنه سوف يستخدم جهاز الدولة القائم بالفعل. على الجانب الآخر، من أجل أن تستعيد البرجوازية السابقة سيطرتها، لا يكن لها أن تستخدم جهاز الدولة القائم، بل ستجد نفسها مجبرة على تحطيمه وبناء جهاز دولة آخر على أنقاضه.

هل كانت هذه الشروط متحققة في روسيا؟ إن الطريقة الصحيحة في طرح السؤال تقطع نصف مسافة الإجابة عنه. إذا كانت البرجوازية للسلطة فإنها بالتأكيد ستستخدم الكي جي بي والجهاز النظامي وغيرهما. ومن المؤكد أن حزبًا ثوريًا لا يستخدم لا جهاز الاستخبارات ولا البيروقراطية ولا الجيش النظامي، بل سيكون على هذا الحزب أن يحطم الدولة القائمة ويحل محلها السوفييتات والميليشيا الشعبية، إلخ.

لقد تجنب تروتسكي جزئيًا تطبيق دروس النظرية الماركسية للدولة بقوله إن الحزب الثوري سيبدأ باستعادة الديمقراطية في النقابات والسوفييتات (47)، وفي حقيقة الأمر لم يكن في روسيا ثمة نقابات أو سوفييتات لاستعادة الديمقراطية فيهما. لا يمكن لدولة عمالية أن يُعاد إنشائها من خلال إصلاح جهاز الدولة الستاليني بل بتحطيمه وبناء آخر مكانه.

وإذا كان على البروليتاريا أن تحطم جهاز الدولة القائم لدى وصولها إلى السلطة، بينما يمكن للبرجوازية أن تستخدمه، إن روسيا بذلك ليست دولة عمالية. وحتى إذا افترضنا أن كلًا من البروليتاريا والبرجوازية سيكون عليهما إجراء "تطهير لجهاز وآلة الدولة" (مما يتضمن بالضرورة تغييرًا عميقًا يكافئ تغيير هذه الدولة نوعيًا)، فيتعيَّن علينا أن نستنتج مرة أخرى أن روسيا لم تكن دولة عمالية.

إن التصديق بأن البروليتاريا والبرجوازية يمكن لأي منهما على السواء استخدام جهاز الدولة نفسه كأداةٍ للسيادة الطبقية لهو مكافئ لرفض المضمون الثوري لنظرية الدولة كما عبَّر عنها ماركس وإنجلز ولينين، وتروتسكي نفسه.

اعتبار شكل الملكية مستقلًا على علاقات الإنتاج تجريد ميتافيزيقي

إن إحدى سمات روسيا التي شدَّد تروتسكي أنها تثبت إنها دولة عمالية (حتى وإن منحطة) هي غياب الملكية الخاصة واسعة النطاق. غير أنه، في الحقيقة، لمن تسخيف الماركسية اعتبار الملكية الخاصة مستقلة عن علاقات الإنتاج، فليس هذا إلا تجريد فوق تاريخي.

يعرف التاريخ الملكية الخاصة في النظام العبودي، والنظام الإقطاعي، والنظام الرأسمالي، وكانت هذه الملكية في كل من هذه الأنظمة مختلفة جوهريًا عن الأخرى. لقد سخر ماركس من برودون لمحاولته تعريف الملكية الخاصة بمعزل عن علاقات الإنتاج:

"في كل حقبة تاريخية، تطورت الملكية بصورة مختلفة وفي ظل مجموعة مختلفة تمامًا من العلاقات الاجتماعية، وهكذا فإن تعريف الملكية البرجوازية ليس أكثر من كشف لكل العلاقات الاجتماعية الخاصة بالإنتاج البرجوازي. أما محاولة تقديم تعريفاً للملكية كما لو أنها علاقة مستقلة، أو قسم منفصل، أي كفكرة أبدية مجردة، فهو ليس إلا وهم ميتافيزيقي" (48).

إن الرأسمالية كنظام هي المجموع الإجمالي لعلاقات الإنتاج، وكل الأقسام التي تعبر عن العلاقات بين الناس في عملية الإنتاج الرأسمالي -القيمة والسعر والأجور، إلخ- تؤلف جزءًا مكملًا لهذه العملية. كانت قوانين حركة النظام الرأسمالي هي التي حددت الملكية الخاصة الرأسمالية في سياقها التاريخي وما ميزتها عن الأشكال الأخرى من الملكية الخاصة. أما برودون، الذي جرَّد شكل الملكية عن علاقات الإنتاج، فقد "اختزل كل هذه العلاقات الاقتصادية (علاقات الإنتاج الرأسمالية) في المفهوم القانوني للملكية"، وبالتالي "لم يتجاوز برودون الإجابة التي كان بريسوت قد قدمها في عمل مشابه، قبل 1789، بالكلمات نفسها: "الملكية سرقة" (49).

لقد أوضح ماركس بجلاء أن شكل الملكية الخاصة يمكن أن يتخذ طابعًا تاريخيًا مختلفًا تمامًا في نظام طبقي عن آخر، وبالتالي يمكن أن يكون معقلًا لطبقة مختلفة عن أخرى. وليس من الواضح على الإطلاق أن الأمر نفسه يمكن أن ينطبق أيضًا على ملكية الدولة. وهذا لأن التاريخ، في تياره الأعم، شهد صراعًا طبقيًا على أساس الملكية الخاصة، وحالات التمايز الطبقي غير المبنية على الملكية الخاصة ليست كثيرة، وفي المجمل ليست معروفة. إلا أنها كانت موجودة.

دعونا نأخذ مثالً اعلى ذلك من فصل في تاريخ أوروبا: الكنيسة الكاثوليكية في العصور الوسطى. كانت لدى الكنيسة مساحات شاسعة من الأرض عمل فيها مئات الآلاف من الفلاحين. كانت العلاقات بين الكنيسة والفلاحين هي نفسها العلاقات الإقطاعية التي كانت قائمة بين السيد الإقطاعي وفلاحيه. كانت الكنيسة إذًا إقطاعية. لكن في الوقت نفسه، لم يكن أي من الأساقفة أو الكاردينالات أو غيرهم لديه حقوق فردية في هذه الملكية الإقطاعية. كانت علاقات الإنتاج إذًا هي التي حددت الطابع الطبقي الإقطاعي لملكية الكنيسة، رغم أنها لم تكن ملكية خاصة.

<u>البيروقراطية الروسية: حارس ظهر في عملية التوزيع؟</u>

تتمثَّل سمةٌ أخرى في نظرية تروتسكي بأن روسيا دولة عمالية منحطة في أن النظام الستاليني لا يشكل طبقة حاكمة جديدة. في المقابل، يضطلع النظام بدور البيروقراطية، التي تختلف عن بيروقراطية قادة النقابات. لقد اعتقد بأن هذا حدث لأن ندرة السلع في روسيا أجبرت المشترين على الوقوف في طابور، ووظيفة البيروقراطية هي وظيفة الحارس الذي يتحكم في الطابور.

هل كان ذلك هو الحال بالفعل؟ هل اقتصرت وظيفة البيروقراطية على عملية التوزيع، أم أنها ظهرت في عملية الإنتاج ككل، التي لم تكن عملية التوزيع إلا جزءًا ثانويًا فيها؟ هذه القضية إنما هي ذات أهمية نظرية فائقة.

قبل محاولة الإجابة عن هذا السؤال، دعونا نفحص ما فكر فيه ماركس بشأن الصلات بين علاقات الإنتاج والتوزيع. كتب ماركس:

"بالنسبة للفرد الواحد، تبدو عملية التوزيع كقانون يرسيه المجتمع ليحدد مكانه في مجال الإنتاج، الذي ينتج فيه، وبالتالي فإنها عملية تسبق الإنتاج. في البداية، لا يمتلك هذا الفرد أي رأس مال أو ملكية أرض. منذ مولده تكلفه القوى الاجتماعية للتوزيع بالعمل المأجور. لكن هذا الشرط نفسه بأن يكون مكلفًا بالعمل المأجور هو نتيجة لوجود رأس المال وملكية الأرض كعوامل إنتاجية مستقلة عنه.

ومن وجهة نظر المجتمع ككل، يبدو أن التوزيع يسبق الإنتاج ويحدده بطريقة أخرى أيضًا، كحقيقة ما قبل اقتصادية إن جاز التعبير. يقسم قوم منتصر الأرض بين الفاتحين، ويؤسس بالتالي

تقسيمًا وشكلًا لملكية الأرض ويحدد طابع الإنتاج، أو أنهم يحولون أبناء القوم المهزوم إلى عبيد وبالتالي يجعلهم من العمل العبودي أساسًا للإنتاج. أو أن أمة ثائرة تقسم ملكية الأرض الكبيرة إلى قطع صغيرة، وبهذا التوزيع الجديد تضفي طابعًا جديدًا على الإنتاج. أو أن تشريعًا يقر ملكية الأرض باعتبارها امتيازًا موروثًا في العائلات الكبيرة... في كل هذه الحالات، وهي كلها حالات تاريخية، ليس التوزيع هو الذي يبدو أن الإنتاج ينظمه ويحدده، بالعكس، الإنتاج هو الذي ينظمه التوزيع ويحدده.

في المفهوم الأكثر ضحالة للتوزيع، يظهر التوزيع على أنه توزيع المنتجات، وعند هذا الحد يكون التوزيع منفصلًا وشبه مستقل عن الإنتاج. لكن قبل أن يعني التوزيع توزيع المنتجات، فإنه توزيع في المقام الأول، وهو في المقام الثاني -الأمر الذي هو تعبير آخر عن الحقيقة نفسها- توزيع لأفراد المجتمع على أقسام مختلفة من الإنتاج (إخضاع الأفراد لظروف إنتاج معينة). إن توزيع المنتجات لهو بوضوح نتيجة لهذا التوزيع، الذي هو مرتبط بعملية الإنتاج ويحدد تنظيمها" (50).

لعل هذا الاقتباس من ماركس، الذي يتكرر مرة بعد أخرى عبر أعماله، كاف كنقطة انطلاق لتحليل موضع البيروقراطية الستالينية في الاقتصاد.

هل أدارت البيروقراطية فقط توزيع وسائل الاستهلاك بين الناس، أم أنها أيضًا أدارت توزيع هؤلاء الناس في عملية الإنتاج؟ هل مارست البيروقراطية احتكارًا للتحكم في التوزيع فقط، أم أيضًا للتحكم في وسائل الإنتاج؟ هل كانت تقسم وسائل الاستهلاك فحسب، أم أنها أيضًا كانت توزع وقت العمل الإجمالي للمجتمع بين التراكم والاستهلاك؛ بين إنتاج وسائل الإنتاج وإنتاج وسائل الاستهلاك؟ ألم تكن علاقات الإنتاج السائدة في روسيا تحدد علاقات التوزيع التي أَلِفت جزءًا من علاقات الإنتاج نفسها؟ يمكن الإجابة عن هذه الأسئلة بالنظر إلى السجل التاريخي.

روسيا الستالينية: رأسمالية دولة

يتضمن تحليل ماركس للرأسمالية نظرية للعلاقة بين المُستَغلين والمُستغِلين، وبين المستغِلين وبعضهم أيضًا. إن السمتين الرئيسية لنمط الإنتاج الرأسمالي هما فصل العمال وعزلهم عن وسائل الإنتاج، وتحويل قوة العمل إلى سلعة لابد للعمال أن يبيعوها كي يتمكنوا من العيش، من ناحية، وإعادة استثمار فائض القيمة -مراكمة رأس المال-التي هي مفروضة على الرأسماليين الأفراد بواسطة الصراع التنافسي فيما بينهم من الناحية الأخرى. لقد التصقت كلتا السمتين بالاتحاد السوفييتي في أثناء الخطة الخمسية الأولى (1928-1932). كان تجميع الزراعة في سنوات مشابهة للغاية لمصادرة أراضي الفلاحين الإنجليز -عملية "التسييج" التي حللها ماركس في "رأس المال" في فصل بعنوان "التراكم البدائي لرأس المال". في كلتا الحالتين، حُرم المنتجون المباشرون من الأرض وبالتالي أُجبروا على بيع قوة عملهم.

لكن هل كان الاقتصاد الروسي واقعًا تحت ضغط يدفعه لمراكمة رأس المال؟ كتبت من قبل ما يلي للإجابة عن هذا السؤال:

"تحتل الدولة الستالينية الموضع نفسه، فيما يتعلق بوقت العمل الإجمالي للمجتمع الروسي، الذي يحتل مالك المصنع إزاء عمل موظفيه. بعبارة أخرى، فإن تقسيم العمل مخطط. لكن، ما الذي يحدد التقسيم الفعلي لوقت العمل الإجمالي للمجتمع الروسي؟ إذا لم تكن روسيا مضطرة للتنافس مع بلدان أخرى، لكان هذا التقسيم بالقطع جزافيًا. لكن كما هو الحال، قامت قرارات ستالين بناءً

على عوامل خارج سيطرته، وهي السوق العالمية والمنافسة العالمية. ومن وجهة النظر هذه، فإن الدولة الروسية تقع في نفس موضع مالكي الاستثمار الرأسمالي المتنافسين مع استثمارات أخرى.

لا يعتمد معدل الاستغلال، أي النسبة بين فائض القيمة والأجور، على الإرادة التعسفية للحكومة الستالينية، بل أن الرأسمالية العالمية هي من تمليه. الآن نفسه ينطبق على التطوير التقني، أو، إذا استخدمنا ما يعد عمليًا تعبيرًا مكافئًا من القاموس الماركسي، العلاقة بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير، أي بين الميكنة والمباني والمواد الخام، إلخ، من ناحية، والأجور من ناحية أخرى. وبالتالي ينطبق الشيء نفسه على تقسيم إجمالي وقت عمل المجتمع الروسي بين إنتاج وسائل الإنتاج وإنتاج وسائل الاستهلاك. ومن هنا، إذا نظرنا إلى روسيا في إطار الاقتصاد الدولي، تتبين لنا بوضوح السمات الرئيسية للرأسمالية: الفوضى في تقسيم العمل الاجتماعي والاستبداد في تقسيم العمل في مواقع العمل؛ كل منهما شرط للآخر" (51).

هذه الخطة الخمسية الأولى هي التي تحول فيها نمط الإنتاج في الاتحاد السوفييتي ليصبح رأسماليًا. كانت تلك هي المرة الأولى التي ساعدت فيها البيروقراطية إلى تشكيل صفوف البروليتاريا ومراكمة رأس المال بوتيرة سريعة. بعبارة أخرى، سعت البيروقراطية إلى إتمام المهمة التاريخية للبرجوازية بأسرع ما يمكن. يفرض التراكم السريع لرأس المال على قاعدة من المستوى المتدني للإنتاج، والدخل القومي الضئيل للفرد، ضغطًا شديدًا على استهلاك الجماهير ومستوى معيشتهم. وفي ظل مثل هذه الظروف، تحولت البيروقراطية إلى تجسيد لرأس المال، الذي تعد المراكمة بالنسبة له هي كل شيء وكل غاية، ودحضت جهودها إلى التخلص من كل أثر للتحكم العمالي في وسائل الإنتاج. كان عليها أن تدير عملية العمل بأساليب القسر، وأن تعمل على تهميش الطبقة العاملة، وأن تقحم كل أوجه الحياة السياسية والاجتماعية في عالم من الاستبداد الشامل.

كان من الواضح أن البيروقراطية، في إطار عملية مراكمة رأس المال واعتصار العمال، لن تتردد في استخدام سيادتها الاجتماعية في علاقات الإنتاج من أجل كسب الامتيازات لنفسها في علاقات التوزيع. وهكذا كان من شأن التصنيع الكثيف والثورة التقنية في الزراعة (التجميع) في بلد متأخر يعاني الحصار أن حوَّل البيروقراطية من شريحة واقعة تحت سيطرة البروليتاريا، أو تحت ضغطها المباشر أو غير المباشر، إلى طبقة حاكمة.

لقد أدى التطور التاريخي الجدلي، المليء بالتناقضات والمفاجآت، إلى تحويل أول خطوة تتخذها البيروقراطية لغاية الإسراع في بناء "الاشتراكية في بلد واحد" إلى أساس لبناء رأسمالية الدولة (52).

خلال الخطتين الخمسيتين الأولى والثانية، كان الاستهلاك ثانوي تمامًا بالنسبة للتراكم. وهكذا كان نصيب السلع الاستهلاكية من إجمالي الإنتاج قد انخفض من 67.2% في 1927-1929 إلى 39% في 1940، وعلى مدار الفترة نفسها ارتفع نصيب السلع الإنتاجية من 32.8% إلى 61%. يتناقض ذلك مع الفترة بين 1921 و1928، حين كان الاستهلاك، رغم التشوه البيروقراطي، أساسيًا وليس ثانويًا بالنسبة للتراكم، وحين كان هناك نموًا متوازنًا بهذا القدر أو ذاك بين الإنتاج والاستهلاك والتراكم.

هذا التحليل القائل بأن روسيا رأسمالية دولة بيروقراطية إنما يقتفي أثر نظرية الثورة الدائمة لتروتسكي في التعاطي مع النظام الرأسمالي العالمي باعتباره الإطار المرجعي الأساسي له. وإذا كان هذا التحليل بمثابة خطوة للأمام على تحليل تروتسكي للنظام الستاليني كما هو موضح في كتابه "الثورة المغدورة" وغيره، فهذا لأن هذا التحليل حاول أن يضع في الاعتبار ضغط الرأسمالية العالمية على نمط الإنتاج وعلاقات الإنتاج السائدة في الاتحاد السوفييتي. لم يكشف تحليل تروتسكي ديناميات النظام، بل قيَّد نفسه بأشكال الملكية بدلًا من التعامل مع علاقات الإنتاج. لم يقدم أيضًا اقتصادًا سياسيًا للنظام. ولقد حاولت نظرية رأسمالية الدولة البيروقراطية أن تقوم بكلا الأمرين.

لكن دعونا نوضح أنه فقط بالاستناد إلى أفكار هذا المفكر العملاق، ليون تروتسكي، صاحب نظرية الثورة الدائمة، والمناهض لمبدأ "الاشتراكية في بلد واحد"، والمناضل الجسور ضد البيروقراطية الستالينية، يمكن للمرء أن يتحصل على فرصة لفهم النظام الستاليني.

كانت فرصة النظر إلى النظام الستاليني بعد سنوات من مقتل تروتسكي هي التي سمحت بتطوير نظرية رأسمالية الدولة البيروقراطية. كان تحول بلدان أوروبا الشرقية إلى دول تابعة لستالين هو ما دفعني إلى التساؤل عما إذا كان وصف تروتسكي لروسيا كدولة عمالية منحطة ملائمًا حقًا للواقع.

ما الذي منع تروتسكي من التخلي عن نظريته بأن روسيا دولة عمالية؟

يميل المرء إلى رؤية المستقبل في إشكاليات الماضي. لسنواتٍ طوال، اتخذ النضال ضد الاستغلال شكل المعركة ضد أصحاب الملكية الخاصة -البرجوازية. وهكذا عندما قال لينين وتروتسكي وبقية القادة البلاشفة أن الدولة العمالية في روسيا ستهلك إذا ظلت معزولة، فإنهم تصوروا هذا الهلاك في شكل محدد، ألا وهو عودة الملكية الخاصة. كان يُنظر إلى ملكية الدولة باعتبارها ثمرة نضال الطبقة العاملة. كانت تلك هي فقط أول خطوة في استنتاج تروتسكي بأنه إذا كانت ملكية الدولة قائمة في روسيا، فالفضل في ذلك يرجع إلى خوف البيروقراطية من الطبقة العاملة، وكان هذا يعني أن البيروقراطية لم تكن طليقة اليد في تدشين ثورة مضادة تستعيد الرأسمالية والملكية الخاصة وحق التوريث.

كانت خبرات الماضي هي العائق الرئيسي أمام تروتسكي لفهم حقيقة أن الرجعية المنتصرة لا تعني بالضرورة أو حتمًا العودة إلى نقطة البداية. يمكن أن تنتج الرأسمالية عن تراجع وتدهور تندمج فيهما عناصر من ما قبل الثورة مع عناصر ذات ماضي ثوري. وهكذا يمكن أن يظهر المضمون الطبقي الرأسمالي القديم في عبارة "اشتراكية" جديدة، ليضيف المزيد من التأكيد على قانون التطور المركب - الذي بذل تروتسكي نفسه جهدًا كبيرًا لتطويره من قبل.

تلخيصًا لكل ذلك، ربما يمكن القول إن تروتسكي بينما ساهم أكثر بما لا يُقاس من أي ماركسي آخر في فهم النظام الستاليني، فقد عانى تحليله من قيد خطير، وهو التعلق المحافظ بالشكلية. وهذا بطبيعته يناقض الماركسية، التي تخضع الشكل للمضمون.

باتجاه تجديد دقيق للنظام الستاليني

إن الزعم بأن النظام الستاليني كان بطبيعته في مكانةٍ أسمى من الرأسمالية، أي أنه كان تقدميًا عنها، هو ما لخَّصه تروتسكي بتأكيده أن القوة الإنتاجية في روسيا تطورت على نحو أكثر حيوية، في مقابل "الركود والتراجع في كل العالم الرأسمالي تقريبًا" (53). بالطبع، بالنسبة للماركسيين،

يجد التقدم النسبي لنظام عن آخر التعبير الأمثل عن نفسه، في المقام الأول، في القدرة على تطوير قوى الإنتاج بشكل أكبر.

وتماشيًا مع تصريح تروتسكي بأن النظام السوفييتي أظهر قدرة على التطوير السريع لقوى الإنتاج أكبر بكثير مما تمكنت الرأسمالية من تحقيقه، كتب إرنست ماندل في 1956:

"يحافظ الاتحاد السوفييتي، خطة بعد أخرى، وعقد بعض آخر، على إيقاع النمو الاقتصادي بهذا القدر أو ذاك، دون أن يثقل تقدم الماضي خطى إمكانيات المستقبل.. لقد تم التخلص من كل قوانين تطور الاقتصاد الرأسمالي التي تبطئ سرعة النمو الاقتصادي" (54).

في العام نفسه، 1956، تنبأ إسحاق دويتشر أن مستوى المعيشة في الاتحاد السوفيتي سوف يتجاوز نظيره في أوروبا الغربية في غضون عشرة أعوام!

في المقابل، أشار تحليل رأسمالية الدولة إلى الاتجاه المعاكس تمامًا؛ أن البيروقراطية كانت تكبح تطور قوى الإنتاج، وسوف تستمر في كبحها أكثر وأكثر.

كانت وثيقة " الطبيعة الطبقية لروسيا الستالينية"، 1948، قد أشارت من قبل إلى أنه بينما تمثل دور البيروقراطية في تحويل روسيا إلى التصنيع ورفع إنتاجية العمل، دخلت هذه البيروقراطية، خلال هذه العملية في تناقضات حادة:

"المهمة التاريخية للبيروقراطية إنما هي رفع إنتاجية العمل. وفي خضم ذلك، دخلت البيروقراطية في تناقضات حادة. فمن أجل رفع إنتاجية العمل فوق حد معين، لابد أن يرتفع مستوى معيشة الجماهير، إذ لا يقدر العمال سيئوا التغذية وذوو المساكن الرديئة والتعليم المنعدم على الإنتاج الحديث" (55).

تمكنت البيروقراطية حتى حد معين من رفع إنتاجية العمل من خلال أساليب قسرية، لكن هذا لا يمكن أن يستمر هكذا إلى الأبد، ربما كان العزوف عن رفع مستوى المعيشة يؤدي بالفعل إلى تراجع معدل نمو الإنتاجية، وإلى "تخبط في تطوير الإنتاج" (56).

في العام 1964، أشار تحديث من مائة صفحة أضفته إلى كتابي عن رأسمالية الدولة الروسية بعنوان "روسيا: تحليل ماركسي"، إلى أن الاقتصاد السوفييتي الموروث عن ستالين صار أكثر عرضة للشلل بواسطة عناصر الأزمة، وأصبح عبئًا على تطوير الإنتاج أكثر من ذي قبل:

"تجسد أسلوب ستالين في التعامل مع كل فشل جديد أو عقبة جديدة في زيادة الضغط وتصعيد الإرهاب. لكن أسلوبه المتحجر لم يصبح أكثر تجردًا من الإنسانية فحسب، بل أيضًا أكثر انعدامًا للكفاءة. مع كل ضربة سوط تتزايد مقاومة الناس بعناد، وإن كانت بصمت.. لقد صارت الاستبدادية الستالينية الصارمة تكبح كل أشكال التقدم الصناعي الحديث" (57).

قدم هذا الكتاب فحصًا دقيقًا للطريقة التي أضحى بها النظام الستاليني حائط صد في كل فروع الاقتصاد، في أزمة الزراعة، ذكر الكتاب:

"إن التراث الذي خلفه ستالين في الريف هو زراعة غارقة في مستنقع الركود لأكثر من ربع قرن. لقد زاد إنتاج الحبوب في فترة 1949-1953 بنسبة 12.8% فقط مما كان عليه في فترة 1910-1914، بينما زادت الكثافة السكانية في الفترة نفسها بحوالي 30%. ولم تبلغ إنتاجية العمل في الزراعة السوفياتية حتى خُمس نظيرتها في الولايات المتحدة.

صار الركود يشكل تهديد للنظام لعدد من الأسباب. أولاً، بعد التخلص إلى حد كبير من البطالة الخفية في الريف، أصبح من المستحيل تصريف العمالة إلى الصناعة وفق النظام السابق دون رفع إنتاجية العمل في الزراعة.

وثانيًا، أصبح من المستحيل أيضًا تصريف مصادر رأس المال من الزراعة لمساندة نمو الصناعة بما يتجاوز حدًا معينًا. تحول أسلوب ستالين في "التراكم البدائي لرأس المال" من مُسرع للنمو إلى مكابح ضبط الاقتصاد ككل" (58).

ماذا عن الصناعة؟ رغم أنها توسعت بشدة على مدار ثلاثة عقود ونصف أو أكثر، صار معدل النمو يتراجع. أصبحت الإنتاجية، التي كانت تتنامى بسرعة أكبر في الغرب خلال عقد الثلاثينيات، عالقة في مستوى أدنى بكثير في روسيا عن نظيره في الولايات المتحدة، المنافس الأكبر للروس:

"بحلول نهاية العام 1957، كان العمال الصناعيين في الاتحاد السوفييتي أكبر بنسبة 12% من نظرائهم في الولايات المتحدة... غير أن الإنتاج الصناعي، حتى وفقًا للتقديرات السوفييتية، كان في العام 1956 نصف حجمه في الولايات المتحدة" (59).

بسبب الأزمة في الزراعة، لم يعد من الممكن تعويض المستوى المتدني للإنتاجية في الصناعة بإنماء عدد العمال الصناعيين، حتى وإن كان هذا الإنماء هائل النطاق. لذا عمدت البيروقراطية الروسية إلى الالتفات عن كثب لانتشار الإهدار وسوء جودة الإنتاج داخل الاقتصاد الروسي.

ذكر الكتاب الكثير من مصادر الإهدار هذه: الاعتماد على التقسيم الصارم، الذي دفع الكثير من المشروعات لإنتاج سلع في الداخل كان من الممكن إنتاجها بتكاليف أقل في أماكن أخرى (60)، واكتناز المديرين والعمال للإعدادات (61)، ونزوع المديرين إلى مقاومة الابتكارات التقنية (62)، والتشديد على الكمية على حساب الجودة (63)، وإهمال الصيانة (64)، وانتشار "الأعمال الورقية وخلط الإجراءات" (65)، والفشل في إرساء آلية تسعير عقلانية وكفؤة كان المديرون في أمس الحاجة إليها إذا كان لهم أن يقيسوا الكفاءة النسبية للمصانع المختلفة (66). وتلخص الإنتاج في أنه:

"إذا كان مصطلح "الاقتصاد المخطط" يعني اقتصادًا تتحدد فيه العناصر المكونة وتُنظم بإيقاع واحد، وتبلغ فيه الاحتكاكات حدها الأدنى، وتسود فيه، في المقام الأول، الرؤى البعيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، فالاقتصاد الروسي إذًا غير مخطط على الإطلاق. وبدلًا من وضع خطة حقيقية، تتطور أساليب صارمة بإملاء حكومي لأجل سد الفجوات في الاقتصاد التي نتجت عن قرارات وإجراءات هذه الحكومة نفسها. وبالتالي، بدلًا من التحدث عن اقتصاد سوفييتي مخطط، فإن من الأدق بكثير أن نتحدث عن اقتصاد موجه بيروقراطيًا"(67).

بالطبع قدَّم آخرون كُثر توصيفات لأوجه ضعف الكفاءة في الاقتصاد الروسي، لكن ما ميَّز السردية أعلاه هو رؤية الإهدار وضعف الكفاءة باعتبارها نتاجًا لطبيعة النظام كرأسمالية دولة. كانت الأسباب الرئيسية للفوضى والإهدار في الصناعة الروسية متعلقة بالتراكم الرأسمالي في اقتصاد معزول - أهداف إنتاجية فائقة مع إعدادات متدنية.

ضغطت هذه الظروف كذراعي كمَّاشة على المديرين، مشجعة إياهم على الغش، والتضخيم من الاحتياجات من المعدات والإمدادات، والمكوث في المساحة الآمنة من خلال تخزين واكتناز الموارد، وبشكل عام التعامل بصورة محافظة. أدى هذا إلى الإهدار، وبالتالي الافتقار إلى الموارد

وتزايد الضغوط على المديرين، الذين يضطرون مرة أخرى إلى الغش، وهكذا دواليك في دائرة مُفرَغة.

أدَّت الأهداف الفائقة والإمدادات المتدنية أيضًا إلى التركيز المبالغ على القطاعات الاقتصادية كلٍّ على حدة، على حساب الاقتصاد بشكل عام - دائرة مفرغة مرة أخرى. ودفعت المشكلة نفسها المديرين إلى وضع أولويات لكن نظام الأولويات وأسلوب "الحملات" افتقر إلى معيار كمِّي واضح وأدى كلاهما إلى الإهدار والتشوهات الاقتصادية. وفي مواجهة هذه السمات الإشكالية، ظهرت أشكال مختلفة من أنظمة التحكم كانت هي نفسها مدعاة للإهدار، وأدى افتقارها إلى المنهجية والتجانس إلى المزيد من الإهدار. وهكذا ظهرت الحاجة إلى المزيد من التحكم؛ المزيد من الأعمال الورقية التي ظلت تتكدس كالأهرامات؛ المزيد من صفوف البيروقراطيين. مرة أخرى حلقة مفرغة. أثرت هذه الحلقة المفرغة، الناتجة عن التضارب بين الأهداف مبالغة الطموح وقاعدة الإمداد المتدنية، على آلية التسعير بصورة سلبية. وحفز ذلك على المزيد من التركيز المبالغ على القطاعات الاقتصادية كل على حدة، ووضع أنظمة للأولويات وأشكال إضافية للتحكم.

وراء كل هذه المشكلات تكمن العمليات الرأسمالية - التنافس العالمي على النفوذ والإنفاق العسكري الهائل من أجل النجاة من هذا التنافس والفوز فيه.

لم تنتج المستويات المتدنية للإنتاجية من سوء الإدارة من أعلى فحسب، بل أيضًا من المقاومة العمالية من أسفل. كان من المستحيل قياس مدى تأثير سوء الإدارة والأخطاء الفادحة من أعلى ومقاومة العمال من أسفل، على وجه الدقة، على الإنتاجية والتسبب في تدنيها، فكلا الجانبين لا يمكن فصلهما عن بعضهما بطبيعة الحال. كانت الرأسمالية، بشكل عام، ورأسمالية الدولة البيروقراطية، بشكل خاص، وما يزالان، يركزان على خفض تكاليف الإنتاج ورفع كفاءته، وليس على إشباع الاحتياجات البشرية. إن منطقه العقلاني بالأساس غير عقلاني، إذ توزع الاغتراب في وعي العمال ونفسهم، وتحولهم إلى "أشياء"، مفعول بهم يمكن التحكم فيهم والتلاعب بحياتهم، بدلًا من كونهم فاعلين يصنعون حياتهم وفقًا لرغباتهم. وهذا هو السبب وراء تخريب العمال الإنتاج (68).

اختتم الفصل الخاص بالعمال الدرس بالفقرة التالية:

"يتمحور قلقٌ مركزي لدى القادة الروس اليوم حول كيفية إنماء إنتاجية العامل. لم يسبق من قبل قط أن كان موقف العمال إزاء عملهم مهمًا هكذا بالنسبة للمجتمع. لقد أدت الجهود الرامية إلى تحويل العامل إلى ترس في الماكينة الإنتاجية للبيروقراطية إلى قتل ما تحتاجه هذه البيروقراطية أمَّس الحاجة: الإنتاجية والقدرة الإبداعية. لقد بات الاستغلال الواضح والحاد عائقًا أمام رفع إنتاجية العمل. كلما زادت مهارة واندماج الطبقة العاملة، زادت مقاومتها للاستغلال والاغتراب، بل وأظهرت أيضًا المزيد من السخط إزاء مستغليها وقامعيها. لم يعد لدى العمال أي إحساس باحترام البيروقراطية كإدارة تقنية للإنتاج. وما من طبقة حاكمة يمكنها الاستمرار طويلًا في الحفاظ على نفسها في مواجهة السخط الشعبي" (69).

كانت رأسمالية الدولة البيروقراطية تغرق في الأزمة أعمق وأعمق. وكما أوضح ماركس، حين يتحول النظام الاجتماعي إلى عائق لتطور قوى الإنتاج، يفتح عصر الثورة أبوابه.

النظام الستاليني: تشريح ما بعد الوفاة

يكشف تشريح الجثة العلة العميقة التي أثَّرت على صاحبها في أثناء حياته. لذا فإن لحظة موت نظام اجتماعي ما، يمكن أيضًا أن تكون لحظة الحقيقة بالنسبة له. حيث بدأت أنظمة أوروبا الشرقية، التي نصَّبها ستالين، تنهار في خريف وشتاء 1989، متبوعة بانهيار "الشيوعية" في الاتحاد السوفيتي نفسه، صار من الأسهل آنذاك إصدار حكم واضح على طبيعة النظام الستاليني.

افترض التصور الذي يعتبر النظام الستاليني اشتراكيًا، أو حتى "دولة عمالية منحطة" أي مرحلة انتقالية بين الرأسمالية والاشتراكية - أنه كان أكثر تقدمية من الرأسمالية. يشير هذا بالنسبة للماركسيين، في المقام الأول، أن ذلك النظام كان قادرًا على تطوير قوى الإنتاج بصورة أكفأ من الرأسمالية. لابد هنا أن نتذكر كلمات تروتسكي:

"لقد أظهرت الاشتراكية حقها في الانتصار، ليس على صفحات "رأس المال"، بل في الساحة الصناعية التي تؤلِّف سدس سطح الكوكب؛ وليس بلغة الديالكتيك، بل بلغة الصلب والإسمنت والكهرباء" (70).

إنها لغة التنمية الصناعية بالطبع التي فسرت الأحداث في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي. لكن ما حدث لم يكن انتصارًا، بل إنجاز للنمو الاقتصادي في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات؛ مما أدى إلى ركود وفجوة متزايدة الاتساع بين هذه البلدان والغرب المتقدم.

كان معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد السوفييتي كالتالي: الخطة الخمسية الأولى (رغم المبالغة في تقديراتها) 19.2%، وفي الفترة 1950 - 1959 كان 5.8%، وفي 1970 - 1978 بلغ 3.7%، وانخفض في 1980 - 1982 إلى 1.5%، وفي السنوات الثلاث أو الأربع الأخيرة صار معدل النمو سلبيًا (71).

لو كانت إنتاجية العمل في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية أكثر حيوية من نظيرتها في الغرب، فلابد أن يتعسر المرء في فهم لماذا وقع حكام هذه البلدان في نهاية المطاف في غرام الأسواق. ولو كان الأمر كذلك، لكان توحيد ألمانيا قد شهد ازدهار الصناعة في أوروبا الشرقية مقارنة بالغربية.

في الواقع، لقد انهار اقتصاد ألمانيا الشرقية منذ التوحيد. بلغ عدد العمال العاملين بالفعل في ألمانيا الشرقية 10 مليون عامل في العام 1989، ثم تداعى إلى 6 ملايين بعد التوحيد. ولم تكن إنتاجية العمل في ألمانيا الشرقية إلا فقط 29% من نظيرتها في الغربية (72). لذا كان المستوى الإنتاجي في ألمانيا الشرقية، رغم كونه الأعلى في أوروبا الشرقية برمتها، ما يزال متدنيًا قياسًا إلى ألمانيا الغربية وغيرها من الاقتصادات المتقدمة التي تعين التنافس معها.

لو كان الاتحاد السوفييتي دولة عمالية بالفعل، وإن كانت منحطة، فمن البديهي أن يهب العمال دفاعًا عنه في حال عدوان الرأسمالية عليه. لطالما اعتبر تروتسكي أنه لمن المحوري أن ينهض عمال الاتحاد السوفييتي دفاعًا عنه إذا هاجمته الرأسمالية، حتى رغم فساد البيروقراطية التي تهيمن عليه. أحد التشبيهات المفضلة لدى تروتسكي كان بين البيروقراطية السوفييتية والبيروقراطية النقابية. هناك أنواع كثيرة من النقابات (المناضلة والإصلاحية والثورية والرجعية والكاثوليكية، إلخ)، لكنها جميعًا منظمات دفاعية عن نصيب العمال في الكعكة الوطنية. جادل تروتسكي بأنه

رغم رجعية البيروقراط المهيمنين على النقابات، يشرع العمال دائمًا في "دعم خطواتهم التقدمية... مدافعين عنهم في مواجهة البرجوازية".

لكننا إذا جئنا إلى المحك العملي في 1989، لا نجد أن العمال في أوروبا الشرقية قد تحركوا دفاعًا عند "دولهم". لو كانت الدول الستالينية دولًا عمالية، يعجز المرء عن تفسير لماذا كان المدافعون الوحيدون عنها هم قوات الشرطة السرية "سيكوريتات" في رومانيا، و"ستاتيس" في ألمانيا الشرقية، وهلم جرا، أو لماذا دعمت الطبقة العاملة السوفييتية يلتسن، الممثل الصريح للسوق الرأسمالية.

لو كان النظام في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية ما بعد رأسمالي، وفي العام 1989 كانت هناك استعادة للرأسمالية، فكيف جرت هذه الاستعادة بمثل هذه السهولة المذهلة؟ لا تتوافق الأحداث مع تأكيد تروتسكي أن الانتقال من نظام اجتماعي لآخر لابد أن يكون مصحوبًا بحرب أهلية. كتب تروتسكي:

"تنطبق الأطروحة المركزية المتعلقة بالطابع الكارثي لانتقال السلطة من أيدي طبقة إلى أخرى ليس فقط على الفترات الثورية، حيث يجتاح التاريخ طريقه إلى الأمام بجنون، بل أيضًا على فترة الثورة المضادة، حين يتراجع المجتمع للوراء. إن مَن يؤكد أن الاتحاد السوفيتي يتحول تدريجيًا من كونه بروليتاريًا ليصبح برجوازيًا، إنما يشغل فيلم الإصلاحية إلى الوراء" (73).

كان من الملحوظ في ثورات 1989 في أوروبا الشرقية غياب الصراع الاجتماعي والعنف واسعي النطاق. لم يندلع أي صراع مسلح، باستثناء في رومانيا. وفي الحقيقة، كانت الصدامات العنيفة أقل في ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا والمجر مما جرى بين عمال المناجم المضربين وحكومة تاتشر في بريطانيا.

يكون الانتقال من نظام اجتماعي إلى آخر مصحوبًا بالضرورة بإحلال جهاز دولة مكان ذلك القائم. بالكاد جرى المساس بأجهزة الدولة في 1989. في روسيا، ظل الكي جي بي والجيش السوفييتي وبيروقراطية الدولة في أماكنهم. وفي بولندا، ساعد الجيش على تحفيز التغيير. لقد اضطلع الجنرال جاروزيليسكي، مهندس انقلاب 1981، ووزير الداخلية الجنرال كيزكاك، الرأس المدبر للأحكام العرفية، بدور محوري في مفاوضات الطاولة المستديرة مع نقابات "تضامن" وفي تشكيل حكومة مازوفيكي الائتلافية.

لو كانت ثورة مضادة قد اندلعت، ولو كان ما جرى هو استعادة الرأسمالية، لكان قد حدث استبدال شامل لطبقة حاكمة بأخرى. في المقابل، ما شهدناه هو استمرار الأشخاص أنفسهم على قمة المجتمع. أولئك الذين أداروا الاقتصاد والمجتمع والدولة تحت لواء "الاشتراكية"، صاروا يفعلون الشيء نفسه تحت راية "السوق". كتب مايك هاينيس، في مقالته الرائعة "الطبقة والأزمة: الانتقال في أوروبا الشرقية":

"ما نجحت (الدولة) في فعله هو التحويل الجزئي للقاعدة المؤسسية لسلطتها من "جيب الدولة" إلى "جيب خاص". وقعت في هذه العملية بعد التغيرات بالأعلى، مع انضمام عدد من المنتسبين الجدد في حالات معينة. حدث أيضًا تغير في توازن السلطة بين قطاعات الطبقة الحاكمة. لكن، على العكس مما يدعيه البعض من أن الأمر المهم حقًا هو استبدال نمط الإنتاج الاشتراكي ليحل محل مجتمع رأسمالي... ما من دليل على أن تغييرًا اجتماعيًا جوهريًا قد حدث في طبيعة الطبقة

الحاكمة. والمدهش هو مدى ضآلة التغيير الذي جرى فعليًا. إن تسريح جنرال أو ترقية عقيد لا يعني ثورة "اشتراكية بقدر ما يعني بيع استثمارات الدولة إلى مديريها أو إعادة تأميمها بواسطة نفس أولئك الناس الذين يتحكمون في كل شيء. يطرح ذلك أن ما هو على المحك فعليًا هو تحول داخلي داخل نمط الإنتاج، وهو في هذه الحالة تغير في شكل الرأسمالية من هيئة رأسمالية الدولة القوية إلى أشكال مختلطة من ملكية الدولة والسوق" (74).

وصفه كريس هارمان التطور الحاصل بأنه "انتقال من هذا الرصيف إلى ذاك" - تحول من شكل للرأسمالية إلى آخر؛ من رأسمالية الدولة البيروقراطية إلى رأسمالية السوق.

وأخيرًا، لو كان الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية أنظمة اقتصادية واجتماعية ما بعد رأسمالية، كيف كان من الممكن أن ينمو اقتصاد السوق الرأسمالية منها هكذا؟ يمكن للمرء أن يزرع غصن ليمون على جذع شجرة برتقال، أو العكس، لأن كليهما ينتمي إلى العائلة نفسها: الموالح. لكن لا يمكن لأي مَن كان أن يزرع جذر بطاطس على جذع برتقال. يصف مايك هاينيس نجاح زرع رأسمالية السوق في الاقتصاد الستاليني على النحو التالي:

"حدث ذلك على وجه الدقة لأن كلا جانبي الانتقال يظهران السمات الهيكلية نفسها، إلى درجة أن الانتهازية الفردية على النحو الذي حللناه كانت ممكنة. نحن لا ننظر فحسب إلى مجتمعات طبقية، بل مجتمعات طبقية متجذرة في نمط إنتاج مشترك ما تغير فيه هو الشكل وليس المضمون. وإذا لم يُفهم ذلك، يصبح من المستحيل فهم - وراء التحولات في القمة - كيف ما يزال نفس الأشخاص، ونفس العائلات، ونفس الشبكات الاجتماعية، يحتفلون بثرواتهم في التسعينيات كما شربوا نخبها في الثمانينيات. صحيح أنهم، بينما يحتفلون ويثرثرون فيما بينهم، ربما أحيانًا يفكرون بعض الشيء في أصدقائهم الغائبين، لكن المشهد الإجمالي لن يغيب عن ناظريهم أبدًا - إنهم ما يزالون على القمة رغم التغيرات. تقبع تحتهم نفس الطبقة العاملة؛ ما تزال تحمل أعباء ثرواتهم وامتيازاتهم وضعف كفاءتهم، مثلما فعلت في الماضي (75).

"إن الضحايا الحقيقيين للنظام القديم هم أنفسهم الضحايا الحقيقيين للجديد" (76).

إذا كان تمدُّد نظام رأسمالية الدولة إلى أوروبا الشرقية قد وضع نظرية الدولة العمالية المنحطة محل التساؤل فإن انهيار النظام الستاليني قد أجاب عن هذا التساؤل بما لا يدعم مجالًا للشك. وفي كلتا الحالتين، أثبتت نظرية رأسمالية الدولة البيروقراطية أنها بديل يتفق الواقع معه.

كان عمل تروتسكي في تحليل تدهور الثورة الروسية وصعود الستالينية نتيجة ضغوط الرأسمالية العالمية على دولة عمالية في بلد متأخر، جهدًا رائدًا. لقد نهض تروتسكي بدور محوري وحاسم في معارضة مبدأ ستالين "الاشتراكية في بلد واحد". كان نهجه المادي التاريخي، والماركسي بوضوح، إزاء النظام الستاليني مركزيًا في تطوير نظرية رأسمالية الدولة البيروقراطية. أنه لمن الضروري الدفاع عن روح التروتسكية وفي الوقت نفسه رفض بعض من نصوصه.

كان المقصود بنقدي لنظرية تروتسكي هو العودة إلى الماركسية الكلاسيكية. لقد أوضح التطور التاريخي - بالأخص بعد مقتل تروتسكي - أن موقف "الدولة العمالية المنحطة" لا يتوافق مع التراث الماركسي الكلاسيكي الذي عرَّف الاشتراكية بالتحرر الذاتي للطبقة العاملة. ومن أجل الحفاظ على روح كتابات تروتسكي عن النظام الستاليني، لابد من التضحية بحرفية هذه الكتابات.

يفتح انقضاء الاشتراكية الزائفة للاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية الباب أمام فرص إعادة اكتشاف الأفكار الثورية الحقيقية للينين وتروتسكي؛ التراث الحقيقي لثورة أكتوبر. رغم ما يسمى بـ "انهيار الشيوعية"" فإن كلمتي الختامية في كتاب "رأسمالية الدولة في روسيا" تظل صائبة الآن مثل ما كانت وقت كتابتها:

"يمكن للفصل الأخير أن يُكتب فقط بيد الجماهير، التي تحشد نفسها ذاتيًا، والواعية بالأهداف الاشتراكية وأساليب تحقيقها، بقيادة حزب ماركسي ثوري".

لقد حذا تعريف النظام الستاليني بأنه رأسمالية دولة حذو نظرية تروتسكي "الثورة الدائمة" في أخذ النظام الرأسمالي العالمي باعتباره الإطار المرجعي الأساسي له:

"حين يُنظر إلى روسيا داخل الاقتصاد العالمي، يمكن تبين السمات الرئيسية للرأسمالية: الفوضى في تقسيم العمل الاجتماعي والاستبداد في التقسيم الاجتماعي في مواقع العمل، هما الظرفان المشتركان لكليهما" (77).

لقد تمكنت النظرية من تفسير إخضاع الطبقة العاملة في روسيا لدينامية التراكم الرأسمالي من خلال وضع النظام الستاليني في سياقه العالمي - النظام الدولي الذي تهيمن عليه المنافسة العسكرية.

المراجع

38. Ibid, p. 51

39. K. Marx and F. Engels: The Communist Manifesto (Peking 1990) p. 59

40. F. Engels, Anti-Düining (Moscow 1975), p. 336

41. R. Luxemburg. Gesammelte Werke, vol. 3 (Berlin n.d.), pp. 63-64

42. For an elaboration of this argument see T. Cliff, Neither Washington nor Moscow, op. cit., pp. 65-66

43. Ibid. pp. 65-67

44. L. Trotsky, Problems of the Development of the USSR: A Draft of the Theses of the International Left Opposition on the Russian Question (New York 1931), p. 36.

45. New International, April 1943

46. Ibid.

47. See, for example, L. Trotsky, The Revolution Betrayed (New York 1974), p. 289

48. Ibid., p. 161

49. K. Marx, The Poverty of Philosophy (London n.d.), pp. 129-130

50. K. Marx, A Contribution to the Critique of Political Economy (Chicago 1918), pp. 285-286

51. T. Cliff, State Capitalism in Russia (London 1988), pp. 221-222

52. Ibid, pp. 165-166
53. L. Trotsky, The Revolution Betrayed, op. cit., p. 6
54. E. Mandel, in Quatrième Internationale, no. 14, 1956
55. T. Cliff, The Class Nature of Stalinist Russia (London 1948)
56. pp. 134-135
57. Ibid
58. T. Cliff, Russia: A Marxist Analysis (London 1964), pp. 197-198
59. Ibid, p. 198
60. Ibid, p. 240
61. Ibid, p. 287
62. Ibid, p. 256
63. Ibid, p. 256
64. Ibid, p. 254
65. Ibid, p. 257
66. Ibid, pp. 248-249
67. Ibid, pp. 250-254
68. Ibid., pp. 273-274.
69. Ibid., p. 283
70. Ibid., pp. 309-310.
71. L. Trotsky, The Revolution Betrayed, op. cit., p. 8.
72. The national income of the Comecon bloc rose annually as follows: 1951-55, 10.8 percent; 1956-60, 8.5 percent; 1961-65, 6.0 percent; 1966-70, 7.4 percent; 1971-75, 6.4 percent; 1976-1980, 4.1 percent; 1981-85, 3 percent; 1986-88, 3 percent. Statisticheskii ezhegodnik stran - Chlenov soveta ekonomicheskol vzaimopomoshchi (Moscow 1989), p. 18.
73. Financial Times, 12 May 1992
74. L. Trotsky, Writings 1933-34, op. cit., pp. 102-103
75. M. Haynes, Class and Crisis: The Transition in Eastern Europe, International Socialism 54, Spring 1992, pp. 46-47
76. Ibid., p.90.
77. Ibid., p.69
78. T. Cliff, State Capitalism in Russia, op. cit., pp. 221-222.

الفصل الثالث

اقتصاد التسلُّح الدائم

انتعشت رأسمالية السوق في الغرب في أعقاب الحرب العالمية الثانية. كان ذلك على العكس من توقع تروتسكي، الذي ظل ماندل وآخرون يؤمنون به. وأسفر الجهد الذي بُذل لحل هذا التناقض عن نظرية اقتصاد التسلُّح الدائم.

لفهم كيف حدث ذلك من المفيد أن أحوّل الحديث هنا إلى إلمامٍ قصير من سيرتي الذاتية. عملت في فلسطين بشكلٍ مستقل على بناء مجموعة تروتسكية صغيرة -حوالي 30 عضوًا- من الصفر، وكان ذلك إعدادًا قيمًا للغاية من أجل التسارع مع المصاعب الجمَّة التي واجهتها الحركة التروتسكية الأممية مع نهاية الحرب العالمية الثانية. كنت أشبه بالطفل الصغير في حكاية هانز كريستيان أندرسون عن الملابس الجديدة للإمبراطور. لقد عانى التروتسكيون، بعد سنوات من العزلة والعذاب في ظل النازية والستالينية، من الحاجة النفسية للإيمان بالمعجزات. كان الموقف الحقيقي مؤلمًا للغاية. أتصور أنني لو كنت تطورت سياسيًا كعضو في المنظمة التروتسكية البريطانية، التي كانت تتألف من حوالي 400 عضوًا في 1946، لكنت ربما وقعت تحت ضغط أكبر مما يمكنني أن أتعامل معه. لم يكن من الكافي على الإطلاق أنني قرأت مؤلفات ماركس وإنجلز ولينين وتروتسكي حتى أفلت بنفسي من الوقوع في فخ الدوجمائية. لم يكن ماندل أو بابلو أقل معرفة مني بالأدبيات الماركسية. بالنظر إلى الأمور بأثر رجعي، أعتبر إنها ميزة سياسية بالنسبة لي أنني كنت فلسطينيًا معزولًا في بريطانيا في ذلك الوقت.

عندما جئت إلى بريطانيا في 1946، ورأيت الظروف السائدة فيها آنذاك من عين بلد مستعمر، دُهشت من أن:

"مستوى معيشة العمال كان مرتفعًا. حيث زرت عاملًا في منزله - وكان منزلًا عاديًا تمامًا- سألت عن وظيفته، وأجابني أنه كان عاملًا هندسيًا. لم تكن إنجليزيتي جيدة بما فيه الكفاية، فظننت أنه يقصد مهندسًا ذا شهادة جامعية، لكنه كان عاملًا هندسيًا نصف ماهر. كانت تلك صدمة كبرى لي. كان الأطفال أفضل حالًا مما في الثلاثينيات، ولم أرَ أطفالًا حفاة إلا في دبلن. لم يعد الأطفال يصابون بالكساح. ولقد ساعدني ذلك في إدراك أن الأزمة النهائية ليست على الأبواب" (78).

واجه بعض الناس في الحركة التروتسكية بعض الصعوبة في التعامل مع التضارب بين الرخاء الطويل وتوقع تروتسكي. واصل جيري هيلي العيش في خيالات الكارثة الرأسمالية الوشيكة. ولا طالما كان ماندل متأخرًا عن الأحداث، مستخدمًا صيغًا ملتوية عن آليات عمل الرأسمالية، وبدلًا من التوضيح كان يعمق حالة الارتباك (79). كانت أول مقالة سجالية أكتبها عن الموضوع قد تحدت ماندل، وظهرت في العام 1947، كانت نقدًا لمحاولة إنكار التعافي الاقتصادي ما بعد الحرب، لكنها مع ذلك لم تتجاوز رفض المفهوم الميكانيكي للاقتصاد الماركسي (80).

إن فهما فعالًا للأزمة العامة ليس عليه أن يتصارع مع المشكلات الناشئة من خطأ توقع تروتسكي فحسب، بل أيضًا أن تتعامل مع أنبياء الرخاء الرأسمالي الأبدي، الذين جادلوا بأن النظام سيظل منتعشًا طالما حافظ على اتباع السياسات الاقتصادية الكينيزية.

كان التوظيف الكامل حقيقة واقعة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لكن الافتراض بأنها جاءت نتيجة السياسات الكينيزية أشبه بتصديق أن صياح الديك هو الذي يجعل الشمس تشرق. منذ

العام 1928 فصاعدًا جادل جون مايناردكينيز بأن المسئولية الأولى على الحكومة هي أن تستخدم سياساتها المالية والنقدية لضمان ما يكفي من الطلب الفعال في الاقتصاد للحفاظ على التوظيف الكامل. طوَّر كينيز أفكاره بشكل أكبر في العام 1936 في كتابه "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والأموال". لكن نصائحه لم تجد آذانًا صاغية على الإطلاق من جانب حكومات تلك الفترة. لم تقبل حكومات المحافظين ولا حزب العمال ولا الحكومات الوطنية آراء أو مجادلات كينيز.

لم تتغير الأمور حين لاحت الحرب في الأفق. صار الرأسماليون، الذين كانوا من قبل متقاعسين في إنفاق الأموال في الأعمال العامة في وقت السِلم، أسخياءً للغاية في ضخ هذه الأموال للجيش. وهكذا، في الولايات المتحدة على سبيل المثال، كان الرأسماليون ساخطين للغاية على ما تسبب فيه روزفلت من زيادة للعجز في الموازنة السنوية من أكثر من 2 مليار دولار إلى أكثر من 4 مليار (3.6 مليار في 1934، و3 مليار في 1935، و3.4 مليار في 1936 و2.7 مليار في 1937)، لكنهم لم يمانعوا على الإطلاق عجزًا قدره 59 مليار دولار في 1941 - 1942، من غير المرجح أن يكون هتلر قد قرأ "النظرية العامة" لكينيز، لكنه حقق بالفعل توظيفًا كاملًا بتعبئة الملايين في الجيش والصناعة العسكرية. كان سباق التسلُّح وليس ذلك الاقتصادي الكامبريدجي هو من صنع الفارق.

غير أنه عندما تم التوصل إلى التوظيف الكامل، لأول مرة منذ عقدين، صارت فكرة أنه يمكن الحفاظ على ذلك من خلال إدارة الدولة للطلب واسعة الانتشار. بالنسبة للقادة السياسيين من كل الأحزاب في جيل ما بعد الحرب، بدا أن المبدأ الذي طرحه كينيز قد أثبت صحته على نحو كامل.

أعلن عدد من الماركسيين السابقين أنهم صاروا أنصارًا لكينيز. كان من بين هؤلاء جون ستراتشي. كتب ستراتشي ثلاثة كتب في الفترة من 1932 إلى 1935، هم "الصراع القادم على السلطة" و"تهديد الفاشية" و"طبيعة الأزمة الرأسمالية"، ادعى فيهم أنه ماركسي أرثوذوكسي (حتى رغم أنه كان في الحقيقة متأثرًا بشدة بالستالينية).

وفي 1940، نشر استراتشي كتابًا جديدًا بعنوان "برنامج للنجاح"، جادل في أنه رغم أن الاشتراكية هي العلاج الوحيد للعلل الرأسمالية، على الأمد البعيد، فإن ما تزداد الحاجة إليه على الأمد القريب هو برنامج وسيط لإصلاح الرأسمالية مثل "الصفقة الجديدة" لروزفلت. تضمن برنامج هو ست نقاط: توسيع الاستثمار العام، وخفض معدلات الفائدة على قروض رأس المال، وتنمية الخدمات الاجتماعية، ومخصصات مالية للأفراد، ونظام ضريبي معاد توزيعه، على أن يجري ذلك في ظل نظام مصرفي تحت تحكم الدولة ورقابة عامة صارمة على ميزان المدفوعات (81). كان هذا البرنامج واقفًا عند حدود شديدة التدني، إلى درجة أن اليميني أنتوني كروسلاند قال بشأنه: "إنه برنامج أكثر اعتدالًا بما لا يقاس ببرنامج حزب العمال في 1973" (82). واصل جون ستراتشي الاحتفاء ببعض تحليلات ماركس، ووصف المجتمع بأنه "رأسمالي". لكنه استنتج أن البطالة والأزمات صارت ذكريات من الماضي. قال إن الديمقراطية الجماهيرية وتقنيات التدخل الاقتصادي من جانب الحكومة، الذي اكتشفها كينيز، تعني أن الرأسمالية أصبحت الآن مخططة.

أشاد كروسلاند كثيرًا برأس المال الذي أصلحته الأساليب الكينيزية، وجادل كتاب "مستقبل الاشتراكية" 1956، أن فوضى الرأسمالية قد ذهبت الآن إلى غير رجعة، وهكذا أيضًا صراع الطبقات. صار النظام في نظره آنذاك أكثر عقلانية وديمقراطية، بل أن الرأسمالية نفسها سوف تذوب بسلاسة وسلام. كل الحديث عن أن الإنتاج موجه بالأساس لدر الأرباح وليس إشباع

الاحتياجات البشرية، كان بالنسبة لكروسلاند مجرد هراء: "الصناعة الخاصة أخيرًا تصبح ذات طابع إنساني" (83). وقد بدأت بالفعل "ثورة سلمية" يصبح فيها من غير المعقول التفكير في الصراع الطبقي: "لا يمكن للمرء اليوم تصور تحالف هجومي عمدي بين الحكومة وأصحاب العمل ضد النقابات" (84). وأضاف أيضًا: "إننا في بريطانيا نقف الآن على أعتاب وفرة هائلة"(85).

وقال إنه بما أن الكينيزية ضمنت الآن نموًا جامحًا، صار بإمكان الدولة التطلع إلى عوائد ضريبية مرتفعة كي تتمكن من تمويل إصلاحات اجتماعية وخطط رفاها اجتماعية عديدة. وبالتالي على الاشتراكيين أن يصرفوا انتباههم على القضايا الاقتصادية. لكن إلى ماذا؟

"سوف نحوّل اهتمامنا على نحو متزايد، وعلى الأمد الطويل، إلى مجالات أهم، حيث الحرية الشخصية، والسعادة، والمساعي الثقافية، وتنمية وقت الفراغ والجمال والرشاقة والإثارة.. المزيد من المقاهي المفتوحة، والشوارع الأكثر إضاءة وبهجة في الليل، وساعات إغلاق أكثر تأخرًا للأماكن العامة، والمزيد من المسارح المحلية، والمزيد من المطاعم والفنادق الأفضل ضيافة... والمزيد من الجداريات والصور في الأماكن العامة، والتصاميم الأفضل للأثاث والأواني وملابس النساء، ومصابيح أفضل تصميمًا في أعمدة الإنارة، وتماثيل في القلب من عقارات المساكن، وكبائن هاتف أكثر، وهكذا إلى ما لا نهاية" (86).

في حين دحضت التناقضات الفورية لرخاء ما بعد الحرب أطروحات ماندل وهيلي، كان على الكينيزيين والمدافعين عن الرأسمالية أن ينتظروا على مدى أطول الأزمات المتلاحقة ومتزايدة العمق التي اجتاحت الرأسمالية الغربية منذ السبعينيات.

لقد تجنبت نظرية اقتصاد التسلُّح الدائم الوقوع في أفخاخ كلا الموقفين. نشأت النظرية من تطور نظرية رأسمالية الدولة، إذ أن فهم روسيا أصبح المفتاح الذي يفك عقدة رخاء ما بعد الحرب في الرأسمالية الغربية. لماذا كان ذلك؟

حددت نظرية رأسمالية الدولة التنافس العسكري بين روسيا والبلدان الرأسمالية الغربية باعتباره الآلية الرئيسة التي تدفع دينامية التراكم الرأسمالي في روسيا. يوضح إنتاج السلاح في روسيا أيضًا لماذا لم تعانِ هذه الدولة من دورة الرخاء والركود. والعكس أيضًا كان صحيحًا، فقد ظل الإنفاق على السلاح عاليًا على الجانب الأخر من "الستار الحديدي" رغم انقضاء الحرب العالمية الثانية.

يتضمن كتاب "الطبيعة الطبقية لروسيا الستالينية" فصلا بعنوان: "الإنتاج واستهلاك وسائل التدمير"، يتسم إنتاج السلاح بخصائص فريدة، إذ هو لا يقدم وسائل إنتاج جديدة (القسم الأول، إذا استخدمنا مصطلحات ماركس في "رأس المال")، ولا هو يساهم في استهلاك الطبقة العاملة (القسم الثاني أ). وهكذا فإن ناتج صناعة السلاح لا يغذي المزيد من الإنتاج. إنه شكل من الاستهلاك غير الإنتاجي، الشبيه باستهلاك السلع الترفيهية من قبل الرأسماليين أنفسهم (القسم الثاني ب أو القسم الثالث) (87).

إن إنتاج السلاح هو "الاستهلاك الجماعي للطبقة الرأسمالية" الذي يضمن أن هذه الطبقة، من خلال التوسع العسكري، سوف تحصل على "رأس مال جديد واحتمالات جديدة للتراكم". والقدرة على اكتساب احتمالات أو إمكانيات جديدة للتراكم تميّز "إنتاج واستهلاك وسائل التدمير" عن أي استهلاك آخر للطبقة الرأسمالية.

أشار "الطبيعة الطبقية لروسيا الستالينية" إلى أن السمات الداعمة للاستقرار لإنتاج السلاح توضِّح لماذا لم تشهد رأسمالية الدولة في روسيا في الدورة الكلاسيكية للرخاء والركود السائدة في اقتصاد السوق (88). وكان التحليل أعلاه بمثابة جسر يؤدي إلى نظرية اقتصاد التسلُّح الدائم التي شدَّدت على دور الإنفاق العسكري في توسيع اقتصاد بلدان السوق الرأسمالية.

وفي مايو 1957، أصبحت الفكرة أكثر تحديدًا في مقالة بعنوان "أبعاد اقتصاد الحرب الدائم"، انتقلت من تأثير الإنفاق العسكري على ديناميات روسيا الستالينية إلى تأثيره على الرأسمالية في الغرب واليابان (89).

ولم يكن تأثير الإنفاق على السلاح يُرى على أنه أمر "عارض"، فالمستوى الاقتصادي للمجتمع، أي المستوى الذي بلغته قواه الإنتاجية، هو العامل الحاسم في تنظيم جيوشه. وكما قال ماركس، فإن "نظريتنا بأن تنظيم العمل يتشكل بواسطة وسائل الإنتاج، لا تبرز، فيما يبدو، في أي مكان آخر بقدر ما تبرز في صناعة المجزرة البشرية".

في الحقبة المبكرة للرأسمالية، جعل تأخر الاقتصاد من المستحيل إطعام وتسليح جيوش كبيرة. ومقارنة بالجيوش الجرارة التي احتشدت في الحربين العالميتين الأولى والثانية، كانت جيوش الرأسمالية الصاعدة المبكرة ضئيلة. وحتى خلال الحروب النابليونية، لم تكن فرنسا، الحاكم الفعلية لكل أوروبا، تحظى بأي حال بأكثر من نصف مليون جندي. وكانت القوات المسلحة البريطانية في ذلك الوقت أصغر من عُشر نظيرتها الفرنسية. أعلن فريدريك العظيم بشأن حروب القرن 18، قائلا: "لا ينبغي أن يشعر المواطن المسالم بأننا في حرب" (90). وحتى خلال حروب القرن التاسع عشر، حيث الحروب النابليونية، وحروب الأفيون، وحرب القرم، إلخ، لم تكد الحياة ككل في الأمم الغازية تتأثر بشيء.

1914: نقطة التحول

كل هذا تغيَّر مع الحرب العالمية الأولى. فرنسا مثلًا في تلك الحرب، وهي التي زادت عددها السكاني بمقدار 10 مليون فقط عما كان خلال الفترة النابليونية (من 30 إلى 40 مليون)، حشدت في تلك الحرب ما يربو إلى خمسة ملايين جندي. شهدت البلدان المتحاربة الأخرى زيادات شبيهة. ومع الزيادة الهائلة في حجم الجيوش، صارت هناك زيادة فائقة أيضًا في الإنفاق على التقنية العسكرية، وأحدث كلا العاملين تغييرًا في دور القطاع العسكري في إجمالي الاقتصاد الوطني.

ومع تكييف نسبة مهمة من السكان، وتخصيص حصة كبيرة من الاقتصاد في خدمة الحرب، لم يكن الجنود وحدهم هم مَن انخرطوا في الحرب، بل إلى جانبهم ملايين من العمال الصناعيين والعمال الزراعيين والفلاحين، وغيرهم. في الحقيقة، شعر كل السكان المدنيين بتأثير الحرب.

قبل الحرب العالمية الأولى، رغم أن القوى الإمبريالية كانت إلى حد ما مستعدة للمعارك، كان الاقتصاد بالكاد معبأ لإنتاج السلاح، إن كان معبأ لهذا الغرض على الإطلاق. لم تبدأ الطبقة الحاكمة في اتخاذ قرارات لمواكبة الموقف الذي واجهته - الاختيار بين الخبز والسلاح - إلا بعد الحروب العديدة التي خاضتها.

وبالتالي، حتى العام 1914، كان من الممكن تحليل تطور الرأسمالية دون إيلاء الكثير من الانتباه للحروب والاستعداد لها، إذ لم يكن لها إلا دور محدود في التطور الاقتصادي. وعلى الفور

بعد الحرب العالمية الأولى، تراجع القطاع العسكري عن الاقتصاد مرة أخرى، إذ سرِّحت الجيوش الكبرى إلى حد بعيد وانخفض إنتاج السلاح بشدة.

غير أنه، في بداية الكساد الكبير في الثلاثينيات وصعود هتلر إلى السلطة، ظهر لأول مرة في التاريخ قطاع عسكري قوي في وقت السلم. بين عامي 1939 و1944، تضاعفت الذخائر في ألمانيا 5 مرات، وفي اليابان 10 مرات، وفي بريطانيا 25 مرة، وفي الولايات المتحدة 50 مرة (91).

وبينما مرت فترة تناهز عقدًا ونصف بعد الحرب العالمية الأولى خلت فيها البلدان المتقدمة من قطاعات حرب كبيرة نسبيًا، لم يكن هناك مثل ذلك الفاصل الزمني بعد الحرب العالمية الثانية. فبعدما وضعت أوزارها، بدا سباق التسلُّح على الفور مرة أخرى.

الأسلحة والرخاء والركود

سابقًا، ولأكثر من قرن من الزمان، مرت الرأسمالية بحلقة منتظمة من الرخاء والركود. كانت فترات الركود تتكرر بانتظام تقريبًا كل 10 أعوام، لكن منذ تدشين اقتصاد الحرب الدائم، يبدو أن الحلقة انكسرت بطريقة ما. لفهم كيف حدث ذلك؛ كيف تمكن قطاع عسكري يمثل 10% أو أقل من الاقتصاد الوطني من منع الركود العام، لابد أولًا أن نلخص أسباب الركود في ظل الرأسمالية الكلاسيكية.

إن السبب الرئيسي في أزمات فيض الإنتاج في الرأسمالية هي القدرة الشرائية المتدنية نسبيًا للجماهير مقارنة بالقدرة الإنتاجية للصناعة. وكما قال ماركس:

"يبقى السبب النهائي لكل الأزمات الحقيقية دائمًا هو الفقر والاستهلاك المقيد للجماهير في مقابل دافع الإنتاج الرأسمالي لتطوير قوى الإنتاج، رغم أن فقط القوة الاستهلاكية المطلقة للمجتمع هي التي تضع الحدود أمام قوى الإنتاج" (92).

في التحليل الأخير، فإن سبب الأزمة الرأسمالية هو أن حصة أكبر وأكبر من دخل المجتمع تقع في يد الطبقة الرأسمالية، وحصة أكبر وأكبر من هذه توجه ليس إلى شراء وسائل استهلاك، بل وسائل إنتاج - أي أنها توجه إلى مراكمة رأس المال. والزيادة النسبية لتلك الحصة من الدخل القومي الموجه للتراكم مقارنة بذلك الجزء الموجه للاستهلاك، لابد أن تؤدي إلى فيض الإنتاج، وهو وضع لا يمكن للقدر الزائد من السلع المنتجة أن يُباع لأن المستهلكين ليس لديهم وسيلة تمكنهم من شرائه.

هذه عملية تراكمية؛ تكون فيها كل زيادة في التراكم مصحوبة بترشيد وابتكار تقني يسفر عن زيادة في معدل الاستغلال. وكلما زاد معدل الاستغلال، زادت الأموال التي يُستخلص منها التراكم مقارنة بأجور العمال والعائد على الرأسمالي. التراكم يجلب المزيد من التراكم.

تأثير ميزانية التسلُّح

أثرى الإنفاق الضخم على التسلُّح على النزوع إلى الأزمات بعد الحرب. صار آنذاك اقتصاد التسلُّح يتمتع بتأثير هائل على القوى الشرائية الشعبية، وعلى مستوى التراكم الحقيقي لرأس المال، وكمية السلع التي تبحث عن سوق.

دعونا نفترض أن هناك مليون شخص يسعون للحصول على وظائف في بلدٍ معين، وأن 10% منهم وظفتهم الحكومة في إنتاج السلاح - أي 100 ألف شخص. ستؤدي قدرتهم الشرائية إلى توظيف المزيد من الناس في أماكن أخرى. أطلق كينيز على العلاقة العددية بين الفئة الأولى والثانية اسم "المضاعف".

وبغرض الاختصار، يمكن استعارة هذا المصطلح على نحو مفيد. حين يكون المضاعف اثنين، يؤدي توظيف الدولة لـ 100 ألف عامل إلى زيادة التوظيف العام بقدر 200 ألف. وإذا كان المضاعف ثلاثة، تبلغ الزيادة 300 ألف، وهكذا. وبالتالي ما من شك في أن التأثير التراكمي لميزانية سلاح بنسبة 10% من الدخل القومي يمكن أن تتجاوز نسبة حجمها في قدرتها على زيادة القوة الشرائية للجماهير.

ومرة أخرى، حين تذهب 10% من الدخل القومي إلى السلاح، فإن مصادر رأس المال الساعية إلى الاستثمار في صناعات سلمية تنخفض بشكل كبير؛ من 20 إلى 10% من الدخل القومي في المثال الذي ضربناه. وتؤدي زيادة القدرة الشرائية لدى الجماهير، مع الطلب الجديد من جانب الدولة على السلاح وملابس الجيش وتشييد الثكنات، إلخ، إلى فتح أفاق جديدة للبيع، وتكبح أزمات فائض الإنتاج.

بالإضافة إلى ذلك، يؤثر اقتصاد الحرب بشكل كبير على زيادة معدل ارتفاع الطلب على السلع غير العسكرية التي تبحث عن مشترين مدنيين. لا يسبب التوظيف الكامل زيادة في العدد الإجمالي للناس الذين يتقاضون أجورًا فقط، بل أيضًا يسبب إحكامًا في سوق العمل يمكن العمال من كسب أجور أعلى. وعلى نحو إشكالي، لا ينفي هذا إمكانية زيادة الأرباح، يعمل رأس المال بصورة كاملة أكثر مما في حالات أخرى، بحيث لا تكون هناك قدرات خاملة أو رأس مال يعمل بالخسارة. وهكذا على سبيل المثال، خلال السنوات بين 1937 و1942، زادت الأجور الإجمالية في الصناعة الأمريكية بنسبة 70%، بينما زادت الأرباح بنسبة 400%!

ومع توافر قوى الإنتاج الهائلة أمام المجتمع، لم تؤدِ الزيادة في عبء التسلُّح بالضرورة إلى انخفاض في الاستهلاك المدني، بل على العكس. برز ذلك بأوضح صوره في البلد الرأسمالي الأغنى في العالم، الولايات المتحدة، خلال الحرب العالمية الثانية. رغم أن الولايات المتحدة أنفقت في العام 1943 مبلغًا ضخمًا بلغ 83.7 مليار دولار على الحرب، لم ينخفض الاستهلاك المدني، بل في الحقيقة زاد عما كان قبل الحرب؛ من 61.7 مليار دولار في 1939 إلى 70.8 مليار في 1943 (بأسعار 1939)، وهي زيادة بلغت 14.7%.

أظهرت نظرية اقتصاد التسلُّح الدائم لماذا لم يثبت توقع تروتسكي صحته. لكنها لم تتوقف عند هذا الحد، فقد أوضحت أيضًا أن الرخاء الاقتصادي الصاعد على ظهر القنبلة النووية لا يمكن على المدى الطويل أن يكون مستقرًا أو آمنًا. حتى عندما كانت الرأسمالية العالمية مزدهرة، نتيجة الإنفاق العسكري، لم تستفد كل البلدان من عبء الميزانيات العسكرية المرتفعة. تلك البلدان التي أنفقت أقل، استفادت بنسبة عكسية مع الإنفاق العسكري. جادلت الوثيقة الخاصة بروسيا، والصادرة عام 1948، بأن الرأسمالية بصورة عامة تشهد فقط استقرارًا مؤقتًا. ذكرت أن:

"القوى الرأسمالية ربما تتنافس بشراسة على السوق العالمية، حتى أن كلًا منها، من أجل تعزيز وضعها، تبدأ في خفض الإنفاق على السلاح. نحن نشهد اليوم في بريطانيا ضغطًا من أجل

خفض "ميزانية الدفاع" عبر التنافس مع ألمانيا، علاوة على تدهور في ميزان مدفوعاتها الدولية. ليس هناك من بلد حتى الآن قادر على مقارعة الولايات المتحدة، وإجبارها على التخلي عن سباق التسلُّح والبدء في التنافس على "مَن يخفض ميزانية السلاح أسرع من الآخر". يمكن للولايات المتحدة أن تتحمل الميزانية العسكرية الأكبر في العالم، وفي الوقت نفسه الاستثمار الأكبر في الصناعة على الإطلاق" (93).

هذا العيب غير المتكافئ لسباق التسلُّح يقود إلى زعزعة الاستقرار، رغم أن الوثيقة توقعت - بصورة خاطئة كما اتضح لاحقًا - أن روسيا ربما تكون هي الفائز:

"مع القفزات الكبرى للصناعة الروسية، من الممكن في غضون 20 سنة أخرى أن تتمكن روسيا من تحدي الولايات المتحدة في السوق العالمية في فروع معينة - فروع الصناعة الثقيلة. وعندئذ ربما تخفض الولايات المتحدة ميزانية الدفاع الخاصة بها من أجل تعويض الهزيمة في السوق العالمية" (94). غير أن المجادلة الرئيسة كانت صائبة:

"ربما يتراجع نفع اقتصاد الحرب أكثر وأكثر من حيث كونه علاجًا لفيض الإنتاج وعامل استقرار للرأسمالي. وحين يصبح من الممكن الاستغناء عن اقتصاد الحرب، سوف يخسر الرخاء الرأسمالي الكثير بالتأكيد" (95).

في الواقع، لم تكن روسيا هي التي أجبرت الولايات المتحدة على خفض ميزانيتها العسكرية، بل بالأساس ألمانيا الغربية واليابان، اللتان حُرمتا من الاحتفاظ بجيوش كبيرة لأنهما خسرتا الحرب. بيد أن "الطبيعة الطبقية لروسيا الستالينية" كانت صائبة في استبصار أن استقرار السوق الرأسمالية عبر الإنفاق العسكري سيكون فقط مؤقتًا.

وبالفعل، من خلال تصريف فائض القيمة بعيدًا عن الاستثمار الإنتاجي، نزعت السوق الرأسمالية نحو تفادي الركود على حساب ميل طويل الأجل نحوه. وجدت تلك الاقتصادات ذات الإنفاق العسكري المرتفع نسبيًا نفسها في نهاية المطاف في وضعٍ تنافسي غير مواتٍ، وبالتالي اضطرت إلى زيادة نصيب الاستثمار الموجه لصناعات معينة. وسمح هذا بالجنوح إلى الحلقة الاقتصادية الكلاسيكية التي فرضت نفسها من جديد (96).

أدَّت المنافسة المتنامية بين الولايات المتحدة من جهة، واليابان وألمانيا الغربية من الجهة الأخرى، تلك المنافسة التي ازدادت حدة بفعل التوزيع غير المتكافئ لعبء إنتاج السلاح إلى زعزعة استقرار الاقتصاد والعودة إلى الكساد العالمي. لقد أثبت التوقع القائل بأن الاقتصاد العالمي سوف يتباطأ في غضون عدد من السنين صحته، إذ كان الناتج العالمي قد ارتفع سنويًا بنسبة 5.4% في سنوات 1950-1963، ثم 6% في 1963-1973، قد تراجع إلى 2.6% في 1973-1990، ثم 1.4% في 1990-1996 (97).

أنفقت الولايات المتحدة نسبة من دخلها الاقتصادي القومي على السلاح أكبر بكثير من اليابان أو ألمانيا الغربية. لم تنفق اليابان أكثر من 1% من دخلها القومي على الدفاع. ونتيجة لذلك، نجحت اليابان في مراقبة المزيد من رأس المال والاستثمار بشكل أكبر في الصناعة من أجل إعادة بناء مصانعها وتزويدها بالآلات. وأسفر ذلك عن تحفظات كبرى قطعتها صناعة السيارات اليابانية. وحلت صناعة السفن اليابانية محل نظيرتها البريطانية باعتبارها الأولى في العالم، وفي مجال الإلكترونيات تجاوزت اليابان ألمانيا، التي كانت في صدارة هذه الصناعة لوقت طويل، وهلم جرا.

فاقمت حرب فيتنام من تأخر الولايات المتحدة في الصناعة بالنسبة لألمانيا واليابان. والنتيجة هي أن ضعف الدولار كشف عن نفسه في العام 1973 في صورة انفجار في سعر النفط - الذي كان محددًا بالدولار. لقد انتهى الرخاء الطويل.

تعتبر نظرية اقتصاد التسلُّح الدائم من المسلم به أن جنون الرأسمالية لا يقل حدة مع تقدم عمر النظام. لم تصبح الرأسمالية، التي وصفها ماركس بأنها على مدار تاريخها مغطاة بالوحل والدماء، مُحسنة أو خيرًة في عمرها المتقدم.

في حقيقة الأمر، تعد نظرية اقتصاد التسلُّح الدائم هي التعبير الأقصى عن وحشية وبربرية النظام (98).

المراجع

79. T. Cliff, Fifty Five Years a Revolutionary, Socialist Review 100, May 1987, pp. 14–29, reprinted in L. German and R. Hoveman (eds.), A Socialist Review (London, 1998), pp. 15–28.

80. See, for example, E. Mandel, Late Capitalism (London, 1975.(

81. T. Cliff, All that Glitters is not Gold, op. cit., pp. 24–37.

82. J. Strachey, A Programme for Progress (London, 1940), pp. 210–211.

A. Crosland, The Future of Socialism (London, 1956.(

83. Ibid., p. 37.

84. Ibid., pp. 32–33

85. Ibid., p. 23.

86. Ibid., pp. 520-522.

87. See T. Cliff, The Class Nature of Stalinist Russia, op. cit., pp. 121-122.

88. Ibid., pp. 121-125

89. T. Cliff, Perspectives for the Permanent War Economy, Socialist Review, March 1957, reprinted in T. Cliff, Neither Washington Nor Moscow, op. cit., pp. 101-107.

90. Quoted Ibid., p. 101.

91. F. Sternberg, Capitalism and Socialism on Trial (London, 1951), p. 438

92. K. Marx, Capital, vol. III, ch. 30 Money Capital and Real Capital (Moscow, 1959), p. 484

93. T. Cliff, The Class Nature of Stalinist Russia, op. cit., pp. 121-125. T. Cliff, Neither Washington Nor Moscow, op. cit., pp. 106-107.

94. Ibid., p. 107.

95. Ibid., p. 107.

96. Ibid., p. 107

97. Financial Times, 4 September 1998

98. Further big steps in the development of the theory of the permanent arms economy were taken by Mike Kidron and Chris Harman. See M. Kidron, Western Capitalism Since the War (London, 1970) and A Permanent Arms Economy, and C. Harman, Explaining the Crisis (London, 1984).

الفصل الرابع

الثورة الدائمة المنحرفة

موضوعٌ آخر واجه تروتسكيو ما بعد الحرب صعوبة في فهمه هو التطورات في العالم الثالث. توقَّعت نظرية الثورة الدائمة كما وضعها تروتسكي إضعاف الإمبريالية في العالم الثالث والتغيير الاجتماعي فيها. كان ذلك سيأتي بدفع من الطبقة العاملة، التي تناضل من أجل استكمال مهمات الثورة البرجوازية وفي الوقت نفسه تشق طريقها للنضال من أجل الاشتراكية. أما مسألة ما إذا كانت الثورة الدائمة لتروتسكي قد فسَّرت على نحو ملائم التطورات الحاصلة في العالم الثالث فقد فرضتها بأكثر الأشكال حدة الصين في ظل ماو وكوبا في ظل كاسترو. هل انطبقت النظرية حقًّا على هاتين الحالتين؟ لن ينجح الرد ببساطة بـ" نعم" أو " لا" في الإجابة عن السؤال، هناك الكثير من الأمور المشتركة بين ما حدث في هذين البلدين ونظرية تروتسكي، لكن هناك أيضًا تباينًا جذريًا من زوايا عدة. وهكذا نشأت الحاجة إلى صياغة نظرية تشتمل على كلا البُعدين. وكانت هذه هي نظرية الثورة الدائمة المنحرفة.

صعود ماو إلى السلطة

لم تضطلع الطبقة العاملة الصناعية بدورٍ يُذكَر في انتصار الشيوعيين الصينيين الملتفين حول ماو على حزب الكومنتانغ القومي في 1949. وحتى التركيب الاجتماعي للحزب الشيوعي الصيني لم يكن يمت بصلة للطبقة العاملة. تزامن صعود ماو في صفوف الحزب مع وقتٍ كفَّ فيه الحزب عن أن يكون عماليًا. بحلول أواخر العام 1926 كان على الأقل 66% من الأعضاء عمالًا بينما يمثل المثقفون 22% والفلاحون 5% فقط (99). وفي نوفمبر 1928 فقدت نسبة العمال أربعة أخماسها وصولًا إلى 10% فحسب. وأقرَّ تقرير رسمي أن الحزب" لم يكن لديه خلية عمالية حية واحدة في أوساط العمال الصناعيين" (100). وبعد عام من ذلك، ألَّف العمال 3% من عضوية الحزب، وتدهورت النسبة عمليًا إلى لا شيء على الإطلاق بحلول أواخر العام 1930 (101). ومنذ ذلك الحين، وحتى الانتصار النهائي لماو لم يكن لدى الحزب أي عمال في الصناعة.

لعددٍ من السنوات، كان الحزب محصورًا في حركة الفلاحين المتمردة في القلب من مقاطعات وسط الصين، حيث أنشأ جمهورية سوفييتية صينية، وبعد هزيمةٍ عسكرية مُنِيَ بها الحزب في هذه المقاطعات في العام 1934، انتقل إلى شينسى الشمالية في الشمال الغربي من الصين. وفي كلتا المنطقتين، لم تكن هناك أي طبقة عاملة صناعية يمكن التحدث عنها. وليس من المبالغة أن تكتب صحيفةٌ تابعة للكومنترن (الأممية الشيوعية آنذاك) أن"المنطقة الحدودية هي أكثر المناطق تأخرًا من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية في الصين" (102). وكرَّر " تشوتيه" قائلًا "إن المناطق تحت توجيه الشيوعيين هي الأكثر تأخرًا من الناحية الاقتصادية في البلد برمته" (103). ولم تقع مدينة واحدة حقيقية تحت سيطرة الشيوعيين إلا قبل عامين فقط من تأسيس جمهورية الصين الشعبية.

لم يكن للعمال أهميةٌ كائنةً ما كانت في استراتيجية الحزب الشيوعي خلال فترة صعود ماو إلى السلطة، إلى درجة أن الحزب لم يجد ضرورة في عقد مؤتمر للنقابات على الصعيد الوطني لمدة 19 سنة تلت آخر مؤتمر في عام 1929. لم يزعج الحزب نفسه بالسعي إلى دعم العمال، كما هو مشهود في إعلانه أنه لم ينتوِ الحفاظ على أية منظمة حزبية في المناطق الواقعة تحت سيطرة

حزب الكومنتانغ في الفترة الحاسمة بين عامي 1937 و1945 (104). وفي ديسمبر 1937، حين أصدر الكومنتانغ مرسومًا يقضي بإعدام العمال الذين يضربون عن العمل أو يحرضون على الإضراب، بينما كانت حربه ضد اليابانيين تجري على قدم وساق، قال متحدث باسم الحزب الشيوعي في حوار أُجرِيَ معه إن الحزب "راضٍ تمامًا" عن أداء الحكومة في الحرب (105) . وحتى بعد اندلاع الحرب الأهلية بين الحزب الشيوعي وحزب الكومنتانغ، لم تكن هناك منظمات تابعة للحزب الشيوعي في مناطق حزب الكومنتانغ، التي تضمنت كل المراكز الصناعية في البلد برمته

ولقد كشف ظفر ماو بالمدن والبلدان، أكثر من أي شيء آخر، الانفصال التام للحزب الشيوعي عن الطبقة العاملة الصناعية. بذل القادة الشيوعيون كل ما بوسعهم للحيلولة دون اي انتفاضة عمالية عشية استيلائهم عليها. وقبل سقوط تيانسين وبكين، على سبيل المثال، أصدر الجنرال لين بياو، قائد جيش التحرير الشعبي، نداءً يدعو فيه الشعب إلى: "حفظ النظام ومواصلة أعمالهم القائمة. كل مسؤولي الكومنتانغ، وأفراد الشرطة على مستوى المقاطعة أو المدينة أو البلد بأكمله، أو على أي مستوى آخر من المؤسسات الحكومية، سواء كانت إقليمية أو بلدية أو قروية، أو أفراد الباوتشيا (جهاز أمن الكومنتانغ) ... مسموح لهم بالبقاء في مواقعهم (106).

وفي وقت عبور نهر يانجستي، قبل سقوط المدن الكبرى في وسط وجنوب الصين في أيديهم (شانغهاي وهانكاو وكانتون)، أصدر ماو وتشوتيه نداءً يحمل كلماتٍ شبيهة:

"سوف يستمر العاملون والموظفون في كل القطاعات في عملهم... وسوف يبقى مسئولي الكومنتانغ في الحكومات المركزية والمقاطعية والبلدية على كافة المستويات، وكذلك مندوبي "الجمعية العمومية"، وأعضاء الأجهزة التشريعية، وأعضاء المجلس السياسي الشعبي، وأفراد الشرطة، ورؤساء منظمات الباو تشيا ... كلٌّ في مكانه" (107).

أذعنت الطبقة العاملة وظلَّت خاملة، ووصف تقرير من نانجينغ في 22 أبريل 1949، قبل يومين من سيطرة جيش التحرير الشعبي عليها، الوضع بهذه الطريقة:

"لا يُظهِر سكان نانجينغ أي علامةٍ على الإثارة، شُوهِدَت حشودٌ فضولية تتجمَّع هذا الصباح عند ضفة النهر لمشاهدة تراشق إطلاق النار على الضفة الأخرى. تسير الأعمال كما المعتاد. بعض المحال التجارية أغلقت أبوابها، لكن ذلك نتيجة غياب أعمالٍ تقوم بها... وبيوت العرض المتنقلة ماتزال تقدم عروضها على البيوت المكتظة".

وبعد شهر، كتب مراسل صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية من شانغهاي: "بدأت القوات الحمراء في وضع ملصقات بالصينية تناشد السكان بالبقاء هادئين وتطمئنهم بألا يخافوا شيئًا" (108). وفي كانتون، "تواصل الشيوعيين بعد دخولهم مع قسم الشرطة ووجهوا الضباط وأفراد الشرطة الآخرين بأن يظلوا في مواقعهم ويحفظوا الأمن" (109).

إن مجادلة تروتسكي بأن مهمات الثورة البرجوازية، مثل التحرر من قبضة الهيمنة الإمبريالية، لا يمكن تحقيقها إلا على يد العمال، غير قادرة على تفسير ما حدث في الصين.

ثورة كاسترو

حدث مثالٌ آخر على التطورات التي لا تلائم السيناريو الذي وضعه تروتسكي، في كوبا. في هذه الحالة، لم تضطلع الطبقة العاملة، ولا حتى الفلاحون، بدورٍ مهم. لقد ملأ مثقفو الطبقة الوسطى المساحة الكاملة للنضال في صعود كاسترو إلى السلطة. يتعامل كتاب رايت ميلز الذي يحمل عنوان "اسمع أيها الأمريكي"، والذي هو بمثابة حديث مُطوَّل على لسان القادة الكوبيين، في المقام الأول مع ما لم تكنه الثورة:

"الثورة نفسها لم تكن قتالًا ... أو صراعاً بين العمال والرأسماليين... إن ثورتنا ليست ثورة نقابات عمالية أو عمال بأجر في المدينة أو أحزاب عمالية أو أي من هذا القبيل ... لم يكن للعمال في المدن أي وعي ثوري. إن نقاباتهم مثلها مثل نقاباتكم في أمريكا الشمالية؛ لا تكترث الا بالمزيد من الأجر وبتحسين الظروف. هذا هو كل ما يحرّكها. وبعضها حتى أكثر فساداً مما لديكم" (110)

وبعد مناقشات مع قائدة كوبا الجدد، كتب بول باران، الداعم غير النقدي لكاسترو:

"بدا أن شريحة الطبقة العاملة الصناعية ظلت، بكاملها، سلبيةً على مدار الفترة الثورية. هؤلاء العمال، الذين يشكلون القطاع "الأرستقراطي" من البروليتاريا الكوبية، والذين يعتاشون على أرباح الشركات الاحتكارية سواء كانت محلية أو أجنبية، يتقاضون أجوراً جيدة بالمعايير الأمريكية اللاتينية، ويتمتعون بمستوى معيشي أعلي بكثير من جماهير الشعب الكوبي. كانت الحركة النقابية القوية يومًا ما قابعة تحت هيمنة "نقابية شركاتية" على الطراز الامريكي (111).

تبدَّت لامبالاة البروليتاريا الصناعية في الفشل الذريع لدعوة كاسترو للإضراب العام في 9 أبريل 1958 بعد 16 شهراً من بدء الانتفاضة، وقبل 8 أشهر من سقوط الديكتاتور الكوبي باتيستا. لم يكترث العمال بالدعوة، بينما الشيوعيون خرَّبوها. وهؤلاء -الشيوعيون- لم يقفزوا في عربة كاسترو، إلا بعد بعض الوقت (112).

لم تكن الطبقة العمالية وحدها هي البعيدة عن مشهد صعود كاسترو، بل ينطبق الأمر نفسه على الفلاحيين أيضًا. بعد وقتٍ لم يكن قليلًا، كان إجمالي عدد الرجال المسلَّحين لدي كاسترو 180 فقط، وفي وقت سقوط باتيستا لم يكن قد ازداد إلا إلى 803 فحسب (113). كانت كوادر كاسترو من المثقفين بالأساس والفلاحون الذين شاركوه لم يكونوا عمالًا ولا زراعيين. يصف تشي جيفارا الفلاحين الذين التحقوا بكاسترو في سييرا مايسترا على النحو التالي: "إن الجنود الذين شكلوا أول جيش حرب عصابات لنا من سكان القرى جاءوا من ذلك القطاع وتلك الطبقة الاجتماعية التي تعرب عن عشقها لتملُّك الأرض بأشد ما يكون، وهو ما يعبِّر ادق التعبير عن الروح التي تُصنَّف برجوازية صغيرة (114).

كانت حركة كاسترو حركة طبقة وسطى. كان الرجال الـ182 الذين غزوا كوبا من ناحية المكسيك تحت قيادة كاسترو في ديسمبر 1956، والرجال الـ١٢ الذين نجوا من القتل في سييرا مايسترا جميعًا من الطبقة الوسطى. "وقع عبء الخسائر الأثقل على كاهل حركة المقاومة التي كانت في معظمها من الطبقة الوسطى المدنية، والتي شكلت الأحماض السياسية والنفسية التي أخذت تأكل في القوة القتالية لباتيستا" (115).

وبمثل ما جرى في الحركة الكوبية، ألمح تشي جيفارا ضمنًا أن الطبقة العاملة الصناعية لن يكون لها علاقة بأي ثورة اشتراكية في المستقبل:

"إن الفلاحين، بجيشٍ يتألف من أبناء جلدتهم ويناضل من أجل أهدافهم العظمى، وبالأساس من أجل توزيع الأرض، سوف يأتون من الريف للاستيلاء على المدن... سوف يتقدَّم هذا الجيش، الذي يُبنَى في الريف، حيث تنضج الظروف الذاتية للاستيلاء على السلطة، لفتح المدن من خارجها" (116).

في بلدانٍ أخرى من العالم الثالث، لم تنهض الطبقة العاملة مُطلَقًا بأكثر من دورٍ معاون في التحولات الاجتماعية ما بعد الحرب، وحتى حينما كانت موجودة لم تكن تتحرك كقوة مستقلة تناضل من أجل الاشتراكية الثورية كما كان الحال في روسيا 1917. وبالتالي فإن عملية تجاوز العلاقات الاقتصادية - الاجتماعية المتأخرة داخليًا وإنجاز التحرر الوطني من الإمبريالية، أصبح في صدارتها قوى متنوعة قوامها الأغلب من المثقفين أو الدولة، لتقوم بالدور الذي نسبته نظرية الثورة الدائمة لتروتسكي إلى الطبقة العاملة. ورغم تنوع النتائج السياسية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، كانت رأسمالية الدولة بهذه الدرجة أو تلك هي النتيجة السائدة.

ما الخطأ الذي حدث لنظرية الثورة الدائمة لتروتسكي؟

يمكن تلخيص العناصر الرئيسة لنظرية تروتسكي في ست نقاط:

1. إن البرجوازية التي تصل متأخرة إلى المشهد الرأسمالي مختلفة جوهريًا عن سابقاتها قبل قرن أو اثنين. إنها عاجزة عن تقديم حل ديمقراطي وثوري متماسك للمشكلات التي يفرضها الإقطاع والاضطهاد الاستعماري. إنها عاجزة عن الإجهاز صراحةً على الإقطاع، وإنجاز استقلال وطني حقيقي، وإرساء ديمقراطية سياسية حقيقية. لقد كفَّت عن أن تكون ثوريةً سواء في البلدان المتقدمة أو المتأخرة، إنها قوةٌ محافِظة تمامًا.
2. يقع الدور الثوري الحاسم على كاهل البروليتاريا، حتى وإن كانت حديثة العهد وصغيرة العدد.
3. سوف يتبع الفلاحون، العاجزون عن التحرك المستقل، المدن وعلى ضوء النقطتين الأولى والثانية، سوف يتبعون البروليتاريا الصناعية.
4. إن حلًا متماسكًا للمسألة الزراعية، والقضية الوطنية، وتحطيم العوائق الاجتماعية والإمبريالية التي تحول دون التقدم الاقتصادي السريع، سوف يستلزم تجاوز حدود الملكية الخاصة البرجوازية: " سوف تنضج الثورة الديمقراطية على الفور إلى ثورة اشتراكية، وبالتالي تصبح ثورة دائمة" (117).
5. من غير المعقول مواصلة الثورة الاشتراكية " ضمن الحدود الوطنية" ... وهكذا تصبح الثورة الاشتراكية ثورة دائمة بمعنى جديد واوسع للكلمة، إذ تصل إلى كمالها فقط في الانتصار

النهائي للمجتمع الجديد على ظهر كوكبنا بأكمله" (118). ومن الوهم الرجعي ضيّق الأفق محاولة وإرساء "الاشتراكية في بلد واحد".

6. نتيجةً لذلك، سوف تؤدي الثورة في البلدان المتأخرة إلى توترات وتشنجات في البلدان المتقدمة. بينما يُعَد الطابع المحافظ والجبان للبرجوازية متأخرة التطور(النقطة الأولى لتروتسكي) قانونًا مطلقًا، فإن الطابع الثوري للطبقة العاملة حديثة العهد (النقطة الثانية) لا هو مُطلَق ولا حتمي. وإن لم تكن الطبقة العاملة، في الحقيقة، ثورية، لن تتحقق النقاط 3 و4 و 5.

وبمجرد أن يوضع الطابع الثوري الحاسم للطبقة العاملة، وهو الركيزة الرئيسية لنظرية تروتسكي، موضع الشك، فإن البناء بأكمله يتهاوى. لم تتحقق نقطته الثالثة، إذ لا يمكن للفلاحين أن يتبعوا طبقة عاملة غير ثورية، وبالتالي لم تتحقق النقاط الأخرى ايضًا. لكن هذا لا يعني أن ما من شيء سيحدث على الإطلاق. فالمزيج من التطورات على المستويين الوطني والدولي تضع قوى الإنتاج في صراعٍ مع قيود الإقطاع والإمبريالية، وتتسع التمردات الفلاحية على نطاق أكبر وتتخذ أبعاد أعمق، وهناك ايضًا التحركات على المستوى الوطني من أجل مستوى معيشة أعلى وضد الدمار الاقتصادي الذي تجلبه الإمبريالية. والنتيجة كانت نوع من التحوُّل يتضمن عناصر في الثورة الدائمة، لكنه أيضًا ينحرف عنها على نحوٍ جذري. كانت هذه تسمى الثورة الدائمة المنحرفة، وهي نظرية قُدِّمَت لأول مرة في إطار أعم في العام 1963 (119).

إذا لم تكن الطبقتان الرئيستان في المجتمع الرأسمالي، الرأسماليون والعمال، تلعبان دورًا محوريًا -الأولى لأنها أصبحت قوةً محافظة والثانية لأنها انحرفت عن هدفها بواسطة الستالينية والاصلاحية- فكيف يمكن ان تحدث هذه العملية الكبرى؟ إن دفع قوى الإنتاج مع تمرد الفلاحين ليسا كافيين وحدهما لكسر نير الملكية الإقطاعية، والإمبريالية أربعة عوامل ساعدت في هذه العملية:

1. ضعف الإمبريالية العالمية نتيجة لتفاقم التناقضات بين القوتين العظميين، إذ شعرت كلٌ منهما بالشلل بسبب وجود القنبلة الهيدروجينية. وهذا بدوره حدَّ جزئيًا من قدرة هذه القوى على التدخل في العالم الثالث خوفًا من إشعال حربٍ في ما بينها.

2. الأهمية المتنامية للدولة في البلدان المتأخرة. إن واحدةً من خدع التاريخ أنه حين يواجه مجتمعٌ مهمةً تاريخية، وتغيب الطبقة التي من المفترض تقليديًا أن تنجزها، فإن مجموعة أخرى من الناس، المنظمين غالبًا كسلطة دولة، تتدخل لإتمامها. وفي مثل هذه الظروف، تضطلع سلطة الدولة بدورٍ مهم للغاية. إنها لا تعكس فقط، ولا حتى بالأساس، القاعدة الاقتصادية الوطنية التي نشأت عليها، بل العمليات الجارية في الاقتصاد العالمي خارج الحدود الوطنية.

3. تأثير الإصلاحية والستالينية في تصريف قوة الحركات العمالية في اتجاه مختلف عن الثورة الاشتراكية. في الكثير جدًا من الحالات تضع الأحزاب الشيوعية، أو حركات مشابهة ذات نفوذ في صفوف الطبقة العاملة، جهودها في التعاون مع -وتعزيز- قوى محلية تمثل مصالح طبقية أخرى.

4. الأهمية المتنامية للإنتلجنسيا كقائدة أو موحِّدة للأمة، وفي المقام الأول كطرفٍ يتلاعب بالجماهير. سوف تحتاج النقطة الأخيرة نظرةً فاحصةً بشكل خاص.

يتناسب الدور القيادي للإنتلجنسيا في حركة ثورية عكسيًا، وبصورة مباشرة مع التأخر العام -الاقتصادي والاجتماعي والثقافي- للجماهير التي نشأت من وسطها. من المثير للانتباه هنا أن

الحركة الشعبوية الروسية التي شدَّدت أكثر من أي حركة أخرى على الحاجة إلى تثوير العناصر الأكثر تأخرًا في المجتمع، أي الفلاحين، كانت هي أيضًا الجماعة التي وضعت رهانها الأكبر على المثقفين، أساتذة "التفكير النقدي".

أثبتت الإنتلجنسيا الثورية في البلدان الناهضة بعد الحرب أنها عنصرًا متماسكًا أكثر بكثير مما كانت في روسيا القيصرية. ومع الضعف الشديد للملكية الخاصة البرجوازية الذي يجعلها عاجزة عن تحويل الموقف، والعبء الذي لا يحتمل للإمبريالية، بدت رأسمالية الدولة هي الإجابة. وعبر إضعاف الإمبريالية، والأهمية المتزايدة لتخطيط الدولة، والعمل المنظم والملتزم للأحزاب الشيوعية، منح كل ذلك الإنتلجنسيا برنامجًا متماسكًا. وباعتبارها الفئة الوحيدة غير المهددة في المجتمع (لأنها ليست محصورة في دور طبقي خاص داخل علاقات الإنتاج)، كانت الإنتلجنسيا مصدر" النخبة الثورية المحترفة"، وعلى الفور ظهرت لتمثيل مصالح "الأمة" في مواجهة المصالح الفئوية والطبقية المتضاربة. وعلاوة على ذلك، كانت هي الفئة المجتمعية الأكثر تشبعًا بالثقافة القومية، بينما يفتقر الفلاحون والعمال إلى وقت الفراغ والتعليم لذلك.

كانت الإنتلجنسيا أيضًا حساسة إزاء التأخر التقني لبلادها. كان هؤلاء، وهم المنخرطون في عالم العلوم والتقنيات الحديثة للقرن العشرين، يخنقهم التأخر الذي عانت منه أوطانهم. وازداد هذا الشعور حدة بوباء" بطالة المثقفين" في هذه البلدان. وبالنظر إلى التأخر الاقتصادي العام، كان الأمل الوحيد لمعظم الطلاب هو الحصول على وظيفة حكومية، في حين لم يكن هناك ما يكفي من الوظائف لهم (120).

كانت الحياة الروحية للمثقفين في أزمة هي الأخرى. وفي ظل نظام متداع تتفكك فيه الأنماط التقليدية للحياة، شعر هؤلاء بانعدام الأمان وتحلُّل الجذور والافتقار إلى قيم راسخة. لقد فتح التحلُّل الثقافي الطريق أمام احتياج شديد الإلحاح لمنظومة جديدة، لابد أن تكون شاملة وحيوية، إذ كان عليها أن تملأ الفراغ الاجتماعي والروحي. هذا ما دفع الإنتلجنسيا لتبني القومية بحماسةٍ أقرب لأن تكون دينية.

قبل أن تحصل بلادهم على الحرية السياسية، وجد المثقفون أنفسهم تحت ضغط مزدوج، فهم أكثر تميزًا عن أغلبية شعوبهم، لكن ما يزالون خاضعين للحكام الأجانب. ويفسر هذا الترددات والتذبذبات التي صبغت دورهم في الحركات الوطنية، لقد ولَّدت مزاياهم شعورًا " بالذنب" إزاء الجماهير، وفي الوقت نفسه شعورًا بالانفصال عنهم والاستعلاء عليهم. كانت الإنتلجنسيا حريصة على الانتماء إلى الجماهير دون الذوبان فيهم، ودون التخلي عن كونها متمايزة عنهم وفوقهم. كانوا يبحثون عن حركة حيوية من شأنها أن توحِّد الأمة وتفتح أفاقًا جديدة رحبة أمامها لكن في الوقت نفسه تمنح السلطة للإنتلجنسيا نفسها.

كانوا شديدي الإيمان بالكفاءة، بما في ذلك الكفاءة في الهندسة الاجتماعية. كانوا يطمحون إلى إصلاح من أعلى، وآخر ما كانوا يأملونه هو أن يُسلَّم العالم الجديد لأنانيين مثلهم، لا أن يشهدوا النضال الثوري لشعب واع يسفر عن عالمٍ جديدٍ لنفسه، كانوا شديدي الاهتمام بالإجراءات التي يمكن أن تنتشل بلادهم من الركود والموات، لكن لم يكترثوا بالديمقراطية إلا بأقل القليل. لقد جسَّدوا الرغبة المحمومة في التصنيع، ومراكمة رأس المال والنهوض الوطني وكانت قوتهم تزداد مع ضعف الطبقات الأخرى وسلبيتها السياسية.

كل هذا جعل من رأسماليةً الدولة الشمولية هدفًا جذابًا للغاية للمثقفين. وبالفعل كان هؤلاء هم رافعي لواء " الشيوعية" في البلدان الناشئة. كتب أحد المتخصصين في شؤون أمريكا اللاتينية يقول: "لاقت الشيوعية قبولًا جبارًا بين الطلاب والطبقات الوسطى في أمريكا اللاتينية"(121) وفي الهند، في مؤتمر الحزب الشيوعي المنعقد في أرميتسار، مارس وابريل 1958، كان حوالي

67% من المندوبين من طبقات أخرى غير البروليتاريا والفلاحين (طبقة وسطى، وطبقات مالكة للأرض، وتجار صغار). و72% كانوا حاملين لشهادات تعليمية" (122). وفي 1943 كان 16% من إجمالي أعضاء الحزب من المحترفين بدوامٍ كامل (123).

الثورة الدائمة المنحرفة

في العالم الثالث طرحت نظرية تروتسكي أن القوة الدافعة للتطور الاجتماعي سوف تؤدي إلى الثورة الدائمة ونضال العمال من أجل الاشتراكية. لكن في ظل غياب العامل الذاتي، أي النشاط البروليتاري والقيادة البروليتارية، يمكن أن تتبلور النتيجة في قيادةٍ مختلفة وهدفٍ مختلف -رأسمالية الدولة. وباستخدام ما أثبت صحةً أكيدة في نظرية تروتسكي (الطابع المحافظ للبرجوازية)، مع ما طرأ جديدًا (بشأن النشاط الذاتي للبروليتاريا)، يمكن التوصُّل إلى تنويع نطلق عليه، في ظل غياب أي تسمية أفضل،" الثورة الدائمة المنحرفة نحو رأسمالية الدولة". بيد أن الموضوع المركزي لنظرية تروتسكي يظل صائبًا أكثر من ذي قبل بما لا يقاس: أن البروليتاريا لابد أن تواصل نضالها الثوري حتى الانتصار على الصعيد العالمي. وبدون تحقيق هذا الهدف، لن تتمكن من انتزاع الحرية.

المراجع

99. RC North Kuomintang and Chinese Communist Elites (Stanford, 1962), p. 32

100. H.R. Isaacs, The Tragedy of the Chinese Revolution (London, 1938), p. 333.

101. Ibid., p. 394.

102. World News and Views, 22 April 1939.

103. S. Gelder, The Chinese Communists (London, 1946), p. 167.

104. See Communist Manifesto published in Chongqing, 23 November 1938, reported in the New York Times, 24 November 1938

105. H.R. Isaacs, op. cit., p. 456.

106. New China News Agency, 11 January 1949

107. Ibid. 3 May 1949.

108. New York Times, 25 May 1949.

109. South China Morning Post, 17 October 1949.

110. C.Wright Mills, Listen Yankee (New York, 1960), p. 47.

111. P.A. Baran, Reflections on the Cuban Revolution (New York, 1961), p. 17.

112. The Communist Party of Cuba, the People's Socialist Party, had a lot to live down. It supported Batista's rule between 1939 and 1946. It participated in Batista's first cabinet with two ministers. In 1944, the Communist paper Hoy addressed Batista as the "Idol of a people, the great man of our national policy, the man who armates bourgeois adventurer. As stated above, the Communists did not hold the sacred ideals of a new Cuba. Castro was declared a petty collaborator in the April 1958 strike. As late

as June 28, 1958, they were timidly advocating "clean democratic elections" to get rid of Batista. See P.A. Baran, op. cit.

113. Speech by Castro of December 1, 1961, El Mundo, La Habana, December 22, 1961.

114. Che Guevara, Cuba: Exceptional Case?, Monthly Review (New York), July-August 1961, p. 59.

115. T. Draper, Castro's Cuba: A Revolution Betrayed?, Encounter (London), March 1961

116. Che Guevara, op. cit., p. 63.

117. L. Trotsky, The Permanent Revolution (New York, 1978), p. 278.

118. Ibid., p. 279.

119. T. Cliff, Deflected Permanent Revolution, first published in International Socialism 12 (first series), Spring 1963

120. Thus, for instance, a survey conducted in India showed that about 25 percent of the students who received their Master's degrees from Lucknow University in arts, science, commerce, and law between 1949 and 1953 were still unemployed in 1957. The survey also reported that about 47 percent of the liberal arts students, 51.4 percent of the science students, 7 percent of the commerce students, and 85.7 percent of the education students said they went to university to obtain the necessary qualifications for government service. About 51 percent of the degree holders concluded that university education was a "waste of time." (M. Weiner, Party Politics in India (Princeton, 1957), pp. 8-10.)

121. V. Alba, The Middle Class Revolution, New Politics (New York), Winter 1962, p. 71

122. G.D. Overstreet and M. Windmiller, Communism in India (Berkeley and Los Angeles, 1959), p. 540.

123. Ibid., p. 358

الفصل الخامس

الإرث

بدأ هذا الكتيب بوضع توقعات تروتسكي حول المجريات العالمية بعد الحرب العالمية الثانية جنبًا إلى جنب مع الأوضاع القائمة بالفعل. وبعد ذلك، أخذ الكتاب يصف كيف أغمض التروتسكيون أعينهم عن الحقائق بينما ظلوا مخلصين لكلمات تروتسكي، وهذا ما جعلهم ينحرفون تمامًا عن روحه. لعل تروتسكي كان ليشير إلى نفسه قائلًا: "تمخض الجبل فولد فأرًا". لماذا حدث ذلك؟ لماذا صار ماندل وبابلو وغيرهما من القادة التروتسكيين، الذين كانوا جادين للغاية ولم يكونوا أغبياء على الإطلاق، يتصرفون بهذا الغباء ويعيشون في عالم خيالي بالكامل هكذا؛ كان السبب هو أن التروتسكيين، على مدار سنوات الردة الظلامية – النازية والستالينية – وجدوا أنفسهم معزولين تمامًا دون موطئ قدم في أوساط الطبقة العاملة. وبعد فترة طويلة كهذه في قلب الصحراء، استسلم هؤلاء، وهم العطشى إلى الماء، إلى الضلالات، أمام سرابات من بساتين خضراء وبحيرات عذبة.

ولقد بذل التيار الاشتراكي الأممي جهوده، من خلال الإخلاص لتعاليم ماركس ولينين ولوكسمبورج وتروتسكي مع فهم الأوضاع القائمة بالفعل في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لتطوير ثلاث نظريات: تعريف روسيا كنظام رأسمالية دولة ما يفسر استقرارها الطويل وانهيارها النهائي، والرخاء الطويل للرأسمالية الغربية المتجذرة في اقتصاد التسلُّح الدائم لكن الذي يتضمن أيضًا بذور الأزمات المستقبلية، وتفسير انتصارات ماو وكاسترو من عدسة الثورة الدائمة المنحرفة.

هل كانت هناك في العالم الحقيقي روابط عملية تعني أن هناك اتصالًا بين هذه النظريات الثلاث؟ بالطبع كانت هذه الروابط موجودة. كانت قوة وبقاء النظام الستاليني في روسيا هما مفتاح الطريق أمام المسارين الآخرين.

اضطلع التأثير الستاليني في المقام الأول بدور حاسم في صنع التوترات الاجتماعية والسياسية العميقة في أواخر الحرب العالمية الثانية من التحول (في ثورات بروليتارية، كانت التوترات الاجتماعية في القارة الأوروبية أعمق وأكثر حدة بكثير آنذاك مما كانت في أعقاب الحرب العالمية الأولى، تلك الفترة التي شهدت ثورات في روسيا وألمانيا والنمسا والمجر، وحالات شبه ثورية في عدد آخر من البلدان. وإذا لم تجرِ الأمور على هذا النحو في 1945، فذلك كان بسبب الأحزاب الشيوعية، باستخدام الهالة الراديكالية المرسومة حول رؤوسهم، تمكن القادة الستالينيون من الاضطلاع بدور مهم في عرقلة المد الثوري الصاعد والدفاع عن الرأسمالية.

تبرز أمثلة فرنسا وإيطاليا وألمانيا الفرص التي أُهدرت في أغسطس 1949، كانت حركة "المقاومة"، بقيادة الحزب الشيوعي، هي التي حررت باريس من القوات النازية، ووقعت السيطرة الكاملة على المدينة في أيديها. لنقارن الشيوعيين الآن بالجماعات السياسية المنافسة لهم. يوضح جابرييل كولكو في كتابه "سياسات الحرب" أن "جماعات المقاومة التي كانت جولية (نسبة إلى تشارلز دي جول) أيديولوجيًا ظلت دائمًا في أقلية صغيرة، وفي الكثير من المناطق الرئيسة في فرنسا كانوا غائبين تمامًا" (124). الحزب الاشتراكي أيضًا كان يفتقر بالمثل إلى التأييد الشعبي:

"كان الاشتراكيون هم حزب الجمهورية الثالثة بامتياز، وأسفر تفانيهم الشديد من أجل البقاء في السياسة، حتى بعد فيتشي، في نهاية المطاف عن طرد الحزب ثلثي أعضائه في الجمعية الوطنية

لتواطؤهم وتعاونهم مع العدو. وبعد العام 1941، اختفى الحزب الاشتراكي حرفيًا، ولم يبدأ تدريجيًا في إعادة بناء صفوفه إلا في العام 1944" (125).

كان من شأن ذلك أن أخلى الساحة أمام الحزب الشيوعي: "هيمن الشيوعيون على المنظمات الأكبر لحركة المقاومة" (126). ويصف إيان بيرتشال الوضع في فرنسا آنذاك على النحو التالي:

"ترك تحرير فرنسا من الاحتلال النازي في النصف الثاني من 1944 البلد في حالة من الاضطراب. في بادئ الأمر، لم تتمتع الحكومة المركزية إلا بقدر ضئيل من السيطرة على الموقف. وفي الكثير من البلدان والمدن نشأت لجان تحرير. وفي مارسيليا دشنت السلطات المحلية برنامجًا للملكية الجماعية المحلية دون حتى استشارة باريس. قامت المحاكم الشعبية وأُعدم نحو 11 ألفًا من المتواطئين مع العدو رميًا بالرصاص".

كانت لجان التحرير واقعة في معظمها تحت سيطرة الحزب الشيوعي الفرنسي، فيما كانت الحكومة خائرة القوى إلى درجة عجزها عن التدخل، وأخذ وزير الداخلية يناشد اللجان سُدى بأن تكف عن العمل ذاتيًا باستقلالٍ عن الحكومة.

كان تدخل موريس توريز، قائد الحزب الشيوعي، هو الذي كبح جماح اللجان. لقد أصر على أن لجان التحرير المحلية لابد تضع نفسها محل الإدارات المحلية، تمامًا مثلما لا يضع المجلس الوطني للمقاومة نفسه محل الحكومة" (127).

كان توريز هو الذي أصدر نداء "شرطة واحدة، جيش واحد، دولة واحدة" لدى عودته من موسكو إلى فرنسا. وهكذا نُزع سلاح المقاومة. كتب كولكو:

"سيطر توريز على القيادة القديمة والمناضلة الملتفة حول أندريه مارتي وتشارلز تيلون، الذين طردهما في النهاية. لقد حظر الإضرابات، وطالب العمال بالمزيد من العمل، وشرع في حل منظمات المقاومة. أخضع توريز كل هدف اجتماعي لكسب الحرب "ليست مهمة لجان التحرير هي الإدارة". هذا ما قاله للجنة المركزية للحزب في يناير 1945. وأضاف: "إن مهمتهم هي مساعدة أولئك الذين يديرون أعلى اللجان في المقام الأول أن تعبئ الجماهير وتنظمهم لتحقيق أقصى جهد حربي ولدعم الحكومة الانتقالية في تطبيق البرنامج الذي أرسته المقاومة".

باختصار، في اللحظة الحرجة في تاريخ الرأسمالية الفرنسية، رفض اليسار أن يتحرك ضدها. لم يكل توريز من تكرار أن "وحدة الأمة هو الأمر الحاسم"... ساعد الحزب في نزع سلاح المقاومة، وأعاد الحياة إلى اقتصاد يحتضر، وأرسى استقرارًا كافيًا ليمنح النظام القديم قبلة الحياة" (128).

أما في إيطاليا، فكانت الموجة الثورية أعلى. يكتب بيير برو: "في إيطاليا، كانت الحركة العمالية – وليس من المفاجئ أن تعرف أنها بدأت في مصنع فيات – هي التي هزت الأرض تحت أقدام النظام الفاشي وحفرت قبر بينيتو موسوليني" (129).

تحول الإضراب في مصنع فيات العملاق إلى إضراب عام أسقط النظام في اليوم التالي. وبعد مرور عام لاحق: "في مارس 1944، انتشر احتجاج جديد، وحتى أكثر وأقوى تأثيرًا، عبر أرجاء إيطاليا المحتلة. وهذه المرة صارت شعارات المضربين سياسية بشكل أكبر، إذ طالبوا بالسلام الفوري وإنهاء إنتاج السلاح من أجل ألمانيا. تجاوزت الأعداد المشاركة حتى أكثر التوقعات تفاؤلًا،

إذ خرج 300 ألف عامل في ميلان وحدها. وفي المدينة نفسها، أضرب عمال الترام في 1 مارس ولم يتراجعوا حتى يومي 4 و5 مارس إثر حملة إرهاب ضدهم.

تفشى الإضراب متجاوزًا المثلث الصناعي حتى وصل إلى مصانع الغزل في فينيتو، وبولونيا وفلورنسا في وسط إيطاليا. كانت النساء والعمال ذوو الأجور المنخفضة في صدارة التحريض. وفي وقت ما من الأسبوع الأول في مارس، كان مئات الآلاف من العمال قد أوقفوا العمال في المصانع" (130).

تصاعد النضال الصناعي والسياسي والمسلح للطبقة العاملة الإيطالية بلا هوادة، إلى أن صارت المناطق العمالية في تورين بحلول العام 1945 مناطق محظورة فعليًا على الفاشيين والألمان (131). وفي النهاية:

"بحلول 1 مايو، أصبح كل شماليً إيطاليا حرًا. لقى الطابع الشعبي والانتفاضي للتحرير، الذي ترك انطباعًا غائرًا في ذكريات المشاركين فيه، ترحيبًا واسعًا في كل أرجاء إيطاليا. في بعض المناطق، كان هناك قلق حاد. جرت حالة مروعة من تصفية الحسابات، إذ أُعدم ما يربو إلى 12 أو حتى 15 ألف شخص في أعقاب التحرير مباشرة. أمَل أرباب العمل والمصانع في الشمال أن تنتقل السلطة بسهولة ودون متاعب من الفاشيين إلى السلطات الأنجلو – أمريكية. في المقابل، وجدوا مصانعهم محتلة، والعمال مسلحين، وانتظروا فترة من 10 أيام بين اندلاع الانتفاضة ووصول الحلفاء. وبعض من أولئك الأكثر تواطؤًا لم يجرؤوا على الانتظار وفروا إلى سويسرا. وعلى مدار الأشهر القليلة التالية، ظل الخوف من ثورة اجتماعية وشيكة قويًا للغاية في الدوائر الرأسمالية" (132).

إذا كانت هذه الثورة لم تندلع فعليًا، لكان ذلك بسبب السيطرة التي مارسها الحزب الشيوعي الإيطالي. يكتب برو:

"أجرى الحزب الشيوعي الإيطالي – ذلك القطاع من الأممية الشيوعية الواقع تحت هيمنة موسكو – اتصالات مع الوجهاء، والفاشيين المرتدين، والمارشالات، وأمراء الكنيسة، ليقترح عليهم مساومة تقضي بحمايتهم جميعًا من ضغط الشارع في مقابل وزارة حكومية، وبالتالي الاعتراف الرسمي بالوكالة الإيطالية في موسكو" (133).

مثل توريز في فرنسا، كان هناك دور مركزي لعبه توجلياتي، القيادي الشيوعي الإيطالي، الذي عاد من فترة طويلة إقامة في موسكو، يكتب جينسبورج:

"بعد عودته إلى ساليرنو، شرح توجلياتي لرفاقه، وسط بعض الذهول وبعض المعارضة، الاستراتيجية التي سعى بأن يتبناها الحزب في المستقبل القريب. قال إن على الشيوعيين أن يتخلوا عن عدائهم الصريح للمَلَكية. في المقابل لابد أن يسعوا إلى إقناع القوى المناهضة للفاشية أن تنضم إلى الحكومة المَلَكية، التي كانت آنذاك تسيطر على كل إيطاليا جنوب ساليرنو. جادل توجلياتي أن الانتقال إلى الحكومة كان هو الخطوة الأولى لتحقيق الهدف الطاغي على تلك الفترة، ألا وهو الوحدة الوطنية في مواجهة النازيين والفاشيين. ولابد أن يكون الهدف الأول للشيوعيين هو إيطاليا وليس الثورة الاشتراكية.

أصَّر توجلياتي على أن الوحدة التي تبدت في سنوات الحرب، لابد قدر الإمكان أن تسيطر خلال فترة إعادة البناء. وهذا التحالف الكبير لم يكن عليه أن يضم الاشتراكيين فحسب، بل أيضًا

الديمقراطيين المسيحيين. وفي خطبة ألقاها في روما، يوليو 1944، وصف حزب الديمقراطيين المسيحيين بأنه يتضمن في صفوفه جماهير من العمال والفلاحين والمثقفين والشباب، الذين يشاركونا طموحاتنا بالأساس، لأنهم مثلنا يريدون أن تصبح إيطاليا ديمقراطية ومتقدمة" (134).

وفي أبريل 1944، ألحَّ توجلياتي على أحزاب لجنة التحرير الوطني بأن تقسم الولاء للملك وأن تنضم إلى حكومة المارشال بادوجليو. كان ذلك هو رئيس أركان الجيش في ظل موسوليني وقائد القوات الإيطالية التي غزت أبيسينيا في 1935. حتى أن توجلياتي صار واحدًا من وزراء بادوجليو! (135).

وفي ألمانيا، كان الفضاء الثوري أصعب مما في ألمانيا وإيطاليا، لكن حتى هنا كانت هناك فرصة غير مدرَكة للثورة. صحيح أن القمع النازي جعل المقاومة في وجه الرايخ الثالث شديدة الصعوبة، لكن ذلك لم يكن إلا طرفًا واحدًا من المعادلة. كانت فرصة النضال والمقاومة تخضع لتقويض منهجي من داخل معسكر مناهضة النازية. كانت القيادة السياسية الكارثية للحزب الاشتراكي الديمقراطي الإصلاحي، وللحزب الشيوعي في المقام الأول تحت الهيمنة الستالينية، قد تركت العمال الألمان في حالة ارتباك في الوقت الذي سُمح فيه لهتلر بالمجيء إلى السلطة دون أن يُرفع إصبع ضده.

لقد حطم اتفاق ستالين – هتلر في 1939 عزيمة الشيوعيين الألمان وأرواحهم، في حين أن هؤلاء هم الذين شكلوا المقاومة الجماهيرية الوحيدة ضد النازية. إحدى الإشارات إلى ذلك كانت انخفاض أعداد المنشورات السرية التي صادرها الجستابو من 15,922 في 1939 إلى 1,277 فقط في 1940.

حتى حين كانت الحرب في أوجها، بدت تكتيكات الحلفاء مصممة من أجل تثبيط الثورة ضد الرايخ الثالث، بل أيضًا لتحفيز الولاء له. وفي الشرق، زعم ستالين أنه يخوض "الحرب الوطنية العظمى"، وتحول العدو من النظام النازي إلى كل الألمان. وقوضت الدعاية الروسية المعادلة للألمان، أي عمليًا، تطور حركة مقاومة في وجه النازيين. وفي كتاباته في الصحف الروسية، كرر إيليا إيرنبورج مرارًا وتكرارًا عبارة "الألماني الجيد هو الألماني الميت". أتذكر مقالًا قصيرًا كتبه، واصفًا فيه كيف جندي ألماني يديه لأعلى مستسلمًا أمام جندي روسي، وقال: "أنا ابن حداد"، فماذا كان رد فعل الجندي الروسي؟ كتب إيرنبورج:

"قال الجندي الروسي: أنت ألماني ومسئول عن جرائم الألمان. ثم أغمد حربة بندقيته في صدر الجندي الألماني".

لقد أنهى الجنود الألمان الحرب العالمية الأولى بالثورة على القيصر، لكن في ظل ظروف الحرب العالمية الثانية، لم تفلح مثل هذه الثورة، إذ كما طرح أحد الجنود الألمان: "حاشا لله أن نخسر الحرب. إذا نزل علينا الانتقام، ستصير حياتنا بالغة السوء".

لكن بذور الثورة كانت ما تزال موجودة. مع نهاية الحرب، رُفِعَ العبء الثقيل للقمع من على كاهل العمال الألمان، ومُنِحوا بذلك فرصة حقيقية للتعبير عن أنفسهم. ما حدث تاليًا كان مذهلًا. اجتاحت حركة عملاقة من اللجان المناهضة للفاشية أرجاء المدن الألمانية كلما تحررت منطقة جديدة من النازية. كانت هناك أكثر من 500 لجنة من هذه اللجان، التي كان التركيب العمالي طاغيًا عليها تمامًا. ولوقت قصير، بين إطاحة النظام النازي وإعادة فرض "النظام" على يد قوات التحالف

الغازية (روسيا في الشرق وبريطانيا والولايات المتحدة في الغرب)، صار العمال الألمان أحرارًا بمعنيين مختلفين، أو بالأحرى بمعنى مزدوج. فلم يتلاش الاستبداد النازي فحسب، بل كان حكم الجيستابو من جانب آخر قد بدد مؤقتًا التأثير الجاثم للقادة الاشتراكيين الدميقراطيين الإصلاحيين والحزب الشيوعي الستاليني على السواء.

تنامت لجان مناهضة الفاشية على نحوٍ متفجِّر. في لايبزج (في شرق ألمانيا)، كانت هناك 38 لجنة محلية تضم 4500 ناشط و150 ألف من المناصرين. ورغم التشرذم الذي تسبب فيه دمار الحرب (على سبيل المثال، انخفض السكان من 700 ألف إلى 500 ألف)، خرج إلى الشارع 100 ألف شخص في مظاهرات الأول من مايو 1945. وفي بريمن (في غرب ألمانيا)، التي كانت 55% من منازلها غير مأهولة وقد فرَّ منها ثلث كثافتها السكانية، كانت هناك 14 لجنة محلية تضم 4265 ناشطًا، وبعد أسبوعين صار العدد 6495. نشأت الكثير من هذه اللجان في مواقع العمل. وفي منطقة الدور، بعد فترة وجيزة من التحرير، نشأت رابطة من ممثلي مواقع العمل تضمنت 360 مندوبًا من 56 مصنفًا ومشروعات أخرى كثيرة.

كانت تلك اللجان عازمةً على اجتثاث النازية. اندلعت الإضرابات للمطالبة بالتطهير من النشطاء النازيين. وفي بيرمن وغيرها من المدن، استولى العمال على مباني ومنشأت الاتحاد النازي، جبهة العمل الألمانية. عملت اللجان على إيواء السجناء العائدين من معسكرات الاعتقال في المنازل المهجورة للنشطاء النازيين، والأسوأ صيتًا من هؤلاء النازيين سلمتهم اللجان إلى السلطات. تمادت شتوتجارت إلى أبعد من ذلك وأنشأت "محاكم ثورية" خاصة بها.

كان هناك وعي وإدراك حقيقي بأن الطريقة الوحيدة التي ستمحي النازية حقًا وإلى الأبد هي أن يقوم العمال بذلك بأنفسهم. دعا عمال المناجم في بوخوم إلى إضراب سياسي عام ورفعوا شعار "يحيا الجيش الأحمر"، في إشارة ليس إلى القوات السوفييتية، بل إلى القوات المتمردة في الثورة الألمانية 1918 – 1923. وقُدِّمَت رؤيةٌ مفادها أنه "في الدولة المستقبلية لن يكون هناك أرباب عمل كما في السابق. لابد أن ندبر هذا الأمر ونعمل في الشركات كما لو أنها شركاتنا". في بعض المناطق، استولى العمال على المصانع وفرَّت مجالس الإدارة هاربةً. أنشأت لجان مناهضة الفاشية ميليشياتها المصنعية ووضعت مرشحيها مكان قادة الشرطة والعُمَد. ووُصِفَت الأوضاع في شتوتجارت وهانوفر بأنها "سلطة مزدوجة"، إذ كانت اللجان تنشئ قواتها الشرطية الخاصة، وانتزعت الكثير من المناصب المحلية النافذة، وبدأت في إدارة خدمات حيوية مثل توفير الإمدادات الغذائية.

يستحق تقريرٌ من مسئول أمريكي، كان شاهد عيان على الأحداث، الاقتباس منه هنا اقتباسًا مُطوَّلًا:

"في مناطق بعيدة كل البعد عن بعضها، وتحمل أسماء مختلفة، ويبدو واضحًا أن ما من اتصال في ما بينها، نهضت حركات الجبهة المناهضة للنازية مباشرة في أعقاب سقوط الحكومة النازية. ورغم غياب أي اتصال بين هذه المجموعات وبعضها، فقد أظهرت تشابهًا ملحوظًا في طريقة تأسيسها وفي برنامجها. ويبدو أن مبادرة إنشاء هذه المجموعات جاءت في كل حالة من جانب أولئك الذيك كانوا نشطين خلال الفترة النازية وبشكل أو بآخر كانوا من قبل على صلة ببعضهم... إدانة النازيين، والجهود لمنع أي حركة نازية سرية وغير شرعية، ونزع النازية من السلطات المحلية والصناعات الخاصة، وتحسين الإسكان ومراقبة الإمدادات الغذائية، هذه هي القضايا

المركزية التي تشغل المنظمات المنشأة حديثًا... لعل الاستنتاج بالتالي مُبرر بأن هذه المجموعات تمثل الاتحاد العضوي لقوى المقاومة ضد النازية، التي كانت ضعيفة طيلة الفترة التي ظل فيها نظام الإرهاب قائمًا".

استطرد التقرير بعد ذلك لتبيان أنشطة اليسار، الذي شدد على استئصال كل بقايا النازية كشرط ضروري من أجل تدشين بداية جديدة، وأيضًا اليمين، الذي "ركَّز على محاولة الحفاظ على أي شيئ قد ما يزال مفيدًا من بين أنقاض نظام هتلر.

للأسف لم تستمر لجان مناهضة النازية في أي منطقة لأكثر من أسابيع قليلة، لأنها لم تلق معارضة باطشة من قوات الاحتلال فحسب (بما في ذلك الجيش الروسي)؛ بل أيضًا من الستالينيين في أوساط الحركة العمالية. وبمجرد أن كسبت القوات المحتلة اليد العليا في كل منطقة محلية، كانت تحظر هذه اللجان. وينطبق هذا على القسم الشرقي الواقع تحت السيطرة الروسية مثلما ينطبق على نظيره الغربي. حُظرت اللجان وانحلت بتواطؤ من كلا الحزبين العماليين. بعد الاتفاقية المنعقدة في يالطا، وافق الحزب الشيوعي الستاليني على منح الحلفاء الغربيين كامل الحق في السيطرة على مجال نفوذهم وأنهم لن يتسامحوا مع أي تحرك مستقل في الجانب الشرقي أيضًا. وفي الغرب، لم يكن الحزب الاشتراكي الديمقراطي الإصلاحي مهتمًا على الإطلاق بتحفيز ثورة، لذا فإن الفترة التي تناولناها هنا كانت وجيزة – فقط أسابيع قليلة في كل منطقة في ربيع 1945 – غير أن هذا الأسابيع أظهرت أن الطريق إلى سلطة الطبقة العاملة كان مسدودًا بفعل الستالينية بشكل كبير، سواء من أعلى أو من أسفل (136)

المراجع

124. G. Kolko, The Politics of War (New York, 1968), p. 77
125. Ibid., p.77.
126. Ibid., p.78.
127. I. Birchall, Bailing out the System (London, 1986), pp.39-40.
128. G. Kolko, op. cit., p.95.
129. P. Broué, The Italian Communist Party, the War and the Revolution, Revolutionary History, Spring 1995, p.111.
130. P. Ginsburg, A History of Contemporary Italy (London, 1990) p.22.
131. Ibid., p.64.
132. Ibid., p.68
133. P. Broué, op. cit., p. 112.
134. Ibid., p. 52.
135. P. Ginsburg, op. cit., pp. 42-43.
136. This section on Germany is based upon part of the forthcoming book by Donny Gluckstein, Barbarism: Nazi Counter-Revolution, Capitalism and the Working Class (London, 1999). [Actually published with the title The Nazis, Capitalism and the Working Class - D.S.]

الفصل السادس

استنتاج

لو لم يكن النظام الستاليني قد نجا من الحرب، مثلما تنبأ تروتسكي خطأً، بالطبع لما كانت الأحزاب الستالينية في فرنسا وإيطاليا لتحظى بكل تلك القوة لحفظ النظام الرأسمالي في هذين البلدين. وبالمثل لما كانت الطبقة العاملة الألمانية قد صارت مشلولة هكذا في أعقاب سقوط هتلر.

إن نجاة رأسمالية الدولة بدورها إلى نجاة الرأسمالية الغربية، إذ كان من مصلحة كليهما تجنب الثورة. لكن هذا النظام هو نظام الأخوة الأعداء، وحلف الحرب بالأمس القريب سرعان منخرط في سباق تسلُّح باهظ الكلفة -الحرب الباردة. كانت تلك هي القاعدة التي قام عليها اقتصاد التسلُّح الدائم في الغرب.

أما الارتباط بين وجود النظام الستاليني في روسيا والثورة الدائمة المنحرفة في الصين وكوبا، فهو ارتباطٌ أكثر وضوحًا. كانت قوة روسيا هي التي ألهمت جيوش ماو لمقاتلة الإمبريالية اليابانية لسنواتٍ طوال، وأيضًا ضد حزب الكومنتانغ بقيادة تشانغ كاي تشيك. وكان نموذج التصنيع القوي والسريع لروسيا المتأخرة في ظل ستالين هو الذي ألهم الأحزاب الستالينية والحكومات الناشئة على امتداد العالم الثالث، وصار بالنسبة لهم جديرًا بأن يحتذى به. وكانت السياسة الستالينية التي تقضي بالتحالف مع القوى المحلية الداعمة للرأسمالية تعني أن الإمبريالية لم تسقط على يد ثورات عمالية. كانت الإمبريالية قادرة مرارًا على سحب نفسها سياسيًا من المستعمرات دون أن تضطر للتخلي عن معاقلها الاقتصادية. وأينما أُتبِعت سياسات رأسمالية الدولة، عُقدَت التحالفات مع الكتلة الروسية، لكن أحوال العمال ظل فيها الاستغلال والخضوع للحكم الرأسمالي قائمًا.

وهكذا فإنه بمجرد أن توقُّع تروتسكي بشأن مصير النظام الستاليني في روسيا لم يتحقق، فشلت بقية توقعاته -عن التطورات في البلدان الرأسمالية المتقدمة وكذلك في البلدان المتأخرة- في تحقق هي الأخرى على أرض الواقع.

يشكل هذا الثلاثي -رأسمالية الدولة، واقتصاد التسلُّح الدائم، والثورة الدائمة المنحرفة- وحدةً واحدة، كليةً واحدة، لفهم التغيرات التي طرأت على أوضاع وحياة البشر بعد الحرب العالمية الثانية. إن هذا الثلاثي يُعد توكيدًا للتروتسكية بشكلٍ عام، ونفيًا لها بشكلٍ جزئي. لابد للماركسية، كنظرية حية، أن تستمر كما هي، وأن تتغير في نفس الآن. غرة أن هذا الثلاثي النظري لم يُنشَأ كوحدة واحدة، ولم يطرأ على الوجود في غمضة عين. لقد كان نتيجة تفحُّص طويل الأمد للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في أقسام العالم الثلاثة -روسيا وأوروبا الشرقية، والبلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة، والعالم الثالث. تقاطعات المسارات البحثية مع بعضها مرارًا وتكرارًا. لكن فقط في نهاية هذه العملية تبدَّت العلاقات المتبادلة بين مجالات البحث المختلفة. فقط من فوق قمة الجبل يمكن للمرء أن يرى العلاقة بين المسارات المختلفة المُصممَة للوصول إلى هذه القمة، ومن هذه النقطة، ومن هذا الموضع تحول التحليل إلى تركيب، وتجلَّى الديالكتيك الماركسي منتصرًا.

إن فهم التغيرات الحقيقية في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي السياسي في العالم، بكل التفاوت التي تمزقه، يجعل من الممكن استيعاب الاحتمالات الحقيقية والواقعية والملموسة أمام الثوريين لأن يضعوا أنفسهم في عملية التغيير.

لم يعد النظام الستاليني قائمًا اليوم في روسيا وأوروبا الشرقية. ولم تعد الرأسمالية العالمية مدفوعة إلى الأمام باقتصاد التسلُّح الدائم. تم التخلي عن طريق رأسمالية الدولة نحو النمو الاقتصادي في العالم الثالث، إذا أدى الاندماج الاقتصادي العالمي الأوثق إلى تضيق مساحة المناورة المتاحة أمام الطبقات الحاكمة المحلية أو الجماعات التي تطمح للاضطلاع بهذا الدور. وعبر العالم أجمع -الغرب والشرق وفي البلدان النامية- سارة ملايين من العاطلين الفقراء يعيشون جنبًا إلى جنب مع عددٍ متزايد من أصحاب المليارات.

قد يبدو أن الثلاثي النظري -تعريف روسيا بأنها رأسمالية دولة، واقتصاد التسلُّح الدائم كتفسيرٍ للرخاء الاقتصادي ما بعد الحرب في البلدان الرأسمالية المتقدمة، الثورة الدائمة المنحرفة كتفسير لنجاح المادية في العالم الثالث- قد عفا عليه الزمن بالنسبة لماركسيي اليوم. لكن الأمر ليس كذلك.

غالبًا ما تبقى الأفكار لفترةٍ طويلة من الوقت بعد اختفاء الظروف المادية التي ولَّدتها، مثلما يستمر اهتزاز المياه بسبب إلقاء حجر فيه حتى بعد التوقف الحجر عن الحركة. وهكذا أيضًا تظل الأوهام حول النظام الستاليني باقية بين المناصرين والخصوم البرجوازيين على السواء. مازال فكرة أن ملكية الدولة للصناعة والتخطيط الاقتصادي المركزي، حتى بدون ديمقراطية عمالية، تساوي الاشتراكية، حيةً تُرزَق.

كان التشغيل الكامل أو شبه الكامل الذي أعقب اندلاع الحرب العالمية الثانية هو الذي عزَّز جاذبية الكينيزية. ونظرية اقتصاد التسلُّح الدائم هي البديل الماركسي الجاد والوحيد عن الكينيزية الذي يفسر الوضع في ذلك الوقت. ومازال الكينيزية حية هي الأخرى، وتُقدَّم اليوم باعتبارها البديل الاقتصادي عن السوق الحرة. وما تزال الأفكار المادية تتمتع الجاذبية إلى حد ما لبعض الناس، بالأخص في العالم الثالث. وما تزال صورة تشي جيفارا لها صدى عظيم في أمريكا اللاتينية. وفكرة أن الطبقة العاملة المنظمة ذاتيًا في نضال من أجل الاشتراكية بقيادة ماركسيين ثوريين هي وحدها القادرة على تحقيق الثورة ليست حاضرةً على نطاقٍ واسع في حركات التحرر الوطني.

هناك سبب آخر وراء ضرورة دراسة النظريات الثلاث التي نعرضها هنا. يتعلق هذا السبب بطبيعة واستمرارية التراث الماركسي. وكما طرح تروتسكي، فإن الحزب الثوري هو ذاكرة الطبقة العاملة. قبل مقتل تروتسكي، كانت هذه الذاكرة، أي الاستمرارية الفعلية للحركة، تمثلها جمهرةٌ كبيرة من الأفراد. ويمكن استيضاح ذلك بشكلٍ ملموس.

تألفت الأممية الأولى من منظماتٍ كبيرة نسبيًا، ورغم انقطاع استمر عقدين من الزمن بين نهاية الأممية الأولى وتأسيس الأممية الثانية، انضم آلاف المناضلين الذين كانوا في السابق أعضاء في الأممية الأولى إلى الثانية. ونشأت الأممية الثالثة (الأممية الشيوعية أو الكومنترن) نتيجة انشقاقات كبرى في الأممية الثانية. صوَّت الحزب الاشتراكي الإيطالي، في مؤتمر في بولونيا 1919، لصالح الانضمام للأممية الشيوعية، مضيفا إليها نحو 300 ألف عضو. وفي ألمانيا، قرَّر الحزب الاشتراكي الديمقراطي المستقل، الذي نشق في العام 1917 من الحزب الاشتراكي الديمقراطي، الانضمام أيضًا للأممية الشيوعية، مضيفًا إليها 300 ألف آخرين. وفي 1920، نظمت الحزب الاشتراكي الفرنسي، ذو الـ 140 ألف عضو. وفي يونيو 1919، صوَّت الاشتراك البلغاريون للانضمام، واضافوا الأممية بذلك أكثر من 35 ألف عضو. انضم أيضًا الحزب الاشتراكي الديمقراطي اليوغوسلافي، فقد كان حزبًا جماهيريًا. وفي ديسمبر 1920، اليسار الشيوعي عن الحزب الاشتراك الديمقراطي التشيكوسلوفاكي، وأسس حزبًا شيوعيًا من 350 ألف

عضو. وفي انقسامٍ آخر منفصل في الحزب الاشتراكي الديمقراطي للأقلية المتحدثة بالألمانية في تشيكوسلوفاكيا، انشق الشيوعيون أيضًا وبعد اندماجهم في الحزب الشيوعي صار إجماله 400 ألف عضو. وفي ربيع 1919، انضم حزب العمال النرويجي إلى الكومنترن أيضًا. وفي السويد، انضمت أغلبية الحزب الاشتراكي، بعد انقسامه، إلى الكومنترن، مضيفةً إليه 17 ألف آخرين (137).

للأسف، ليس هناك تقريبًا أي استمرارية حقيقية، على مستوى الأفراد الثوريين، بين الأممية الشيوعية للينين وتروتسكي في مطلع العشرينيات، والحركة التروتسكية في الثلاثينيات وبعد الحرب العالمية الثانية. ولا طالما تشكلت المنظمات التروتسكية، المسحوقة بين التأثير الكاسح للستالينية والخوف من هتلر، من مجموعاتٍ ضئيلة على هامش الحركات الجماهيرية. وهكذا كان عدد التروتسكيين في برلين عشية انتصار هتلر 50 فقط! (138).

ورغم اندلاع الثورة الإسبانية في 1936، يقول تقريرٌ مقدَّم إلى المؤتمر التأسيسي للأممية الرابعة، إن عضوية الفرع الإسباني للأممية في سبتمبر 1938 تتراوح من 10 إلى 30! (139).

وُلِدَت الأمميات الأولى والثانية والثالثة في فتراتٍ من تقدم حركة الطبقة العاملة، أما التنظيمات التروتسكية فقد وُلِدَت في فترةٍ عسيرة من تاريخ الطبقة العاملة -انتصار النازية والستالينية. بدون فهم السبب وراء ضعف التروتسكية وعزلتها على مدار جيلين، وما أسفر عنه ذلك من تخبُّط التروتسكيين، من المحتم أن يتوصل المرء إلى استنتاجات شديدة التشاؤم بشأن المستقبل. يوضح فهم الماضي أن التروتسكية، كحلقةٍ في استمرارية الماركسية، قد جاءت وحيدة .

والآن، مع ذهاب الستالينية، تلك العقبة الكبرى التي تمنع تقدم الماركسية الثورية، أدراج الرياح، ومع توقف الرأسمالية في البلدين المتقدمة عن التوسع، فإن كلمات تروتسكي في "البرنامج الانتقالي" (1938) عن أنه "لا مجال لمناقشة إصلاحات اجتماعية منهجية ورفع مستوى معيشة الجماهير" تتوافق مع الواقع مجددًا (140)، وتعود كذلك نظرية الثورة الدائمة، كما وضعها تروتسكي، على جدول الأعمال، مثلما يتضح في الثورة الإندونيسية في 1998.

يوضح الثلاثي النظري لماذا وكيف حافظ النظام القائم -الرأسمالية- على نفسه، لفترةٍ من الوقت، فترةٍ طويلةٍ جدًا، حتى إذا ارتدت أقنعة تنكرية مختلفة. في الوقت نفسه، تشير هذه النظريات الثلاث إلى العمليات التي تقوِّض هيدا الاستقرار، إذ كانت هذه العمليات لبعض الوقت تحدث على مستوى مجهري بالكاد يمكن رؤيته على السطح. لكن في نهاية المطاف، يتحوَّل الكم إلى كيف، والنظام الآن مشحون بالأزمات والاضطرابات. إن البشرية، كما كتب ماركس، "سوف تقفز من على مقعدها وتصيح بحماسة: احسنت صنعا أيها الخلد الهَرِم". (141)

المراجع

137. T. Cliff, Lenin: Revolution Besieged (London, 1987), pp. 216-218.

138. T. Cliff, Trotsky: The Darker the Night, the Brighter the Star, op . cit., p. 155.

139. Ibid., p. 286.

140. L. Trotsky, The Death Agony of Capitalism and the Tasks of the Fourth International (London, 1980)

141. K. Marx and F. Engels, Collected Works, vol. 11 (Moscow, 1979), p. The reference is to Shakespeare, Hamlet, act 1, scene 5.